جامعة محمد البشير الإبراهيمي
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
في ميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية
شعبة علوم اقتصادية،
تخصص إقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

الخدمات المالية الإسلامية كآلية لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية – دراسة تجارب دول عربية –

إعداد الطالبة:
– عفاف حروزي.
– ثيزيري مخلوفي.

إشراف الدكتورة:
–هيبة بوعبد الله

نوقشت وأجيزت أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الصفة
أ.د/ رحيم حسين	رئيسا
د/ هيبة بوعبد الله	مشرفا ومقررا
د/ محمد عبادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وتقدير

إذا كان رد الفضل يقتضي أن لا أنسى أصحابه، فإن واجب الوفاء يملي علي رد الجميل لأصحابه، وهو فضل لا يرقى إليه شكر ولا يعبر عنه امتنان، فبداية يطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير للدكتورة **بوعبد الله هيبة**، لتحملها عبء الإشراف على هذه المذكرة بكل رحابة صدر

إلى كل الأساتذة الذين حرصوا على تلقيني العلم والمعرفة

ومهما عبرت له عن شكري لن يوفي جزء بسيطا من حقه

لأختم شكري وتقديري لكل من أعانني بجهده أو وقته أو دعائه.

الإهداء

إلى من أوصاني ربي بهما خيرا
والدي أسأل الله أن يطيل في
عمريهما

إلى أخواي محمد الأمين وعماد
الدين وإلى أخواتي

إلى من كانت أختا ومشرفا
الدكتورة بوعبد الله هيبة

إلى الأهل والأقارب وإلى صديقاتي

أهدي ثمرة جهدي

الإهداء

إلى أعذب كلمة في الوجود وأغلى هبة من الخالق المعبود

إلى من علمني أن العلم ليس له حدود وأنه كنز من الخالق المعبود

إلى أغلى وأعظم إنسان في الوجود

إلى والدي العزيزين إلى من قاسموني عطف وحنان والدي

إلى أخوي العزيزين

إلى كل من يؤمن بأن بذور النجاح والتغيير في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى

ثيزيري

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة.	
الشكر والتقدير.	
الإهداء.	
فهرس المحتويات.	
فهرس الجداول.	
فهرس الأشكال.	
المقدمة.	أ– هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية	
تمهيد الفصل	07
المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية	
المطلب الأول: تعريف وخصائص البنوك الإسلامية	08
المطلب الثاني: أهداف وموارد الأموال في البنوك الإسلامية.	09
المطلب الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.	10
المبحث الثاني: ماهية التحول للعمل المصرفي الإسلامي	
المطلب الأول: تعريف وأسباب التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.	15
المطلب الثاني: دوافع ومتطلبات التحول للعمل المصرفي الإسلامي.	16
المطلب الثالث: أشكال وآثار التحول للعمل المصرفي الإسلامي.	19
المبحث الثالث: آليات التحول الجزئي	
المطلب الأول: الفروع الإسلامية.	21
المطلب الثاني: النوافذ الإسلامية.	25
المطلب الثالث: صناديق الاستثمار الإسلامية.	29

خلاصة الفصل.	35
الفصل الثاني: تجارب دول عربية في إطار التحول للمصرفية الإسلامية.	
تمهيد الفصل.	37
المبحث الأول: نموذج التحول إلى نظام مصرفي إسلامي (تجربة السودان)	
المطلب الأول: تحول القطاع البنكي في السودان.	38
المطلب الثاني: المنظومة البنكية في السودان.	41
المطلب الثالث: بنك فيصل الإسلامي السوداني.	46
المبحث الثاني: نماذج التحول الكلي للبنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية	
المطلب الأول: بنك الجزيرة السعودي.	57
المطلب الثاني: بنك الشارقة الإسلامي.	66
المطلب الثالث: بنك الكويت الدولي.	74
المبحث الثالث: نماذج التحول الجزئي للبنوك التقليدية .	
المطلب الأول: بنك المشرق الإماراتي.	80
المطلب الثاني: بنك الأهلي التجاري السعودي.	91
المطلب الثالث: تجربة البنوك الجزائرية في التحول الجزئي.	97
خلاصة الفصل.	103
خاتمة.	
قائمة المراجع.	

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجداول	العنوان	الصفحة
01	**لائحة البنوك العاملة في السودان سنة 2016.**	42
02	**رصيد التمويل الممنوح من البنوك العاملة بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية عام 2016–2017.**	43
03	**توزيع التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية عام 2017.**	44
04	**المعلومات المالية للبنوك الرائدة في السودان.**	45
05	**الخدمات المقدمة من قبل بنك فيصل الإسلامي السوداني.**	49
06	**تطور عدد فروع البنك خلال الفترة 2010–2017.**	51
07	**تطور عدد الصرافات الآلية في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010–2017.**	52
08	**تطور عدد العاملين في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال 2010–2016.**	52
09	**نسبة توزيع الأرباح على المساهمين لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010– 2016.**	53
10	**نسبة التوزيع لأصحاب الودائع في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة الممتدة من 2010– 2016.**	54
11	**تطور معدل نمو الموجودات في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010– 2016.**	54
12	**تطور معدل نمو الودائع في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة الممتدة من 2010–2016.**	55
13	**معدل نمو دخل بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010–2016.**	56
14	**تطور موجودات بنك الجزيرة السعودي قبل التحول خلال الفترة 2002–2006.**	62
15	**تطور موجودات بنك الجزيرة السعودي بعد التحول خلال الفترة 2012–**	62

	2018.	
16	تطور ودائع بنك الجزيرة السعودي قبل التحول خلال الفترة 2002–2006.	63
17	تطور ودائع بنك الجزيرة السعودي بعد التحول خلال الفترة 2012–2018.	64
18	تطور ربحية بنك الجزيرة السعودي قبل التحول خلال الفترة 2002–2006.	65
19	تطور ربحية بنك الجزيرة السعودي بعد التحول خلال الفترة 2012–2018.	65
20	إجمالي الأصول ببنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014– 2018.	72
21	تطور إجمالي الودائع ببنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014–2018.	72
22	تطور صافي الربح ببنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014–2018.	73
23	تطور حجم أصول بنك الكويت الدولي خلال الفترة 2015– 2018.	78
24	تطور إجمالي مطلوبات بنك الكويت الدولي خلال الفترة 2015–2018.	79
25	تطور أرباح بنك الكويت الدولي خلال الفترة 2015–2018.	79
26	الخدمات المقدمة في بنك المشرق الإماراتي.	83
27	تطور نقدية بنك المشرق الإماراتي قبل التحول خلال الفترة 2004–2010.	87
28	تطور نقدية بنك المشرق الإماراتي بعد التحول خلال الفترة 2011–2017.	87
29	تطور ودائع بنك المشرق الإماراتي قبل التحول خلال الفترة 2004–2010.	88
30	تطور ودائع بنك المشرق الإماراتي بعد التحول خلال الفترة 2011–2017.	88
31	تطور ربحية بنك المشرق الإماراتي قبل التحول خلال الفترة 2004–2010.	89
32	تطور ربحية بنك المشرق الإماراتي بعد التحول خلال الفترة 2011–2017.	90
33	تطور نسبة التمويل الإسلامي لبنك المشرق الإماراتي خلال الفترة 2011– 2017.	90
34	تطور موجودات بنك الأهلي التجاري السعودي خلال الفترة 2013–2018.	95
35	تطور ودائع بنك الأهلي التجاري السعودي خلال الفترة 2013– 2018.	96
36	تطور ربحية بنك الأهلي التجاري خلال الفترة 2013–2018.	97
37	بيانات أكبر عشرة بنوك جزائرية.	101
38	توزيع حجم الأصول الإسلامية على المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر.	102
39	تطور التمويلات التقليدية والإسلامية في بنك خليج الجزائر خلال الفترة 2013– 2016.	103

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**رصيد التمويل الممنوح من البنوك العاملة بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية في السودان عام 2016–2017.**	44
02	**توزيع التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية في السودان عام 2017.**	45
03	**تطور عدد فروع بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010–2017**	51
04	**تطور عدد الصرافات الآلية في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010–2017.**	52
05	**تطور عدد العاملين في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال 2010– 2016.**	53
06	**نسبة توزيع الأرباح على المساهمين في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010– 2016.**	53
07	**نسبة التوزيع لأصحاب الودائع في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة الممتدة من 2010– 2016.**	54
08	**تطور معدل نمو الموجودات في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010– 2016.**	55
09	**تطور معدل نمو الودائع في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة الممتدة من 2010– 2016.**	55
10	**معدل نمو الدخل بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010– 2016.**	56
11	**تطور موجودات بنك الجزيرة السعودي قبل التحول 2002– 2006**	62
12	**تطور موجودات بنك الجزيرة السعودي بعد التحول 2012 –2018.**	63

13	تطور موجودات بنك الجزيرة السعودي قبل التحول 2002– 2018.	64
14	تطور ودائع بنك الجزيرة السعودي بعد التحول خلال الفترة 2012– 2018	64
15	تطور ربحية بنك الجزيرة السعودي قبل التحول خلال الفترة 2002– 2006	65
16	تطور ربحية بنك الجزيرة السعودي بعد التحول خلال الفترة 2012– 2018.	66
17	تطور إجمالي الأصول ببنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014– 2018.	72
18	تطور إجمالي الودائع ببنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014–2018.	73
19	تطور صافي ربح بنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014– 2018.	73
20	تطور حجم أصول بنك الكويت الدولي خلال الفترة 2015– 2018.	78
21	تطور إجمالي مطلوبات بنك الكويت الدولي خلال الفترة 2015– 2018.	79
22	تطور أرباح بنك الكويت الدولي خلال الفترة 2015– 2018.	80
23	يمثل تطور نقدية بنك المشرق الإماراتي قبل وبعد التحول.	88
24	تطور حجم ودائع بنك المشرق الإماراتي قبل وبعد التحول.	89
25	تطور ربحية بنك المشرق الإماراتي قبل وبعد التحول.	90
26	تطور نسبة التمويل الإسلامي لبنك المشرق الإماراتي خلال الفترة 2011– 2017.	91
27	تطور موجودات بنك الأهلي التجاري السعودي خلال الفترة 2013–2018.	96
28	تطور ودائع بنك الأهلي التجاري السعودي خلال الفترة 2013– 2018.	96
29	تطور ربحية بنك الأهلي التجاري خلال الفترة 2013–2018.	97

مقدمة

مقدمة

بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي أدت إلى انهيار اقتصاديات الدول، وهزت كيان الأنظمة المصرفية العالمية، شهد العالم ميلاد جيل جديد من العمل المصرفي قائم على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا بعد مجموعة من التطورات المتلاحقة والمتسارعة التي شهدتها الخدمات المصرفية الإسلامية التي تقوم على الضوابط والقواعد المالية المستمدة من الشريعة الإسلامية.

وأصبح التمويل الإسلامي في الوقت الراهن يكتسي أهمية بالغة سواء على المستويين الغربي أم العربي، لقلة المخاطر المرتبطة به مما شجع على البحث في آليات وصيغ التمويل الإسلامية للاستفادة من الخصائص المالية الإيجابية لها والتي تميزها عن التمويل التقليدي.

وبهذا انتشرت فكرة إنشاء بنوك ومؤسسات مالية تتبنى العمل المصرفي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال التحول الكامل للعمل المصرفي الإسلامي، أو إنشاء وحدات وفروع مصرفية تمارس العمل المصرفي تبعا لأحكام الشريعة الإسلامية، أو عن طريق تقديم خدمات مصرفية إسلامية جنبا إلى جنب مع الخدمات المصرفية التقليدية، مما دفع مجموعة من العلماء والباحثين والفقهاء إلى تصميم وابتكار منتجات وأدوات مالية وخدمات مصرفية إسلامية قادرة على منافسة نظيرتها من الخدمات التقليدية.

إذ اتجهت العديد من الدول والبنوك إلى التحول كليا أو جزئيا إلى العمل المصرفي الإسلامي هذا ما دفع الباحثين في مجال الصيرفة الإسلامية لإبراز كفاءة العمل المصرفي الإسلامي بالبنوك الإسلامية الذي يختلف عما تتداوله البنوك التقليدية، والجزائر كغيرها بادرت بإدخال العمل المصرفي إلى المنظومة المصرفية من خلال الاعتماد على آلية التحول نحو المصرفية الإسلامية من خلال فتح نوافذ التمويل الإسلامي.

واستنادا إلى ما سبق تتضح معالم الإشكالية الرئيسية التالية:

فيما تتمثل آلية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية ؟

و للإجابة عن التساؤل الرئيسي تتطلب منا الإجابة على بعض الأسئلة الفرعية التالية خدمة للتساؤل الرئيسي والتي سندرجها على النحو التالي:

- فيما تتمثل آليات تحول البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية؟
- ما هي الأسباب المؤدية للتحول إلى المصرفية الإسلامية ؟
- هل يعتبر تحول بنك التقليدي إلى إسلامي أمرا اختياريا أم إجباريا؟
- هل الأخذ بأسلوب التحول الجزئي هو خطوة مشجعة نحو التحول إلى بنك إسلامي؟
- ما واقع فتح نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية في ظل الانتشار المتزايد لهذه الظاهرة في العديد من الدول؟

الفرضيات:

للإجابة عن التساؤل الرئيسي تتطلب منا الإجابة على بعض الأسئلة الفرعية التالية خدمة للتساؤل الرئيسي والتي سندرجها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: تتمثل آليات تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية في: فتح فروع إسلامية، أو نوافذ إسلامية، أو صناديق استثمار إسلامية؛

الفرضية الثانية: الأسباب التي تجعل بنك تقليدي يتحول إلى بنك إسلامي تلبية رغبة متعاملي البنك بعدم التعامل بالربا والأدوات المالية التقليدية؛

الفرضية الثالثة: يعد تحول البنك التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي أمرا اختياريا؛

الفرضية الرابعة: يعتبر الأخذ بأسلوب التحول الجزئي خطوة مشجعة للتحول إلى بنك إسلامي قائم.

الفرضية الخامسة: تحاول الجزائر خوض تجربة فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية في بنوكها التجارية تلبية لرغبة زبائنها.

أسباب اختيار الموضوع: يمكن تلخيص أسباب اختيارنا لهذا الموضوع فيما يلي:

- ✓ التخصص الدراسي الذي مكننا من أخذ أفكار مسبقة عن الموضوع؛
- ✓ تثمين المكتسبات والمعارف العلمية الذاتية فيما يتعلق بعمل البنوك الإسلامية؛
- ✓ الأهمية التي يحضى بها هذا الموضوع في اقتصاديات الدول؛
- ✓ يعد موضوع التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي من المواضيع الهامة في المجال البنكي في الوقت الراهن؛
- ✓ إثراء مجال البحث في المواضيع ذات الصلة بالمالية الإسلامية.

أهداف الدراسة:

يمكن إجمال الأهداف المرجوة من إجراء هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ دراسة ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية؛
- ✓ دراسة المتطلبات التي تواجه البنوك التقليدية عند التحول؛
- ✓ دراسة المعوقات التي تواجه البنوك التقليدية عند تحولها للمصرفية الإسلامية؛
- ✓ محاولة معرفة الأداة الأفضل للتحول إلى المصرفية الإسلامية من خلال دراسة تجارب دول؛
- ✓ محاولة معرفة موقع البنوك التجارية الجزائرية من هذا التحول.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال:

معرفة أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تلبية رغبات المجتمعات الإسلامية، من خلال إيجاد قنوات للتعامل المصرفي الإسلامي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة، والمعاملات المصرفية الربوية، هذا بالإضافة إلى

حاجة الجزائر للاهتمام بالصيرفة وفق النوافذ الإسلامية كخطوة أولى نحو التحول إلى بنك إسلامي بالكامل خاصة في ظل الوضع الاقتصادي الراهن.

هذا ما يستلزم البحث في ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، للوصول إلى تفسير علمي لتقييم هذه الأخيرة، وللتعرف على أسبابها ومداخل التحول المستخدمة، للوصول إلى تقييمها وتصويب السلبيات أو للتقليل من آثارها.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك بالاعتماد على مختلف المراجع والأبحاث العلمية، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي عبر تحليل القوائم المالية للبنوك محل الدراسة.

– الدراسات السابقة:

بالنظر إلى حداثة الموضوع فإن الدراسات التي تعالج الموضوع قليلة، ولا يزال الموضوع قيد الدراسة والبحث ويحتاج إلى المزيد من الدراسات العلمية وخاصة من قبل أهل الاختصاص، ومع هذا هناك جهود قيمة لا يمكن الاستغناء عنها من قبل بعض العلماء الأجلاء وكذلك المؤتمرات العلمية والبحوث منها ما يلي:

1– دراسة لطفي محمد السرحي بعنوان « الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح »، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية واقع وأفاق المستقبل، اليمن، 20–21 مارس 2010: يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى تعريف الفروع الإسلامية من حيث نشأتها وتطورها وأهم أهدافها، ومن ثم قام الباحث بعرض الضوابط الأساسية اللازمة لتأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية حيث بين الباحث وجود عدة ضوابط أهمها: الضوابط الشرعية، الضوابط المالية والضوابط المحاسبية والإدارية وغيرها من الضوابط. كما توصل الباحث إلى أن أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية هي معوقات إدارية ومعوقات ذات صلة بالنظم والسياسات، من أجل ذلك أوصى الباحث لضمان نجاح الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية بضرورة تطبيق المبادئ الرئيسية التالية: التخطيط العلمي أو الالتزام الشرعي أو الإعداد المناسب للكوادر البشرية بالإضافة إلى ضرورة تطوير النظم والسياسات الملائمة.

2– أحمد خلف حسين الدخيل بعنوان« النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية »، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، العراق، 2013: قام الباحث بدراسة تجربة العراق الحديثة في هذا المجال من خلال توضيح الكثير من التفاصيل والوقوف على مواطن القوة والضعف فيها باقتراح بعض الإجراءات التي تساهم في النهوض بهذه التجربة في ظل تعليمات المصارف الإسلامية، نتيجة الضغط الممارس على الحكومة

العراقية التي قررت سنة 2012 إنشاء نافذة إسلامية في كل بنك حكومي لمواجهة طلب المجتمع المسلم في العراق الرافض للربا.

انطلق الباحث من مشكلة بحثية متمثلة في ازدواجية عمل البنوك الحكومية بين الأخذ بالصيرفة التقليدية عملا رئيسيا والصيرفة الإسلامية في النوافذ الإسلامية عملا فرعيا وكيفية التوفيق بينهما في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، أهدافها، خصائصها وطبيعتها القانونية، والثاني لآلية عمل النوافذ من خلال التطرق لشروط فتحها في العراق والتعاملات المباحة لهذه النوافذ مثل جميع أعمال التمويل والاستثمار الموافق للشريعة الإسلامية كالمضاربة، والمشاركة، والسلم، والاستصناع، الإجارة وإبرام العقود والاتفاقيات سواء مع الأفراد أو الشركات أو المؤسسات والهيئات داخل العراق وخارجه، وتأسيس الشركات أو المساهمة فيها أو المساهمة في الشركات القائمة على الأنشطة غير المحرمة شرعا، والمساهمة في رؤوس أموال المصارف الإسلامية المجازة داخل العراق أو خارجه بشرط موافقة البنك المركزي، ثم استعرض الباحث مختلف التعاملات المحظورة على النوافذ الإسلامية وآلية توزيع الأرباح والخسائر على النوافذ الإسلامية، أما المطلب الثالث فخصصه الباحث للاستنتاجات والتوصيات.

3- دراسة وليد هويمل عوجان بعنوان: صنادق الاستثمار الإسلامية – دراسة وتحليل-، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الثامن، العدد 1، دون ذكر بلد النشر، 2012: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة صناديق الإستثمار بوصفها أداة مالية جديدة من أدوات الإستثمار المعاصر وبيان أقسامها وأنواعها ومزاياها، ثم إعطاء فكرة واضحة عن صناديق الإستثمار الإسلامية، من حيث أنواع هذه الصناديق وطبيعة النشاط الذي تقوم به.

بعد تتبع الدراسات السابقة لوحظ إختلاف في موضوع الدراسة، حيث أن جل هذه الأخيرة تتمحور حول تقديم الأهمية اللازمة للفروع والنوافذ الإسلامية كآليات للتحول الجزئي في حين أن الدراسة الحالية ركزت على تقديم مختلف الآليات التي يتم عن طريقها تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية من خلال تقديم خدمات إسلامية، فتح نوافذ إسلامية، إنشاء فروع إسلامية، وصناديق إستثمار إسلامية.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي تم مصادفتها أثناء إنجاز هذه الدراسة، قلة المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع على مستوى الجامعة، هذا بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الأرقام والمعطيات من بعض البنوك محل الدراسة بسبب تحفظها في عرض قوائمها المالية، وكذلك عدم تفصيل البنوك التقليدية في البيانات المالية المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة هذا ما حال دون تقييم حجم التمويلات الإسلامية المقدمة.

هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات المطروحة ولاختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين:

بحيث خصص الفصل الأول للإطار النظري لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول لماهية البنوك الإسلامية، أما المبحث الثاني فكان حول التحول المصرفي بصفة عامة، والمبحث الثالث خصص لآليات التحول الجزئي.

في حين جاء الفصل الثاني كدراسة لتجارب دول عربية ، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث خصص المبحث الأول لنموذج التحول إلى نظام مصرفي إسلامي ، أما المبحث الثاني فكان حول دراسة نماذج التحول الكلي للبنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، بينما المبحث الثالث فكان حول دراسة نماذج التحول الجزئي للبنوك التقليدية.

وفي الأخير الخاتمة التي سنتناول أهم النتائج التي توصلنا إليها، إضافة إلى صياغة جملة من الاقتراحات التي نقدمها مع آفاق البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية

تمهيد الفصل:

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات تمويلية ذات رسالة ومنهج، حيث تتعدى رسالتها كم التمويل إلى نوع هذا التمويل، مجالاته وأهدافه، إذ أنها تعمل وفق منهج يستمد قواعده من قيم وآداب وأخلاق الشريعة الإسلامية.

ولم يقتصر العمل المصرفي الإسلامي على البنوك الإسلامية فقط، بل سارعت البنوك التقليدية إلى تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية باستخدام آلية التحول إلى بنك إسلامي، وذلك لتلبية احتياجات المتعاملين بعدم التعامل بالربا والأدوات التمويلية التقليدية.

فهي بذلك تعمل على إيجاد أوعية لتجميع المدخرات بين الأفراد لا لتكثيرها، لتوظيفها التوظيف الإسلامي الفعال الذي يزيد من إنتاجيتها.

ومن أجل الإلمام بمختلف المفاهيم تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: ماهية التحول للعمل المصرفي الإسلامي.

المبحث الثالث: آليات التحول الجزئي.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

رغم الحداثة التي تتميز بها البنوك الإسلامية إذا ما قارناها بالبنوك التقليدية الأخرى، إلا أنها وصلت إلى مستويات مقبولة من النمو والانتشار لافت للانتباه في جل أقطار العالم، لذلك يمكن النظر إلى البنوك الإسلامية بأنها حققت نجاحات في معظم عملياتها الاستثمارية إلى جانب الخصائص المميزة لأدواتها التمويلية، وتختلف البنوك الإسلامية عن غيرها من المؤسسات المالية النقدية الأخرى سواء بالنظر لمفهومها أو لطبيعة الخدمات التي تقوم بها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وهذا ما سنحاول التعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف وخصائص البنوك الإسلامية

سيتم معالجة محتوى هذا المطلب من خلال، التعرف على البنوك الإسلامية وخصائصها:

الفرع الأول– تعريف البنوك الإسلامية: تعرف البنوك الإسلامية على أنها:

"مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية، يستهدف جمع الأموال والاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة لبناء مجتمع التكافل الإسلامي".[1]

"مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي".[2]

ومما سبق يمكن تعريف البنوك الإسلامية على أنها مؤسسات مالية تقوم بتقديم خدماتها للجمهور سواء كانوا مودعين أو مستثمرين بما يتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني– خصائص البنوك الإسلامية: تتميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية بمجموعة من الخصائص منها

– عدم التعامل بالفائدة وهذا راجع إلى اعتبارها أصل الربا الذي أجمع العلماء على تحريمه؛

– عدم المتاجرة بالنقود فهي لا تقرض ولا تقترض نقودا وإنما تقدم تمويلا عينيا بحيث لا مجال لاستخدامه في غير الغرض الذي طلب من أجله؛

– الالتزام بقاعدة الحلال والحرام، حيث تعمل البنوك الإسلامية على تطهير معاملاتها البنكية من كل ما يخالف الشريعة الإسلامية،[3] فلا يمكن للبنك أن يقدم خدماته إلى جانب أنشطة تدخل في دائرة الحرام لما لها من أضرار على المجتمع؛

– خضوع المعاملات البنكية الإسلامية للرقابة الشرعية من خلال التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسات الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى؛[4]

– هذه البنوك تعتبر شاملة فتجمع بين مهام البنوك التقليدية التي يشكل الائتمان نسبة هامة من هياكلها التمويلية وبين بنوك الاستثمار التي تقدم التمويل طويل ومتوسط الأجل إلى المشروعات.[5]

---

[1]– حمود حسن الصوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2001، ص90.

[2]– عادل عبد الفضيل، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية– دراسة مقارنة–**، دار الفكر الجامعي، مصر،2007، ص 398.

[3]– سراج الدين عثمان مصطفى، **خصوصية العمل المصرفي الإسلامي**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 299، لبنان، 2005، ص 52.

[4]– حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 319، لبنان، 2006، ص 34.

[5]– نجاح عبد العليم وعبد الوهاب أبو الفتوح، **أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، ط 1، الأردن، 2014، ص 40 .

المطلب الثاني: أهداف وموارد الأموال في البنوك الإسلامية.

تقوم البنوك الإسلامية بكافة الخدمات البنكية اللازمة التي تناظر تلك التي تقوم بها البنوك التقليدية وعلى نحو لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، ما يتطلب منها توفير كم هائل من الموارد النقدية لتحقيق أهدافها.

الفرع الأول– أهداف البنوك الإسلامية: تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتناسبة مع خصائصها نذكر منها [1]

– تقديم الخدمات البنكية بجودة عالية للمتعاملين وقدرته على جذب العديد منهم وتقديم الخدمات البنكية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية؛

– توفير الأمان للمودعين ويعتبر من أبرز عوامل نجاح البنوك ثقة المودعين بالبنك ومن عوامل الثقة توفير سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات سحب ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسييل أصول ثابتة إضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين؛

– انتشار البنوك جغرافيا واجتماعيا وذلك لتوفير الخدمات البنكية للعملاء في أقرب الأماكن لهم؛

– تطوير الأدوات البنكية الإسلامية القائمة عن طريق استحداث الجديد منها بغية حشد المزيد من الموارد وإيجاد قنوات جديدة لتوظيفها بشكل يغطي احتياجات الأفراد ويتوافق مع متطلبات العصر.

الفرع الثاني– موارد البنوك الإسلامية: تعمل البنوك الإسلامية على تقديم خدماتها من خلال جمع الموارد أي تعبئة وقبول الأموال ومن ثم استخدامها في مسالكها الشرعية ومن هذا المنطلق تنقسم مصادر الأموال إلى قسمين[2]

أولا– مصادر داخلية: تتمثل في

– رأس مال البنك ويتمثل في حقوق المساهمين حيث يتم بواسطته تجهيز البنك حتى يتمكن من القيام بأعماله، كما له دور آخر في تمويل عملائه في بداية نشأة البنك وهو بمثابة ضمان للمودعين في حالة تعرض البنك للخسارة؛

– الاحتياطات والمخصصات مبالغ يتم تخصيصها من الإيرادات لمقابلة نقص في قيمة الأصول أو التزامات معلومة لا يمكن تحديدها بدقة الآن؛

– مصادر أخرى مثل القروض الحسنة من المساهمين والتأمين لدى البنك من المتعاملين لأغراض أخرى.

ثانيا– مصادر خارجية: نذكر منها

– الحسابات الجارية : وتسمى بالودائع الجارية وهي التي يحق للعميل المودع أن يطلبها في أي وقت ولا يتم حساب أي مصاريف على هذه الحسابات، يمثل هذا النوع مصدرا مهما من مصادر تحقيق الأرباح في البنوك الإسلامية وذلك في حالة ما إذا كانت تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الودائع باعتبارها مصادر غير مكلفة؛

– الودائع الادخارية: يضعها المتعاملون بغرض الادخار والتوفير لمتطلبات المستقبل أو الحالات الضرورية، تتميز هذه الودائع بصغر مبالغها مع إمكانية سحبها عند الحاجة؛

– ودائع الاستثمار: لا يطالب بها أصحابها إلا عند حلول الأجل المتفق عليه مع البنك الذي يستفيد منها طيلة المدة المودعة لديه في توظيفاته وخدماته، توفر هذه الودائع للبنوك الإسلامية مرونة عالية في استثمار الموارد المتاحة.

---

[1]– محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، إيتراك للنشر والتوزيع، ط 1، مصر الجديدة، مصر، 1999، ص 32.

[2]– نجاح عبد العليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

المطلب الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.

تقوم البنوك الإسلامية بممارسة نشاطها الاستثماري عن طريق استخدام مجموعة من الصيغ لغرض تمويل المشاريع، وهذه الصيغ تتلاءم وتتكيف مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتدعى هذه الصيغ بصيغ التمويل والتي يمكن تقسيمها إلى:

الفرع الأول: صيغ الملكية

الصيغ القائمة على الملكية هي التي تعطي للمتعامل حق التصرف، وهي تشمل كلا من المضاربة والمشاركة والمزارعة وكذا المساقاة وفيما يلي نأتي إلى ذكر كل صيغة على حدى.

أولا: صيغة المشاركة

تعد المشاركة من أهم الصيغ التمويلية لعمليات الاستثمار في المشاريع الصناعية والتجارية والعقارية وذلك نظرا لاعتماد البنوك أساسا على المشاركة في الربح والخسارة.

1- تعريف المشاركة: تعرف المشاركة في معناها

اللغوي: لفظ مشتق من الشركة.

الاصطلاحي: أسلوب تمويلي يشترك بموجبه البنك مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع أو عملية ما ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه، أما الخسارة فتكون حسب نسبة تمويل كل منهما.[1]

2- دليل مشروعية المشاركة في التشريع الإسلامي:

المشاركة مشروعة من الكتاب لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنْ الْخُلَطَاء لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾،[2] أما من السنة فعن أبي هريرة رضي الله عنه – قول الرسول عليه الصلاة والسلام – أن الله سبحانه وتعالى يقول في حديثه القدس ﴿أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَهُ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا﴾.[3]

3- شروط المشاركة: من الشروط اللازمة للمشاركة هي[4]

- أن يكون رأس مالها من الأموال، وأن يكون حاضرا ليس دينا أو مالا غائبا؛
- أن يكون لكل شريك أهلية للتعاقد من سن وعقل؛
- أن يكون الربح جزءا معلوما شائعا في الجملة؛
- أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في الأصل.

ثانيا: المضاربة

تعتبر المضاربة من البدائل الإسلامية لنظام الاستثماري الربوي، وذلك لأنها الأداة التي تحقق التعاون المستمر بين المال والعمل لمصلحة كلا طرفي عقد المضاربة والمجتمع في آن واحد مما يجعل المنافع المترتبة على عقد المضاربة متعددة.

---

[1]- فارس مسدور، **التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية**، دار هومة، الجزائر،2007، ص 140.

[2]- سورة ص، **الآية 23- 24**.

[3]- عبد الله بلعبيدي، **التمويل برأس المال المخاطر- دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة –**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008، ص 183 .

[4]- فارس مسدور، **مرجع سبق ذكره**، ص 139.

1- تعريف المضاربة: عقد يتم بموجبه المزج بيت رأس المال والعمل في عملية استثمارية تتحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين المكلفين باستثمار المال،حيث يتم توزيع الأرباح بنسب متفق عليها بين الأطراف،وفي حالة حدوث خسارة يتحملها صاحب المال إذا ثبت عدم تقصير المضارب.[1]

2- دليل مشروعية المضاربة:

اتفق على جواز المضاربة من القرآن قوله تعالى : (وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ)[2] والمضارب يضرب في الأرض يبتغي من فضل الله، ومن السنة ما روي عن ابن عباس أنه قال: (كَانَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ إِذَا دَفَعَ مَالا مُضَارَبَةً اشْتَرَطَ عَلَى صَاحِبِهِ، أَنْ لا يَسْلُكَ بِهِ بَحْرًا، وَلا يَنْزِلَ بِهِ وَادِيًا، وَلا يَشْتَرِيَ بِهِ ذَا كَبِدٍ رَطْبَةٍ، فَإِنْ فَعَلَهُ فَهُوَ ضَامِنٌ، فَرَفَعَ شَرْطَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَجَازَه).[3]

3- شروط المضاربة: للمضاربة عدة شروط تتمثل أهمها في [4]

- أن يسعى البنك جاهدا لتوفير مناخ مناسب لعقود المضاربة مع عملائه؛
- أن تكون للبنك الحرية الكاملة في التصرف بالودائع؛
- تجزئة رؤوس أموال المضارب على مدد للتأكد من أمانة المضارب وجديته وإتقانه للعمل؛
- أن يكون للعملاء خبرة في مجال التجارة والصناعة والاستثمار ووضع الأسواق المالية ومؤشراتها.

ثالثا: المزارعة

يعتبر التمويل بالمزارعة عقد شركة بين المال والعمل لدفع الحاجة بين المتعاملين به، وهو يختص بالقطاع الزراعي من تسميته.

1- تعريف المزارعة: هي دفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما وتعتبر المزارعة عقد شركة حيث يقدم أحد الشريكين مالا أو أحد عناصر الإنتاج وهي الأرض، بينما يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض.[5]

2- مشروعية المزارعة: أجازها المالكية في المشهور عندهم، والحنابلة والصاحبان من الحنفية، وبرأيهما يفتى عند الحنفية، لما أخرجه الجماعة « أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج من ثمر أو زرع ».[6]

3- شروط المزارعة: تتمثل شروط المزارعة في ما يلي

- أهلية المتعاقدين سواء كانوا أشخاص اعتباريين أو طبيعيين؛
- تحديد واجبات كل واحد من الطرفين والتزاماته تحديدا واضحا ونافيا للجهالة؛
- معلومية الأرض وحل الزراعة وتسليمها لمن عليه واجب العمل؛
- معلومية كيفية توزيع العائد وأن يكون شركة وجزء شائعا للغلة.[7]

---

[1]- نوال بن عمارة، **متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد لخضر حمة، الوادي، الجزائر، ديسمبر2017، ص9.

[2]- سورة المزمل، **الآية 20**.

[3]- فارس مسدور، **مرجع سبق ذكره**، ص 144 .

[4]- حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية**، دار المازوري، ط 1، الأردن، 2012، ص 263.

[5]- حمود حسن الصوان، **مرجع سبق ذكره**، ص 177.

[6]- لطفي محمد السرحي، **نحو تمويل مصرفي إسلامي لمحاصيل الحبوب في اليمن**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمؤول، دائرة الشؤون والعمل الخيري بدبي، دبي، بتاريخ 30-31 ماي 2006، ص 16.

[7]- فارس مسدور، **مرجع سبق ذكره**، ص 155.

رابعا: المساقاة

نجد بأن الشريعة الإسلامية اهتمت بالتمويل الزراعي وذلك من خلال توفير عقود خاصة بهذا القطاع، وعقد المساقاة هو من العقود الخاصة بالقطاع الزراعي.

1- تعريف المساقاة: وهي "أن يدفع الرجل نخيله أو كرمه إلى رجل ليعمل فيها بما فيه صلاحها، وصلاح ثمرها على أن يكون له جزء معلوم من الثمر، نصف أو ثلث أو ربع على ما يشترطان" .[1]

2- دليل مشروعية المساقاة: المساقاة جائزة عند الصاحبين من الحنفية (أبو يوسف ومحمد)، وبرأيهما يفتي عندهما، وكذا عند المالكية والشافعية والحنابلة، استدلالا بمعاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر، وقد عمل النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه والخلفاء الراشدون وأجمع الصحابة على جوازها.[2]

3- شروط المساقاة: المساقاة في شروطها وأحكامها لا تختلف عن المزارعة والفرق بينهما أن محل المزارعة هو زراعة الأرض ومحل المساقات هو سقاية الشجر والعناية به

الفرع الثاني: صيغ المديونية

بالإضافة إلى صيغ التمويل السابقة هناك مصادر تمويل قائمة على المديونية وتضم تمويل المرابحات، والتمويل التأجيري، وبيع السلم، والبيع بالأجل، وفيما يلي نأتي إلى ذكر كل صيغة على حدى:

أولا: المرابحة

تعتبر صيغة المرابحة من بين أهم الصيغ التمويلية والأساليب التمويلية الأكثر استخداما في المصارف الإسلامية، وتعتبر من العقود الشرعية التي تعامل بها الناس منذ القدم، ويجرى التعامل بها كوجه من أوجه الاستثمار للمشروع.

1- تعريف المرابحة:

هي أن يقوم البنك بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له بهامش ربح معين ومتفق عليه.[3]

2- دليل مشروعية المرابحة : يستدل على مشروعية المرابحة من القرآن قوله تعالى (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ) [4] وذلك لأن المرابحة من البيوع، ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: (إِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ).

3- شروط المرابحة: للمرابحة عدة شروط تتمثل أهمها في[5]

- أن يكون الربح معلوما سواء كان بمقدار أو نسبة من الثمن الأول؛
- لا يصح بين النقود والمرابحة بمثلها ولا يجوز بيع السلعة بمثلها؛
- أن يكون المبيع مملوكا للبائع؛
- وضوح البيانات المتعلقة بالمرابحة وفهمها من قبل المشتري حتى يقف على كافة الخصائص فلا تكون هناك جهالة أو غرر، كما أن كل كذب في عملية البيع بالمرابحة تفسدها ويترتب عن ذلك مضي العميل في العقد من عدمه.

---

[1]- حسن أيوب، **فقه المعاملات المالية في الإسلام**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 2003، ص 262.

[2]- لطفي محمد السرحي، **نحو تمويل مصرفي إسلامي لمحاصيل الحبوب في اليمن**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3]- نوال بن عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

[4]- سورة البقرة، **الآية 275** .

[5] - Farouk bouyakoub, **l'entreprise et le financement bancaire**, casbahedition , alger, 2000, p275.

ثانيا: السلم

يعتبر التمويل بالسلم من أدوات التمويل في البنوك الإسلامية، ويمكن لهذه الأخيرة بموجب عقد السلم أن تشتري سلعا معروفة بكميات ومواصفات معينة وثمن معين، يتم دفع قيمتها حاضرا لمن اشترى منه بشرط تسليمها له في تاريخ معين.

1- تعريف السلم: يعرف السلم على أنه بيع آجل بعاجل والآجل هو السلعة المباعة الغائبة والعاجل هو الثمن، وفي هذا الإطار يقوم البنك بتقديم الثمن للعميل دفعة واحدة أو على دفعات ويتعين على العميل أن يسلم السلعة للبنك بالمواصفات التي اتفق عليها وفي المكان والزمان المحددين بالعقد.[1]

2- دليل مشروعية السلم: من أدلة جواز السلم ما يلي[2]

فمن القرءان يذهب البعض إلى تخصيص الآية: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ)، [3] ومن السنة النبوية ما رواه البخاري قال قدم النبي عليه الصلاة والسلام وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث فقال: (مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ، فَفِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُوم).[4]

3- شروط السلم: يمكن ذكر أهم شروط السلم في النقاط التالية[5]

- أن يكون رأس المال معلوما لأنه بدل؛
- أن يكون الأجل معلوما فمعلومية الأجل الذي يوفى في المسلَم شرطا لصحة السلم؛
- أن يكون المسلم فيه مؤجلا ومعلوما بينا من ناحية الجنس والنوع، الصفة والقدر؛
- أن يكون المسلم فيه دينا موصوفا في ذمة المسلم إليه؛
- أن يتم التسليم أو قبض الثمن أو رأس المال في مجلس العقد.

ثالثا: الإستصناع

يعتبر الإستصناع أحد أدوات الاستثمار وقد انتشر انتشارا واسعا مؤخرا، فهو لا يقتصر على الصناعة البسيطة العادية وإنما يستفاد منه في تقديم صناعات متطورة حديثة، والبنوك الإسلامية تعتمد على الإستصناع كأداة استثمار في مجال تمويل الحاجات وتلبية المصالح.

1- تعريف الإستصناع: يعرف الإستصناع في معناه

لغة: طلب الصنعة أي أن يطلب شخص من آخر صناعة شيء له.[6]

اصطلاحا: يعني أن يطلب إنسان من آخر صنع شيء لم يصنع بعد ليصنع له طبق مواصفات محددة بمواد من عند الصانع مقابل عوض مالي.[7]

---

[1]- نجاح عبد العليم، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[2]- خالد عبد المنعم، **موسوعة الاقتصاد الإسلامي**، مركز الدراسات المصرفية، مصر، بدون سنة نشر، ص88.

[3]- سورة البقرة، **الآية 282**.

[4]- شوقي أحمد، **الجعالة والإستصناع تحليل فقهي واقتصادي**، البنك الإسلامي للتنمية، ط 3، السعودية، 2004، ص 209..

[5]- محمد عبد العليم عمر، **الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2004، ص 19- 29.

[6]- شوقي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص209

[7]- Islam webnet fatwa.islamweb.net/ consulté le 11/01/2019 à 18:04

2- شروط الإستصناع: يشترط لجواز الإستصناع ما يلي[1]

- بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وصفته لأنه مبيع، فلا بد من أن يكون معلوما؛
- أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس؛
- أن لا يكون فيه أجل؛
- لا يشترط فيه تعجيل الثمن بل يجوز أن يكون معجلا أو مؤجلا أو مقسطا حسب الاتفاق.

3- **أهمية الاستصناع:** تكمن أهمية الاستصناع في[2]

- تساهم البنوك الإسلامية في تطوير قطاع الصناعة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وفق خطط تمويلية لتجسيد المشاريع الإنمائية كالمباني السكنية والتجارية، وكانت السلع الصناعية فهو يساهم في عملية التمويل وتحريك السيولة وحل مشاكل التسويق؛
- تنمية الصادرات وتقوية التجارة الداخلية والخارجية؛
- حماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وضمان ديمومتها بفتح أسواق جديدة لمنتجاتها؛
- مساهمة البنك الإسلامي بواسطة هذا التمويل في حل مشاكل الإسكان ببناء المساكن للأفراد والمباني الإدارية للهيئات الرسمية والحكومية.

رابعا: الإجارة

يعتبر التمويل بالإجارة من العقود المفعلة في البنوك الإسلامية فهو يمكن البنك وعملائه من الحصول على مزايا تناسب أهداف كلا منهم، وتستخدم الإجارة كصيغة تمويلية.

1- تعريف الإجارة: تعددت تعاريف الفقهاء للإجارة نذكر منها: " الحصول على أصل من الأصول من المال- المؤجر- للانتفاع به واستخدامه وحيازته لفترة من الزمن مقابل ما يحصل عليه هذا المالك من تدفقات نقدية من المستأجر نظير الانتفاع من خدمات الأصل على أن يكون هذا العقد لفترة زمنية معلومة "[3]

2- دليل مشروعية الإجارة: اتفق الجمهور على جواز عقد الإجارة ويستدل على جوازها من خلال القرءان قوله تعالى: (فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ)[4]، وقوله تعالى (قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ).[5]

ومن السنة قوله عليه الصلاة والسلام (أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ).

3 - شروط الإجارة: حتى تصح الإجارة يجب توفر الشروط التالية[6]

- أن تكون العين المؤجرة معروفة ومقبولة من قبل المتعاقد ومقدورة التسليم؛
- أن يملك المؤجر الأموال محل العقد؛
- معرفة مدة الإيجار والأقساط الإيجارية وبيان كيفية دفعها؛
- أن تكون العين المؤجرة مما يدوم الانتفاع به، حيث يمكن إعادة تأجير العين المؤجرة من قبل المستأجر.

---

[1]- فارس مسدور، **مرجع سبق ذكره**، ص 186.

[2]- عبد الله بلعبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 173- 172.

[3]- محسن أحمد الخضيري، **التمويل بدون نقود**، مجموعة النيل العربية، ط 1، مصر، 2001، ص ص 107-108.

[4]- سورة الطلاق، **الآية 6**.

[5]- سورة القصص، **الآية 26**.

[6]- صخر أحمد الخصاونة، **عقد التأجير التمويلي- دراسة مقارنة-** ، دار وائل للنشر، ط 1، الأردن، 2005، ص 159.

المبحث الثاني: ماهية التحول للعمل المصرفي الإسلامي

تشهد الساحة المصرفية في العديد من دول العالم سواء كانت عربية أو أجنبية التوجه للعمل المصرفي الإسلامي، وهذا بعد مختلف الأزمات التي تعرض لها النظام المصرفي وبالأخص أزمة 2008، التي تضررت فيها البنوك التقليدية بوجه خاص.

فتوجهت العديد من البنوك التقليدية إلى التحول للعمل المصرفي الإسلامي، وذلك عن طريق تقديم منتجات مصرفية إسلامية إلى جانب المنتجات المصرفية التقليدية، وبالتالي سيكون هذا المبحث عارضا لمعنى التحول للبنوك الإسلامية، وأسباب هذا التحول، وأثاره على العمل المصرفي الإسلامي.

المطلب الأول: تعريف وأسباب التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف وأسباب التحول للعمل المصرفي الإسلامي

الفرع الأول– تعريف التحول للعمل المصرفي الإسلامي: لقد تم تعريف تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية من قبل الباحثين فكل عرفها حسب وجهة نظره، لهذا سنتطرق إلى أهم تعاريف التحول البنكي:

« عرف التحول بالانتقال من وضع البنوك التقليدية المبني على سعر الفائدة إلى البنوك الإسلامية المبني على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ويكمن عمل البنوك التقليدية في التعامل بأنواع من المعاملات البنكية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وفي طليعتها التعامل بالربا، أما الوضع المطلوب التحول إلية فهو إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات بنكية تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية ».[1]

« هو انتقال البنوك التقليدية من التعامل المحظور شرعا إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية ».[2]

كما تم تقسيم هذا التعريف حسب اللغة والاصطلاح:

– **لغة:** «يعني التنقل من موضع إلى آخر والانتقال من حال إلى حال، ونقطة التحول هي الحد الفاصل بين أمرين يكون الأمر الثاني منهما أحسن حالا من الأول، ومنه قوله تعالى "خَالِدِينَ فِيهَا لا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلا" ».[3]

– **اصطلاحا:** « الانتقال من وضع فاسد إلى وضع صالح شرعا ».

وعليه فإن التحول يقصد به التغير والانتقال من وضع إلى آخر، وهذا الانتقال يقتضي عادة أن يكون الوضع المتحول إليه أفضل حالا من الوضع المتحول عنه. أما عن تحول البنوك من تقليدية إلى إسلامية فهي انتقال البنوك التقليدية من التعامل المحظور شرعا إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها،حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية.[4]

---

[1]– سفيان قمومية وعلي بلعزوز، **تجربة بنك المشرق الإماراتي في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، الجزائر، 18 جوان 2017، ص61.

[2]– كهينة رشام، **تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية الآليات والمعوقات**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة أكلي محند. أولحاج، البويرة، الجزائر، مارس 2016، ص 100.

[3]– سورة الكهف، **الآية 108**.

[4]– يزن خلف سالم العطيات، **تحول المصرف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية – دراسة لبيان مدى إمكانية تطبيق الدراسة بالأردن –**، أطروحة دكتوراه، المصارف الإسلامية، الأردن، 2007، ص 46.

وبناء مما سبق يمكن القول أن تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية يقصد به: الانتقال من التعامل المحرم شرعا والمبني على أساس سعر الفائدة إلى التحول المباح شرعا والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، والمبني على أساس المشاركة في الربح والخسارة.

الفرع الثاني– أسباب تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي: توجهت العديد من البنوك إلى التحول للعمل المصرفي الإسلامي، أو تقديم منتجات مصرفية إسلامية إلى جانب المنتجات المصرفية التقليدية لمجموعة من الأسباب أهمها

– السعي لرفع الأرباح: يحقق العمل المصرفي الإسلامي ربحا خصبا، تسعى للاستفادة منه البنوك التقليدية ولا تفوت الفرصة عليها؛

– الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: تقوم بعض البنوك التقليدية بالتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي انطلاقا من الوازع الديني، الذي يحرم الربا؛[1]

– المحافظة على عملاء البنك التقليدي الذين يرغبون في تنويع مجالات تعاملاتهم المصرفية، فتمت تلبية احتياجاتهم من خلال تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

– الرغبة في جذب عملاء جدد يفضلون العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

– ارتفاع معدلات عائد الاستثمارات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة مقابلة بمعدلات العائد في الاستثمارات المصرفية التقليدية.[2]

المطلب الثاني: دوافع ومتطلبات التحول للعمل المصرفي الإسلامي

تتعدد جهات ودوافع التحول للعمل المصرفي الإسلامي، هذا ما جعل عملية التحول للعمل المصرفي الإسلامي تتطلب الالتزام بتنفيذ مجموعة من المتطلبات وذلك لضمان نجاح عملية التحول.

الفرع الأول– دوافع تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي: إن توجه البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي، عن طريق تقديم خدمات مالية إسلامية ومنتجات مصرفية إسلامية إلى جانب التقليدية منها، كانت له عدة دوافع من أهمها نذكر:

أولا– القرار الصادر عن مجلس إدارة البنك: يكون قرار التحول هذا صادرا من قبل متخذي القرار في البنك، ويمكن أن يكون ذلك لأحد الأسباب التالية:[3]

– الرغبة في الابتعاد عن العمل بما لا يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخاصة الربا؛

– المحافظة على العملاء الذين يرغبون في تنويع مجالات تعاملاتهم المصرفية، فيقدم لهم البنك خدمات مالية إسلامية؛

– المنافسة في جذب العملاء الذين يفضلون المنتجات المصرفية الإسلامية.

ثانيا– القرار الصادر عن جهات خارجية (خاصة): ففي حال تأسيس شراكة بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي من خلال شراء حصة من الأسهم، ثم تأثير البنك الإسلامي ومحاولة تغيير النظام الأساسي من خلال جمعية عامة؛

– أو تغيير العمل بناء على طلب العملاء أو الشركات التي تتعامل مع البنك ورغبتهم في الحصول على تمويلات ذات صيغة إسلامية، وتدعيم طلبهم بشراء حصص من أسهم البنك حتى يتم التأثير على متخذي القرار.[4]

---

[1]– عز الدين شرون، **آليات تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد7، جامعة 20 أوت، سكيكدة، الجزائر، 2017، ص 3.

[2]– نايف بن جمعان الجريدان، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية – دراسة تنظيرية تطبيقية –**، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد 23، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية، فبراير 2014، ص ص 11– 12.

[3]– يزن خلف العطيات ومنير سليمان الحكيم، **أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها**، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا، 2009، ص 5.

[4]– نايف بن جمعان الجريدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

ثالثا– أسباب حكومية: قد تقوم السلطات القانونية لدولة ما بإصدار قانون يقضي بتوقيف عمل البنوك بما يتعارض مع الشريعة الإسلامية وتحولها كلها إلى بنوك إسلامية، وبالتالي تكون عملية التحول إجبارية لا اختيارية، وهذا ما حدث في السودان، إيران.[1]

الفرع الثاني– متطلبات التحول: يتطلب تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي الالتزام بأسسه ومبادئه ذلك أن الاختلاف بين النظامين نظام العمل المصرفي التقليدي ونظام العمل المصرفي الإسلامي يفرض على عملية التحول مجابهة العديد من المتطلبات القانونية الإدارية، الشرعية والعامة.

أولا– المتطلبات القانونية للتحول: وتتمثل في الأطر القانونية لإجراء عملية التحول، نذكر منها[2]

– صدور قرار من الجمعية العامة للبنك التقليدي من خلال اجتماع يعقد لضمان الموافقة على التحول المصرفي الإسلامي، يراعى فيه كافة المتطلبات القانونية لمن القرار الصادر عن الجمعية الصفة القانونية؛

– الحصول على الموافقة الرسمية من الجهات المختصة على تحول البنك التقليدي وتعديل نظامه الأساسي حيث لا يتم اعتماد أي تعديل على النظام الأساسي للبنك دون موافقة الجهات الرسمية ممثلة في البنك المركزي والتي قد تضع شروطا على البنك الراغب في التحول للعمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛

– ضرورة قيام البنك الراغب في التحول بإجراء دراسة جدوى لعملية التحول؛

– وضع خطة زمنية للتحول تتضمن الإجراءات التي سيتم إتباعها؛

– إعداد لجنة من الإدارة لمتابعة خطوات التحول؛

– تهيئة عملاء البنك من خلال حملة إعلانية؛

– إجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي للبنك، وتدريب الموظفين على طبيعة العمل الجديد؛

– تكليف إدارة الشؤون القانونية في البنك التقليدي بدراسة كافة النواحي القانونية المتعلقة بتحول البنك والآثار المترتبة عليه من خلال تسوية الالتزامات.

ثانيا– المتطلبات الشرعية للتحول: تتمثل المتطلبات الشرعية للتحول في تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية تتكون من علماء يتمتعون بمصداقية عالية في المجتمع، ولهم خبرة طويلة في مجالات المعاملات المالية، بحيث يتم تنفيذ تحول البنك التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تحت إشرافهم وإطلاعهم لضمان نجاح المسيرة الشرعية للبنك التقليدي أثناء وبعد التحول، وامتثالا لقوله تعالى (فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ).[3]

1– **تعريف هيئة الرقابة الشرعية:** تعرف هيئة الرقابة الشرعية بأنها جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، ولها استقلاليتها، ومرجعيتها إلى الجهة العمومية، وتنبثق منها لجنة تنفيذية تابعة لها، ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات البنك ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتواها وقراراتها ملزمة للبنك.[4]

---

[1]– سلمى بوقطاية وعبد الحفيظ مازري، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2018، ص 10.

[2]– يزن خلف العطيات، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

[3]– سورة الأنبياء، **الآية7**.

[4]–Naif jamaan Juraidan , **legality of advisory opinion** (**fatwa**) **organization work and legitimate Suprvission in Islamic banks** (**Inductive and analytical study**), Global journal of economic and business, Najran University, Kingdom of Saudi Arabic, 2017, p 15.

2- مكونات جهاز الرقابة الشرعية: يتكون جهاز الرقابة الشرعية من ثلاث أقسام يكمل كل منها الأخر

- هيئة الفتوى: وهي التي يقع على عاتقها إصدار الفتاوى والتأصيل الشرعي لآليات العمل المصرفي، وتكون على مستوى كل مصرف حيث تعنى بالناحية النظرية وإيجاد البدائل الشرعية والحلول العملية لمشكلات المصارف الإسلامية.[1]

- هيئة التدقيق الشرعي: والتي تعمل على متابعة تنفيذ الفتاوى وتوصيات هيئة الفتوى، وتكون على مستوى كل مصرف حيث تعنى بالناحية العملية، أي التأكد من إدارة المصرف بالحدود المرسومة لها من الناحية الشرعية والتزامها بتوجيهات هيئة الفتوى والفتوى الصادرة منها.[2]

- الهيئة العليا للرقابة: وتكون على مستوى المصارف كافة، حيث تشكل مرجعية لجميع أجهزة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، وتقوم هذه الهيئة بمراجعة الأسس النظرية والشرعية التي تقوم عليها المنتجات المالية الإسلامية، والتأكد من سلامة التطبيق العملي للمنتجات وموافقتها للمبادئ والأحكام الشرعية، حيث تقوم بمراجعة العقود والمستندات والآليات والمقاصد للمنتجات من الناحية الفنية والشرعية.[3]

3- مهام هيئة الرقابة الشرعية: تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمجموعة من المهام والمتمثلة فيما يلي:[4]

- مراقبة الأعمال المزعم القيام بها قبل البدء بها؛
- الإفتاء حيث تقوم الهيئة بوضع منهجية للإفتاء خاصة بكل أعمال البنك؛
- متابعة وفحص وتحليل والتدقيق في كافة الأعمال والتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام الشريعة باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة والمشروعة مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها فورا؛
- رفع وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وطرق التطوير إلى الأفضل؛
- وضع خطة لتدقيق المستندات والنماذج والإجراءات اللازمة للتدقيق والتنفيذ بشكل يتلاءم مع المتطلبات الشرعية بحيث تشمل كافة الأنشطة؛
- التحقق من تنفيذ الفتاوى الصادرة من جهة الاختصاص وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة لأية أعمال تخالف الشريعة الإسلامية؛
- توجيه نشاطات ومنتجات البنوك الإسلامية ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام وقواعد الشريعة؛
- مراجعة النشاطات المصرفية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ومتابعة العمليات المصرفية وبيان المخالفات إن وجدت واقتراح الحلول المناسبة لتصويبها؛
- القيام بعمليات المراجعة لمختلف العمليات التي يقوم بها البنك.

وتستمد هيئة الرقابة الشرعية مشروعيتها من بداية التفكير في إنشاء البنك الإسلامي، وذلك كي تراعي خطوات إنشاء البنك، وتراجع أول بأول إجراءات قيام ذلك الكيان الجديد وتضفي الشرعية على قيامه.

---

[1]- محمد أمين علي القطان، **الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 8.

[2]- حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في الفقه وأصوله، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004، ص 4.

[3]- هيام محمد عبد القادر الزيدانيين، **الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل والتطبيق**، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 40، العدد 1، الجامعة الأردنية، عمان، 2013، ص 94.

[4]- محمد بلبية، **هيئات الرقابة الشرعية ودورها في مراقبة أعمال المصارف الإسلامية**، مجلة الإحياء، العدد 20، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017، ص ص 422- 443.

ثالثا– المتطلبات الإدارية للتحول: تتمثل في الإجراءات التي تمس النظام الإداري في البنك وتطلبها عملية التحول نظرا لأهميتها بالنسبة لباقي الإجراءات الأخرى، وامتداد أثرها لتشمل أغلب إجراءات التحول الأخرى، من خلال إعادة تهيئة وتطوير الموارد البشرية للبنك بما يتناسب مع وضعه الجديد نذكر منها[1]

1- التهيئة المبدئية من خلال تعريف القوى العاملة في البنك بطبيعة العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتزويد العامل بالبيانات اللازمة عن كل ما يتعلق بهدف البنك ورسالته ومراحل تحوله؛

2- تخطيط الموارد البشرية: تتمثل في الجوانب التنظيمية لوظيفة الموارد البشرية من خلال توفير الموارد البشرية للقيام بالأعمال لتحقيق أهداف البنك، وذلك لتسهيل عملية التحول وتنظيمها وجعلها أكثر فاعلية؛

3- التقصي المستمر والمتواصل للاحتياجات التدريبية لكافة الموظفين بسبب طبيعة العمل المصرفي الجديد، لذا يجب على إدارة البنك بعد التحول مراعاة حاجة الموظفين والخبرات الخاصة بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

رابعا– المتطلبات العامة للتحول: تنعكس أهمية هذه المتطلبات على طبيعة عمل البنك ونشاطاته، وتساهم في إبراز الدور الجديد الذي يمارسه البنك بعد التحول، تتمثل أهمها في[2]

1- القيام بحملات إعلامية تمهد للإعلان عن تحول البنك التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال مختلف وسائل الإعلام بالتركيز على أهمية التحول وإيجابيات للإسهام في جذب عملاء جدد وتحقيق مكاسب مادية ومعنوية تساهم في إنجاح التحول منذ البداية والانطلاق نحو المصرفية الإسلامية؛

2- إدخال تغييرات على الأمور الشكلية للبنك، بحيث تبرز الوجه الجديد للبنك وتعكس صورة العمل المصرفي بعد التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛

3- تشكيل لجان متابعة تعمل على تتبع مواطن الخلل أثناء وبعد تنفيذ التحول ليتم تدارك أي خلل بسرعة ودقة عالية، كما تعمل هذه اللجان على تعزيز النواحي الإيجابية لعملية التحول مما يدفع للاستمرار بالعمل لتحقيق الأهداف المنشودة؛

4- المعايير والنظم المحاسبية الملائمة لأنشطة البنك بعد التحول، بحيث تتفق مع صيغ التمويل الشرعية المستخدمة؛

5- تصميم النماذج والعقود والسجلات التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، سواء باقتباس عقود بعض البنوك الإسلامية أو تعديل نظمها.

المطلب الثالث: أشكال وآثار التحول للعمل المصرفي الإسلامي

ينجم عن عملية التحول للعمل المصرفي الإسلامي سواءا كان هذا التحول كليا أو جزئيا، مجموعة من الآثار:

الفرع الأول– أشكال التحول: وتتمثل في الطريقة التي اختارها البنك التقليدي أن يمارس من خلالها العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وسنتناول فيما يلي أهم الأشكال التي ستنظم هذا التحول[3]

أولا– التحول الكلي: من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة وبذلك يتحول البنك إلى العمل وفق أحكام الشريعة، ويتوقف عن ممارسة أعمال مخالفة للشريعة الإسلامية وعلى رأسها التعامل بالربا، ويعد هذا الشكل من أكثر الأشكال مصداقية في التحول إذ أنه مبني على الابتعاد عن ممارسة أي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1]- يزن خلف العطيات ومنير سلمان الحكيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[2]- يزن خلف العطيات ومنير سلمان الحكيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[3]- محمد يدو ومريم سياخن، **دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية – مع الإشارة للتجربة السعودية–**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، جامعة البليدة 2، الجزائر، أفريل 2017، ص 351.

ثانيا– التحول الجزئي: يعني قيام البنك التقليدي بتحويل فرع من فروعه أو إنشاء فرع جديد للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبعد نجاح تجربة الفرع النموذجي ونضوج خبرة القائمين عليه بمبدأ تعميم التجربة على باقي فروع البنك وفق خطة معينة ثم يتبعها بعد ذلك تحول المركز الرئيسي مستفيدا من خبرته في تحول جميع فروعه بحيث يصبح البنك التقليدي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

الفرع الثاني– أثار تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي: توجد عدة أثار لتحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي، ومن أبرزها:[1]

– أظهرت هذه الظاهرة وجود شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التقليدية، وهو ما أكده إقبال الأفراد على هذه البنوك التقليدية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛

– أدت هذه الظاهرة إلى انتعاش الحركة الفكرية في مجال الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات، ووسعت من دور الهيئات الشرعية وساهمت في ابتكر العديد من المنتجات المصرفية؛

– إذكاء روح المنافسة مع البنوك الإسلامية الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على تخفيض تكاليف التمويل الإسلامي على طالبي التمويل، وكسر الاحتكار الذي كانت تمارسه بعض البنوك الإسلامية قبل انتشار ظاهرة التحول؛

– تطوير أداء البنوك الإسلامية عن طريق تحديث نظم العمل بها وتخفيض التكاليف والبيع بأسعار منافسة، وابتكار منتجات مصرفية جديدة حفاظا على عملائها من التسرب للبنوك التقليدية العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛

– لفت انتباه السلطات النقدية إلى ضرورة التجاوب مع طلبات البنوك التقليدية التي ترغب في إدخال العمل المصرفي الإسلامي ضمن أعمالها، فقد سارعت العديد من الدول إلى سن قوانين تنظم عمل البنوك الإسلامية والتقليدية التي ترغب في التحول للمصرفية الإسلامية مثل تركيا، الكويت، الإمارات؛

– إن إقدام البنوك التقليدية على فتح فروع إسلامية متخصصة أو تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إنما هو اعتراف عملي منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي ودحض للأسطورة التي يتمسك بها الغرب وهي "لا اقتصاد بدون بنوك، ولا بنوك بدون سعر فائدة"، ومن ناحية أخرى فإن إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الغرب يعتبر مكسبا دعائيا كبيرا للإسلام، وردا عمليا على المشككين في صلاحية الإسلام للتطبيق في الحياة العملية، وأدى إلى التقليل من حدة العداء للبنوك الإسلامية؛

– إن الإقبال المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية، سيؤدي على المدى الطويل إلى توسع العمل المصرفي الإسلامي على حساب تراجع العمل المصرفي التقليدي، مما سيكون له العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الايجابية، كثمرة لتطبيق الأحكام الشرعية، مثل زيادة الوعي الادخاري وزيادة الاستثمار في المشروعات المباحة، وزيادة فرص العمل وزيادة الدخل وإعادة توزيعه على أفراد المجتمع وزيادة روح التكافل بين أبنائه.

[1]– مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية– دراسة تطبيقية على بعض بنوك السعودية–**، رسالة ماجستير، اقتصاد إسلامي، قسم الإقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر، 2006، ص 108– 110.

المبحث الثالث: آليات التحول الجزئي

من خلال ما سبق تبين أن انتقال البنك من العمل المصرفي التقليدي إلى الإسلامي يكون وفق شكلين، هما التحول الكلي والتحول الجزئي، إلا أن هذا الأخير لا يتم مباشرة، بل يتم وفق آليات تتمثل في:

المطلب الأول: الفروع الإسلامية

أمام التزايد المستمر والكبير لأعداد المسلمين في الدول الغربية وتنامي أموالهم ورغبتهم في استثمارها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية قامت بعض البنوك الغربية منذ سنوات بفتح فروع للمعاملات الإسلامية حيث تعود الجذور التاريخية لفكرة إنشاء الفروع الإسلامية إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، وذلك عندما بدأت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات فقامت بعض البنوك التجارية بالتصدي لهذه البنوك ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها، وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التجارية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التجارية حد الإقبال على البنوك الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية.

فيتناول هذا المطلب بعض المفاهيم الخاصة بالفروع الإسلامية للوقوف على مدلولها والأسباب التي دعت إلى نشأتها وغير ذلك من المفاهيم التي تساعد على تكوين فكرة واضحة عنها.

الفرع الأول: تعريف الفروع الإسلامية.

لقد تعددت تعاريف الفروع الإسلامية، فكل عرفها حسب وجهة نظره:

« تعرف بأنها الفروع التي تنتمي إلى بنوك ربوية تمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ».

« كما يعرفها البعض بأنها وحدات تنظيمية تديرها البنوك التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية ».[1]

« يمكن تحديد مفهوم الفرع الإسلامي بأنه كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله ».[2]

مما سبق يمكن القول أن الفروع الإسلامية هي تلك الفروع التي تنشأها البنوك التقليدية لتقديم خدمات مصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتشرف عليها هيئة متخصصة تسمى هيئة الرقابة الشرعية.

الفرع الثاني: مشروعية الفروع الإسلامية.

إن إنشاء البنوك الربوية لفروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية يحظى بجدل واسع بين المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي، وبتتبع أراء العديد من علماء الشريعة والاقتصاديين المهتمين بهذا المجال يتضح أن هناك تباين في الآراء ووجهات النظر يمكن تقسيمها على النحو التالي:

---

[1] – فهد الشريف، **الفروع الإسلامية الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص 9.

[2] – لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية واقع وأفاق المستقبل، اليمن، 20-21 مارس 2010، ص 3.

أولا: المؤيدون للفروع الإسلامية

يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن إنشاء البنوك الربوية لفروع إسلامية يعتبر اعترافا علميا منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي والبنوك الإسلامية في الواقع العملي، وأن تلك الفروع تعتبر مكسبا دعائيا للبنوك الإسلامية واعترافا بجدوى قيام وحدات مصرفية تعمل وفقا للمنهج الإسلامي وبعيدا عن الأساس التقليدي الذي تقوم عليه البنوك الربوية وهو الفائدة الربوية، كما يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن إنشاء تلك الفروع هو بمثابة رد عملي على الادعاءات التي يروجها الغرب عن الإسلام ومنهجه الاقتصادي

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه يمكن التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية بشرط التزام تلك الفروع بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها، ويستدلوا على ذلك بما يلي:[1]

– أن الفروع الإسلامية تعتبر من وسائل محاربة الربا، وأن رفع بلوى الربا عن المجتمعات الإسلامية هو من أهم المقاصد التي يجب أن يسعى إلى تحقيقها بكل وسيلة ممكنة؛

– أن الفروع الإسلامية هي البديل الممكن حاليا في بعض الدول لصعوبة الحصول على تصاريح لإنشاء البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر؛

– أن نجاح هذه الفروع قد يغري البنوك الربوية للتحول الكامل إلى البنوك الإسلامية؛

– أن الفروع الإسلامية تعتبر خطوة للتدرج في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي إلى أن يحين الوقت المناسب لتحول المصرف بالكامل إلى مصرف إسلامي؛

– أن الفروع الإسلامية سوف تساهم في اكتساب أساليب التقنية المتقدمة والخبرات المتراكمة لدى البنوك الربوية منذ مئات السنين بما يدعم ويطور العمل المصرفي الإسلامي ويزيد من فعاليته.

ثانيا: المعارضون للفروع الإسلامية

ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن الفروع الإسلامية إنما هي وسيلة جديدة لخداع المسلمين واستنزاف أموالهم وأداة لركوب الموجة والسير مع السائد المطلوب دون أن يرتبط ذلك بقناعة بالمنهج الإسلامي، كما أن تلك الفروع لا تعدوا أن تكون واجهة شكلية أرادت بها البنوك الربوية ألا تفوتها فرصة الفوز بحصة من سوق العمل المصرفي الإسلامي التي يتزايد الإقبال عليها بشكل كبير وذلك تحت مسميات وشعارات إسلامية، ويميل معظم القائلين بهذا الرأي إلى عدم جواز التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية، واستدلوا على ذلك بما يلي:

– قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ – فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ) [2].ووجه الاستدلال أن الآية الكريمة لم تترك للمسلم الذي يتعامل بالربا إما بالابتعاد عن الربا وإما الدخول في حرب مع الله تبارك وتعالى أعاذنا الله من ذلك.

– قوله تعالى: (أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)[3].ووجه الاستدلال من الآية الكريمة أن على المسلم أن يأخذ الدين جملة بكامله، فهو كل لا يتجزأ، فلا يقبل من المسلم المعترف بحرمة التعامل بالربا الاستمرار فيه، وهذا ينطبق على البنوك الربوية، فلا يقبل منها أن تطبق حكم الله في جانب (وهو الفروع الإسلامية) وتتركه في جانب أخر (وهو الفروع التقليدية).

[1]– فهد الشريف، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[2]– سورة البقرة، **الآية 278– 279**.

[3]– سورة البقرة، **الآية 85**.

– أن التعامل مع الفروع الإسلامية قد يؤدي إلى اختلاط الأموال الحلال بالحرام، إذ أن الفصل بين أموال الفروع الإسلامية وأموال البنك الرئيسي يتعذر من معظم الأحيان وخاصة في استخدامات أموال الحسابات الجارية، كما أن فائض السيولة لدى الفرع الإسلامي يحول إلى البنك الرئيسي الذي يخلطه بأمواله ويستعمله في استثماراته لحين احتياج الفرع الإسلامي إليه، وفي ذلك إعانة له على الربا.

– أن الفروع الإسلامية ما هي إلا أداة تسعى بها البنوك الربوية لكسب فرص السوق وليس بدافع إيماني، والدليل على ذلك استمرار تلك البنوك في التعاملات الربوية بعد أن أثبتت الفروع الإسلامية نجاحها.[1]

ثالثا: القائلون بالتعامل مع الفروع الإسلامية للضرورة

ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية قد يؤدي إلى دعم وإعانة البنوك الربوية وفي ذلك دعم وإعانة للباطل واستمرار له، إلا أنه في حالة عدم وجود البديل الشرعي فإن التعامل مع تلك الفروع يكون للضرورة، أي في حالة عدم وجود بنوك إسلامية أو أي بديل شرعي آخر، فإذا احتاج المسلم للخدمات المصرفية كإيداع الأموال للحفاظ عليها من الضياع أو السرقة أو غير ذلك من الخدمات ولم يجد بنكا إسلاميا يتعامل معه، فإنه يكون في حكم المضطر، وفي هذه الحالة يمكن له التعامل مع الفروع الإسلامية، واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي:

– قوله تعالى: (فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ).[2] ووجه الدلالة أن المسلم إذا احتاج لبعض الخدمات المصرفية ولم يجد بنكا إسلاميا يتعامل معه فإنه ينطبق عليه حكم المضطر.

– إن التعامل مع فرع إسلامي، وفي حالة عدم وجود بنك إسلامي، أفضل من التعامل مع بنك ربوي بحت.

– قد يؤدي عدم التعامل مع الفروع الإسلامية إلا في حالة الضرورة إلى حث البنوك الربوية للتحول السريع والكامل إلى بنوك إسلامية.[3]

الفرع الثالث: أسباب نشأة الفروع الإسلامية.

تتعدد وتتنوع أسباب نشأة الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية إلا أنها تشترك في النقاط التالية:[4]

– غرز قناعة البنوك التقليدية بإنشاء فروع تابعة لها؛

– رغبة البنوك التقليدية في تقديم خدمات ومنتجات إسلامية مصرفية لتلبية رغبات العملاء؛

– رغبة البنوك التقليدية في منافسة البنوك الإسلامية بعد النجاحات التي حققتها في جذب الموارد واستخدامها في تحقيق الأرباح؛

– المحافظة على عملاء البنك التقليدي من جذب البنوك الإسلامية لهم ومحاولة استرجاع من فقدتهم؛

– اختبار تجربة البنوك الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع إسلامية في البنوك التقليدية؛

– رغبة بعض البنوك التقليدية في التحول إلى التمويل الإسلامي باستعمال أسلوب التدرج.

الفرع الرابع: أهداف الفروع الإسلامية

تهدف الفروع الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[5]

– أهداف دينية: تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مجال الأعمال المصرفية وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية إسلامية بدون فائدة في البنوك التقليدية.

---

[1]– مصطفى إبراهيم ومحمد إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 130.

[2]– سورة البقرة، **الآية 173**.

[3]– فهد الشريف، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

[4]– لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، مرجع سبق ذكره، ص 3-4.

[5]– أحمد خلف حسين الدخيل، **النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية**، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد2، 2013، ص4- 8.

– أهداف اقتصادية: المحافظة على المتعاملين ومحاولة جذب شريحة جديدة من المتعاملين الذين يرفضون التعامل بالربا وذلك بهدف زيادة ربحية البنك وتنمية رأس ماله.

– أهداف اجتماعية: المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك اكتساب خبرات في المجالات المصرفية الإسلامية.

الفرع الخامس: متطلبات إنشاء فروع إسلامية

إن فتح أو تأسيس فروع المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية تقتضي توفير مجموعة من المتطلبات و يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا– المتطلبات الشرعية: توجد هناك العديد من المتطلبات الشرعية حيث أن الالتزام بها من أهم عوامل نجاحها، وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي[1]

– وجود توجه صادق للهيئات العليا للبنك التقليدي في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛

– تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة وفعالة من العلماء الموثوق بهم وبعلمهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ووجود تدقيق داخلي مستمر على نشاط الفروع الإسلامية وتعمل على صياغة عقود الاستثمار والتثبت من صحة تطبيق عقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية؛

– اجتناب المحرمات خاصة الربا في جانبي جذب الودائع واستثمارها.

ثانيا– المتطلبات المالية والمحاسبية: لابد من وجود المتطلبات التالية [2]

1– استقلالية مالية ومحاسبية: وتتمثل هذه الاستقلالية في أن تكون حسابات الفروع الإسلامية الأم مستقلة وفروعه، وكذا الفصل ما بين مصادر الأموال لكل منهم وذلك من خلال الأنظمة الحاسوبية ووجود نظام محاسبي ودورة مستنديه محاسبية مستقلة عن البنك الأم وهنا وهنا يجب التأكد من عدم اختلاط مصادر كل الفروع الإسلامية والبنك الأم وفروعه التقليدية، ومن ثم لابد من وجود أيضا إدارة مالية ضمن هيكل الفروع الإسلامية تتولى إعداد القوائم المالية إعداد ميزانية مستقلة، والإشراف على الدورة المستندية في الفروع.

2– تخصيص رأس مال للفروع الإسلامية: وذلك حتى تستطيع الفروع الإسلامية إيجاد الكيان الاعتباري لها ولتقوم بتلبية احتياجات الراغبين.

3– الاستقلال الإداري: أن يتمتع الفرع الإسلامي بالاستقلال الإداري من خلال إنشاء إدارة عامة أو قطاع إداري يكون ضمن الهيكل الأم، ولكن يتولى إدارة الفروع الإسلامية بشكل مستقل وبهيكل تنظيمي جزئي مستقل وبتعليمات إدارية ومصرفية واستثمارية مختلفة عن البنك الأم تتلاءم مع مبادئ وضوابط الصيرفة الإسلامية.

4– تحديد علاقة واضحة بين الفروع الإسلامية والبنك الأم التقليدي: وتتمثل هذه العلاقة في

– فتح المجال إلى انتفاع الفروع الإسلامية بالخدمات المصرفية للبنك الأم، كتغطية شبكات المراسلين مقابل أجور متفق عليها بين الطرفين.

– منع وضع فائض السيولة في الفروع الإسلامية لدى البنك الأم بفائدة مباشرة أو غير مباشرة، والعكس يجوز للفروع الإسلامية توظيف فائض سيولة البنك الأم لديه بأساليب استثمارية إسلامية على أن يتولى الفرع الإسلامي بنفسه هذا التوظيف دون تدخل من البنك الأم أو فرض شروط أو آليات تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، ويكون من الأفضل إحاطة هيئة الرقابة الشرعية في الفروع بهذا الأمر حتى تتولى الرقابة الشرعية والتدقيق على سلامة تلك الإجراءات من العلاقة بين الفروع الإسلامية والبنك الأم.

---

[1]– لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 11– 12.

5- إعداد كوادر من الموظفين فعالة وموالية ومؤمنة بمبادئ الصيرفة الإسلامية: وذلك من خلال حسن اختيارهم وتعيينهم ومن خلال وضع برامج تدريبية مكثفة حول الصيرفة الإسلامية وخاصة حول الضوابط الشرعية وأدلة إجراءات العمل لصيغ التمويل الإسلامي.

الفرع السادس: الأنشطة التي تقوم بها الفروع الإسلامية

تمارس الفروع الإسلامية مختلف الأنشطة المصرفية والتي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يتم القيام بمختلف أعمال الفرع تحت رقابة البنك الرئيسي الذي يقوم بتعيين هيئة شرعية مسؤوليتها مراقبة الأعمال التي تقوم بها الفروع والتثبت من شرعيتها وتتمثل هذه الأنشطة فيما يلي:[1]

1- خدمات مصرفية عامة: تشمل جميع الخدمات المصرفية الخالية من الفائدة الربوية، كفتح الحسابات الجارية وتسديد فواتير المرافق العامة، وإصدار الشيكات وأوامر الدفع والحوالات المحلية والدولية والاعتمادات المستندية وصناديق الأمانات والخدمات المصرفية الإلكترونية والقيام بأعمال الصرافة وغير ذلك.

2- الاستثمارات الإسلامية: لا تخرج الاستثمارات التي تقوم بها الفروع الإسلامية بشكل عام عن صيغ الاستثمار المعروفة لدى البنوك الإسلامية، حيث اعتمدت تلك الفروع على صيغ وأساليب الاستثمار الإسلامية المطبقة في البنوك الإسلامية كمنطلق لها في هذا المجال، ومن أهم تلك الصيغ التي استخدمتها الفروع الإسلامية في نشاطها الاستثماري المرابحة والمضاربة والمشاركة والإستصناع والإجارة والسلم والمتاجرة في صناديق الاستثمار الإسلامية والاكتتاب في أسهم الشركات المساهمة وغير ذلك.

3- التمويل الشخصي الإسلامي: تقوم الفروع الإسلامية بتقديم بعض المنتجات أو الخدمات والصيغ التي صممت لتوفير التمويل للمستهلكين وفقا للضوابط الشرعية، وتعتمد هذه المنتجات أو الصيغ بشكل عام على أسلوب المرابحة الشخصية وهو أسلوب يوفر للعملاء شراء واقتناء السلع الشخصية بالتقسيط كالمستلزمات المنزلية والسيارات وغير ذلك، حيث يقوم الفرع الإسلامي بشراء السلعة التي يرغب فيها العميل ثم بيعها له بالتقسيط وعلى أسس خالية من الفائدة الربوية.

فالفروع الإسلامية ما هي إلا أداة من أدوات البنوك التقليدية التي تم اللجوء إليها لتحقيق أهداف البنوك التقليدية، إلا أن تأسيس هذه الفروع الإسلامية يتطلب وقتا طويلا إضافة إلى وجوب تطوير البنية التحتية لتتماشى مع متطلبات تقديم خدمات إسلامية.

المطلب الثاني: النوافذ الإسلامية

كان للنجاح المحقق من قبل البنوك الإسلامية من جانب ورغبة جمهور المتعاملين في المصرفية الإسلامية من جانب أخر سببا في تفكير بعض البنوك التقليدية بافتتاح نوافذ إسلامية، فقد كانت الانطلاقة الفعلية في مصر عام 1980حيث تم إنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم « فرع الحسين للمعاملات الإسلامية» وقد أدى تشجيع البنك المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من البنوك الربوية هناك إلى إنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الفروع الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي 1980-1981 إلى 35 فرعا، كما استحدثت بعض هذه البنوك قرارا بإنشاء وحدات الخدمات الإسلامية بكل فرع من فروعها التقليدية التي تنشأ مستقبلا حيث أنه في مصر سنة 1992 تم إنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع، وهذا بالإضافة إلى الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التجارية الأخرى والتي قررت الدخول بشكل أو

[1]- سعيد محمود عرفة، **تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، مصر، 1987، ص 260.

بآخر إلى ميدان العمل المصرفي الإسلامي كالبنك السعودي البريطاني والبنك السعودي والهولندي وبنك الرياض ..، كما لجأت بنوك تقليدية أخرى إلى معالجة القصور بافتتاح نوافذ ووحدات إسلامية في فروعها التقليدية أو مقرها الرئيسي.

فيتناول هذا المطلب بعض المفاهيم الخاصة بالنوافذ الإسلامية للوقوف على مدلولها والأسباب التي دعت إلى نشأتها وغير ذلك من المفاهيم التي تساعد على تكوين فكرة واضحة عنها.

الفرع الأول: تعريف النوافذ الإسلامية

لقد تعددت تعاريف النوافذ الإسلامية وسنتطرق فيما يلي إلى أهمها:

« تعرف بأنها جزء من خدمات مالية تقليدية، بحيث تكون فرعا أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال، وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ».[1]

«النافذة الإسلامية يمكن أن تكون قسم أو شركة تمويل منفصلة أنشأتها مؤسسة مالية تقليدية تقدم منتجات وخدمات إسلامية للعملاء الذين يفضلون التمويل الإسلامي على التقليدي لإعداد نافذة إسلامية ».[2]

كما أن الإلمام بمفهوم النوافذ الإسلامية يوجب التعرف على المعنى اللغوي لها ثم الاصطلاحي، حيث أن:

– النوافذ الإسلامية لغة:« تعني نافذة من نفذ والنفاذ الجواز وفي المحكم جواز الشيء والخلوص منه ».

– أما المفهوم الاصطلاحي للنوافذ الإسلامية: « فيعني أو قد عرفه البعض على أنها تخصيص جزء أو حيز في فرع تقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية ».[3]

فمن التعاريف السابقة نستنتج بأن النافذة الإسلامية عبارة عن قسم مستقل في البنك التقليدي حيث يتم من خلاله توفير منتجات وخدمات مصرفية إسلامية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تشرف عليها هيئة متخصصة .

الفرع الثاني: مشروعية النوافذ الإسلامية

بالرغم من أن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية لاقت قدرا كبيرا من التشجيع من قبل القائمين والمشجعين على العمل المصرفي الإسلامي، إلا أنها قد لاقت أيضا قدرا من المعارضة من شريحة أخرى من المهتمين بالصيرفة الإسلامية، وبطبيعة الحال لكل جانب منهما أسبابه في التأييد كما في المعارضة، وهو ما سنتناوله:

أولا: وجهة نظر الجهة المؤيدة لإنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

أقام المؤيدون وجهة نظرهم على أساس أن قيام البنوك التجارية بافتتاح نوافذ إسلامية سيكون بمثابة:[4]

– اعتراف منها بالجدوى الاقتصادية للعمل المصرفي الإسلامي؛

– اعتراف منها بواقعية التطبيقات العملية لنماذج العمل المصرفي الإسلامي؛

– إتاحة الفرصة للاستفادة من خبرات هذه البنوك التجارية في تطوير منتجات إسلامية وكوادر بشرية ينتفع بها العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة؛

---

[1] – صالح مفتاح وفريدة معارفي، **الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية ودور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميترا التجاري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد 35/34، الجزائر، مارس 2014، ص 152.

[2] -**Iooking for the perfect Islamic window**, Global Islamic finance report, Gifr 2014, p110.

[3] – أحمد خلف حسين الدخيل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 47- 48.

[4] – سعيد بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2003، ص ص 18- 19.

– خطوة أولى نحو « أسلمه » أي هذه البنوك أو بعضا منها؛

– فتح كبير للعمل المصرفي الإسلامي في حالة تحول بنك تجاري إلى بنك إسلامي خاصة إذا كان هذا البنك من البنوك التجارية الكبيرة حجما وانتشارا؛

– التشجيع على التعايش المشترك بين النظامين المصرفيين بدلا من المواجهة بينهما.

ثانيا: وجهة النظر المعارضة لإنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

أقام المعارضون وجهة نظرهم من الأسباب التالية:[1]

– التخوف من أن يؤدي ذلك إلى التشويش على نقاء التطبيق في أذهان العاملين والعملاء على حد سواء؛

– التخوف من أن تؤدي صعوبة التعايش بين النظامين المصرفيين المختلفين تحت سقف واحد إلى إفشال التوجه تطبيقيا؛

– التخوف أن يؤدي ذلك إلى تأخر إنشاء بنوك إسلامية جديدة.

ثالثا: القائلون بالتعامل بالنوافذ الإسلامية للضرورة.

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التعامل مع البنوك التقليدية يؤدي إلى دعمها وإعانتها، وفي ذلك إعانة للباطل، إلا أنه في حالة عدم وجود بديل شرعي فإن التعامل مع تلك النوافذ يكون للضرورة.[2]

الفرع الثالث: أسباب نشأة النوافذ الإسلامية.

تتلخص أهم هذه الأسباب فيما يلي:[3]

– تنامي الوعي الديني لدى المسلمين بتحريم الربا، وهو الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية والغربية؛

– تلبية احتياجات العملاء من الخدمات البنكية وأساليب الاستثمار الإسلامية؛

– انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية من عوائد عمليات التمويل؛

– تحول العديد من عملاء البنوك التقليدية نحو البنوك الإسلامية.

الفرع الرابع: أهداف نشأة النوافذ الإسلامية

لقد تعددت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من البنوك الربوية لإنشاء نوافذ تتخصص في الخدمات المصرفية الإسلامية، يمكن حصرها فيما يلي:[4]

– رغبة البنوك الربوية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال؛

– تلبية الطلب المتنامي والكبير على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تنحرج من التعامل مع البنوك الربوية؛

– الحيلولة دون زيادة الحاجة لإنشاء المزيد من البنوك الإسلامية؛

– المحافظة على عملاء البنوك الربوية من النزوح إلى البنوك الإسلامية؛

– حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم بنك عن هذا الميدان الجديد؛

---

[1]– المرجع نفسه، ص 19.

[2]– جعفر هني محمد، **نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، العدد 12، 2017، ص 95.

[3]– صالح مفتاح وفريدة معارفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

[4]– نايف الشريف، **الفروع الإسلامية الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2016، ص 11.

– سهولة سيطرة البنك على الفرع مقارنة بالنسبة لسيطرة على بنك مستقل، بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس بنك جديد؛

– بالنسبة للبنوك الربوية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك البنوك لفروع تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من أموال المسلمين هناك.

الفرع الخامس: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية

يقتضي فتح نافذة للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية تحقيق العديد من المتطلبات، إلا أننا نقتصر على أهمها:[1]

1– متطلبات قانونية: تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي

– صدور قرار الترخيص من الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثمة مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس؛

– الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها؛

– تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، والآثار القانونية المترتبة والعقبات القانونية المحتملة.

2– متطلبات شرعية: تتمثل أهم المتطلبات الشرعية فيما يلي[2]

– تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية؛

– تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛

– إلغاء المعاملات المخالفة للشريعة في جميع صورها وأشكالها؛

– الفصل بين الموارد المالية المشروعة وغير المشروعة.

3– متطلبات إدارية: يتم اتخاذ الإجراءات الإدارية لفتح النافذة الإسلامية بعد تحقيق المتطلبات القانونية والشرعية والشروع في ذلك بعد توفر المتطلبات الإدارية التالية:[3]

– تعديل نظام الصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعا؛

– تعيين لجنة لإدارة عملية فتح النوافذ والتحول؛

– التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي؛

– تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وخدمات التمويل الإسلامي، ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الفرع السادس: الأنشطة التي تقوم بها النوافذ الإسلامية

تقوم نوافذ المعاملات الإسلامية بتقديم مجموعة من الأنشطة المختلفة والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

1– خدمات مصرفية: تقدم مجموعة من الخدمات المصرفية البعيدة عن الربا كفتح الحسابات، فتح حسابات الادخار والاستثمار، فتح حسابات الودائع الاستثمارية، إصدار صكوك المضاربة الإسلامية، إصدار خطابات الضمان، فتح الاعتمادات المستندية، تحصيل

[1]– سفيان قمومية وعلي بلعزوز، **مرجع سبق ذكره**، ص 60

[2]– مفتاح صالح ومعارفي فريدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 154.

[3]– المرجع نفسه، ص154.

الشيكات والأوراق التجارية، التحويلات الداخلية والخارجية، إصدار الشيكات السياحية، تأجير الخزائن الحديدية، أعمال الصرافة، إصدار بطاقات الائتمان، خدمات شراء وبيع الأوراق المالية، وأي خدمات مصرفية أخرى تجيزها الشريعة الإسلامية.[1]

2- خدمات الاستثمار والتمويل: كما تقدم مجموعة من الخدمات الخاصة بالتمويل والاستثمار واعتمدت في نشاطها هذا على الصيغ المعمول بها في البنوك الإسلامية، ومن أهم صيغه ما يلي:

- المرابحة لأجل لأمر الشراء؛
- المشاركة الثابتة والمنتهية بالتمليك؛
- المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة؛
- الاستصناع والسلم؛
- الإيجارة والإجارة المنتهية بالتمليك؛
- المزارعة والمساقاة؛
- البيع بالتقسيط؛
- الاستثمارات في صناديق الاستثمار الإسلامي؛
- أي الاستثمارات الأخرى التي تجيزها الشريعة الإسلامية.

3- خدمات اجتماعية ودينية: حيث يتم تقديم مجموعة من الأنشطة الدينية بهدف جذب واستقطاب المتعاملين الذين يفضلون خدمات إسلامية كتجميع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية وخدمات العمرة والحج وغيرها، كما تقدم مجموعة من الأنشطة الاجتماعية كمنح القروض الحسنة لذوي الحاجات الإنسانية ودعم البحوث والدراسات في مجال المعاملات الإسلامية.[2]

تعتبر النوافذ الإسلامية طريقة سهلة لجذب الزبائن ويتطلب إنشاءها جهدا أقل هذا ما جعلها تتميز بإمكانية تطوير المنتجات والخدمات الإسلامية عن طريق استعمال نفس القنوات المستعملة في العمل التقليدي، إلا أنه يعاب على النوافذ الإسلامية أن إنشاءها يخضع إلى أهداف تجارية بحتة، كما توجد صعوبة في مقارنة أداء النوافذ والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك كله بسبب الجهل وعدم فهم الموظفين بأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: صناديق الاستثمار الإسلامية.

تعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية أحد المؤسسات المالية الإسلامية، فكانت بداية نشأة هذه الصناديق في الدول العربية والإسلامية بعد ظهور البنوك الإسلامية، حيث تقوم بجمع المدخرات من الأفراد والمؤسسات وإعادة استثمارها في مشروعات مختلفة.

فيتناول هذا المطلب بعض المفاهيم الخاصة بصناديق الاستثمار الإسلامية للوقوف على مدلولها وأنواعها وغير ذلك من المفاهيم التي تساعد على تكوين فكرة واضحة عنها، وذلك على النحو التالي:

---

[1]- حسين حسين شحاته، **الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240، ربيع الأول 1422/ يونيو 2001م، ص7.

[2]- سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل ماستر أكاديمي في التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017-2018، ص ص 56-57.

الفرع الأول: تعريف صناديق الاستثمار الإسلامية

اختلفت أراء الباحثين والمفكرين في مجال المال والاستثمار في إعطاء تعريف واحد وشامل لصناديق الاستثمار الإسلامية، فسيتم التطرق إلى أهم التعاريف:

« تعرف بأنها الصناديق التي يلتزم المدير فيها بضوابط شرعية تتعلق بالأصول والخصوم والعمليات فيها، وتظهر هذه الضوابط في نشرة الإصدار، كما تظهر هذه الأحكام الشرعية والشروط التي يوقع عليها الطرفان عند الاكتتاب».[1]

« تعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية أحد المؤسسات المالية الإسلامية، التي تتولى تجميع أموال المستثمرين في صورة وحدات أو صكوك استثمارية، ويعهد بإدارتها إلى جهة أهل الخبرة والاختصاص، لتوظيفها وفقا لصيغ الاستثمار الإسلامية المناسبة، على أن يتم توزيع صافي العائد فيما بينهم حسب الاتفاق، ويحكم كافة معاملاتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين والقرارات والتعليمات الحكومية واللوائح والنظم الداخلية ».[2]

« هي صناديق تحقق رغبة صغار المستثمرين فضلا عن اعتباره في توفير أدوات مالية إسلامية تتيح استثمار أموالهم شرعيا وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ».[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل لمعنى صناديق الاستثمار الإسلامية إذ يتضح أن صناديق الاستثمار الإسلامية هي تلك الصناديق التي تتولى تجميع الأموال من المستثمرين، ثم توظيفها في أدوات استثمارية تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: مشروعية صناديق الاستثمار الإسلامية

بدأت نشأة صناديق الاستثمار الإسلامية في العديد من الدول العربية والإسلامية بعد ظهور البنوك الإسلامية، وبدأت تمارس أنشطتها في تجميع المدخرات من الأفراد والمؤسسات والشركات بنظام المضاربة الإسلامية وتعيد استثمارها في مشروعات استثمارية مختلفة وكذلك في أسواق الأوراق المالية، وهذا ما أثار حولها العديد من التساؤلات حول مشروعيتها من بينها:

أولاً: من منظور القيم والأخلاق

تلتزم صناديق الاستثمار الإسلامية بالقيم الإيمانية ومنها أن المال الذي تتعامل فيه ملكاً لله سبحانه وتعالى، وعليه وجوب الالتزام بشرعه، فالإنسان مستخلف في هذا المال، كما تلتزم بالقيم الأخلاقية ومنها :العدل والأمانة والصدق والتيسير والقناعة والشفافية والوفاء بالعقود والعهود والسلوك السوي باعتبار أن الالتزام بهذه الأخلاق عبادة وطاعة ومن موجبات البركة، في حين أن معاملات بعض صناديق الاستثمار التقليدية قائمة على المادية والفصل بين العبادات والمعاملات وبين الاقتصاد والأخلاق، فالغاية هي تحقيق أكبر ربح ممكن وتعظيم الثروة حتى لو كان ذلك مخالفاً للقيم والأخلاق الحسنة والمصلحة العامة والخير للناس.

---

[1] – محمد بوجلال ومريم زايدي، **دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية الإسلامية – حالة سوق الأسهم السعودية** –، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، **آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، يومي 8و9 ديسمبر 2013، ص2.

[2] – حسين حسين شحاتة، **الطبيعة المميزة لصناديق الاستثمار الإسلامية – خصائصها وضوابطها الشرعية–**، سلسلة دراسات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، بدون سنة نشر، ص 6.

[3] – زهرة حوحباوي وفتحية حلايمية، **دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تفعيل أداء البنوك الإسلامية– دراسة حالة شركة الراجحي مالية–**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تمويل مصرفي، علوم تجارية، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2015-2016، ص 11.

ثانياً: من منظور المشروعية

جميع معاملات صناديق الاستثمار الإسلامية قائمة على موافقة الشريعة الإسلامية فيما أحل الله وحرم، فالمرجعية هي أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولديها هيئة رقابة شرعية تتحقق من ذلك، في حين لا تلتزم صناديق الاستثمار التقليدية بأحكام الشريعة الإسلامية ولكن بالقوانين الوضعية وبالأعراف المالية والاستثمارية التي قد تكون مخالفة للشريعة الإسلامية.

ثالثاً: من منظور طبيعة عقود المعاملات

جميع معاملات صناديق الاستثمار الإسلامية قائمة على عقود المضاربة والمشاركة والوكالة وعقود المرابحة والإستصناع والسلم ونحو ذلك ويحكم هذه العقود المشاركة في الربح والخسارة عملاً بقول الله سبحانه وتعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا". في حين أن بعض معاملات صناديق الاستثمار التقليدية قائمة على نظام الفائدة الربوية، ونظام الاقتراض والاقتراض بفائدة.

رابعاً: من منظور مجالات الاستثمار

صناديق الاستثمار الإسلامية قائمة على تطبيق مبدأ الغنم بالغرم والمشاركة في الربح والخسارة مثل المضاربة والمشاركة والبيوع والإجارة وبعيدة عن كافة صور الاستثمار بفائدة أو بنظام الهامش أو المشتقات المالية (الاختيارات والمستقبليات)، في حين معظم استثمارات صناديق الاستثمار التقليدية في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والصكوك وفي البنوك بفائدة بصرف النظر عن مسألة المشروعية والطيبات.[1]

خامساً: من منظور النظرة إلى النقود

تنظر صناديق الاستثمار الإسلامية إلى النقود على أنها وسيلة للتبادل ومعيارا لتقويم السلع والبضائع والخدمات ومخزنا للقيمة ويجب تقليبها وعدم اكتنازها لتساهم في تنشيط المعاملات، كما يجوز تحويل العملات من بعضها إلى البعض وفقا لفقه الصرف، في حين تنظر صناديق الاستثمار التقليدية إلى النقود على أنها سلعة بذاتها تباع وتشترى نقداً أو بالأجل أو نحو ذلك، ولقد حرمت الشريعة الإسلامية التعامل في النقد بالأجل.

سادسا: من منظور الحقوق المالية المشروعة

تلتزم صناديق الاستثمار الإسلامية بفريضة الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية في حين لا تلتزم صناديق الاستثمار التقليدية بفريضة الزكاة ولا بالصدقات.[2]

الفرع الثالث: أنواع صناديق الاستثمار الإسلامية

تنقسم صناديق الاستثمار الإسلامية إلى عدة أنواع يمكن عرض أهم هذه الأنواع فيما يلي:

أولا– صناديق الأسهم الإسلامية: تقوم بالاستثمار في أسهم الشركات التي يكون نشاطها مباحا لتحقق أرباحا من زيادة أسعار أسهم هذه الشركات، إلا أن الفقهاء اختلفوا في الشركات التي أصل عملها مباح ولكنها تمارس بعض الأعمال المحرمة كأن تقترض بفائدة أو تودع أموالها بفائدة حيث رأى البعض عدم الاستثمار في أسهمهما، والرأي الثاني يرى إمكانية الاستثمار في أسهمهما وعلى مدير الصندوق أن يحسب الدخل الناتج عن الأعمال المحرمة ويستبعده عن الدخل الذي يحصل عليه المستثمر في الصندوق ومخاطر الاستثمار في هذه الصناديق عالية.[3]

---

[1]– حسين حسين شحاتة، **الفرق بين صناديق الاستثمار الإسلامية وصناديق الاستثمار التقليدية**، جامعة الأزهر، مصر، بدون سنة نشر، ص 1– 2.

[2]– المرجع نفسه، ص 4.

[3]– هشام جابر، **صناديق الاستثمار الإسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول– الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة–، الاستثمار والتمويل في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 8–9 مايو 2005، ص 19.

ثانيا– صناديق السلم بالسلع: يعد عقد السلم من الصيغ الهامة التي تطبقها هذه الصناديق ويقصد به بيع أجل بعاجل يتم تسليمه في أجل لاحق كما أنه يمثل بيع شيء يسلم المبلغ عند التعاقد بسلعة يؤجل تسليمها في المستقبل[1]، وهي صناديق يتمثل نشاطها الأساسي في شراء السلع بالنقد ثم بيعها بالأجل ففي هذا النوع من الصناديق يتم استخدام الأموال المكتتبة في شراء السلع المختلفة من أجل إعادة بيعها وتشكل أرباح هذا البيع دخل صندوق والذي يوزع على المكتتبين بنظام النسب.[2]

ثالثا– صناديق الإجارة: وهي صناديق تستخدم الأموال المكتتب فيها في شراء أصول مثل الطائرات والعقارات والسيارات التي يمكن تأجيرها، وتبقى ملكية الأصول في يد الصندوق ويتم تحويل الإجارة من المستخدمين للأصول لصالح الصندوق.

وتختلف صناديق الإجارة باختلاف نوع عقد الإجارة لأصول الصندوق، فهناك صناديق يقوم استثمارها على عقود الإجارة التشغيلية وصناديق أخرى يقوم استثمارها على عقود الإجارة المنتهية بالتمليك.[3]

رابعا– صناديق المرابحة: فتعرف على أنها تلك الصناديق التي تقوم فكرتها على إمكانية الاستفادة من الأرباح التي تتحقق من تجارة السلع، فتقوم هذه الصناديق بالتمويل الأجل بطريقة المرابحة، وبخاصة في أسواق السلع الدولية فيقوم الصندوق بشراء كمية من السلع بالنقد ثم بيعها إلى طرف ثالث بالأجل ويكون الأجل قصيرا في الغالب يتراوح بين شهر وستة أشهر.

خامسا– صناديق المضاربة: يقصد بعقد المضاربة ذلك الاتفاق الذي يتم بموجبه اشتراك طرفين يسهم أحدهما بالمال والأخر بالعمل، وتكون أرباح ممارسة عمل أو نشاط المضاربة بينهما حسب اتفاقهما ومنه فصناديق المضاربة هي التي تقوم بتنظيم محفظة استثمارية لتفي باحتياجات عملائها الذين يرغبون في استثمار أموالهم عن طريق عقد المضاربة، لذلك فإن الأساس الشرعي التعاقدي هنا يكمن في تلك الاتفاقية التي يكون فيها المستثمرون هم رب المال وإدارة الخدمات الإسلامية هي المضارب مع إمكانية أن يقدم المستثمر الواحد رؤوس أموال متعددة تستخدم في مضاربات مستقلة[4]

سادسا– الصناديق المختلطة: توظف أموال الاكتتاب في أنواع مختلفة من الاستثمارات مثل الأسهم، الإجارة، السلع وغيرها، وللاتجار بالصناديق المختلطة يجب أن تكون الأسهم الملموسة أكثر من 51%، في حين تقل الأصول السائلة والديون عن 50%.[5]

الفرع الرابع: ضوابط الاستثمار في صناديق الاستثمار الإسلامية:

يجب أن تتم أنشطة هذه الصناديق طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ولذلك فإن هناك بعض الضوابط الخاصة لكل نوع منها يمكن توضيحها في: [6]

---

[1]– محمد بوجلال ومريم زايدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

[2]– وليد هويمل عوجان، **صنادق الاستثمار الإسلامية – دراسة وتحليل–**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الثامن، العدد 1، دون ذكر بلد النشر، 2012، ص 19.

[3]– حنان شريط، **تقييم أداء صناديق الاستثمار الإسلامية – دراسة عينة من الصناديق المدرجة في سوق الأسهم السعودي–**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد الثامن، الجزء 2، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 350.

[4]– زهرة حوحباوي، فتحية حلايمية، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[5]– عائشة حيمود وهاجر حيمورة، **دور صناديق الاستثمار في تفعيل سوق الأوراق المالية الناشئة – دراسة حالة سوق الأسهم السعودي–**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، علوم اقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر،2015 - 2016، ص 56.

[6]– بوجلال محمد وزايدي مريم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص7- 8.

أولا– ضوابط الاستثمار في صناديق الأسهم الإسلامية : وتتمثل في ما يلي[1]

– الاتجار بأسهم الشركات: بما أن الأمر الأساسي المتعلق بالمعاملات هو طبيعة العمل فإن إنشاء شركة مساهمة ذات أنشطة محرمة غير مباحة شرعا، مما يحرم الاتجار بأسهم هذه الشركات، وحتى بالنسبة للشركات ذات النشاط المباح، فإنه لا يجب أن تتعدى مجموع الديون فيها نسبة 33 %مع الحرص على تحويل هذه الديون الربوية إلى استحقاقات متوافقة مع الشريعة الإسلامية .

– الاكتتاب: هو عقد اتفاق يجري عند إنشاء شركة بوجود من يضمن بيع الأسهم الصادرة أو قسما منها وليس هناك اعتراض في الشريعة على ذلك بشرط أن يكتتب الملتزم بالأسهم بالقيمة الاسمية دون أي عوض .

– الأسهم الممتازة: لا يجور إصدار أسهم ذات خصائص مالية تنطوي على الدفع المضمون لرأسمال أو لقسم محدد من الربح أو تضمن الأسبقية على الأسهم الأخرى عند التصفية أو توزيع الأرباح.

–الاقتراض بفائدة الاستثمار في الأسهم: لا يجوز شراء سهم بقرض ذي فائدة يقدمه إلى المشتري سمسار أو أي طرف آخر مقابل رهن السهم لأن ذلك ينطوي على ربا ولا يجوز بيع سهم لا يمتلكه البائع .

ثانيا– ضوابط الاستثمار في صناديق السلم بالسلع: وتتمثل في ما يلي[2]

_ يجب أن يقتصر التعامل فيها على السلع المباحة والتي يجوز شراؤها بنقد وبيعها بالآجال ويمكن أن تعمل صناديق السلع بصفة البيع الأجل أو المرابحة أو السلم وكل هذه الصيغ قابلة للتطبيق في الأسواق العالمية؛

_ يجب أن تكون عمليات الشراء والبيع حقيقية لا صورية .

ثالثا– ضوابط الاستثمار في صناديق الإجارة: وتتمثل في ما يلي[3]

– يجب أن يكون الصندوق مالكا للأصول المؤجرة المولدة للدخل طوال مدة حصوله وأن تكون تلك الأصول مما يمكن بقاء توليده للمنافع طوال مدة العقد، كما يجب أن ينص العقد على الأجرة بطريقة واضحة؛

– يجب أن تصاغ العقود بحيث تدل بوضوح على أن التأجير بيع لمنفعة الأصل المؤجر بحيث لا يتوقف الأصل عن توليد المنافع المعقود عليها إن فسخ العقد ولا يجور تضمين المستأجر الأجرة؛

– يجب أن يتفق استخدام الأصول الإيجارية مع أحكام الشرعية الإسلامية

رابعا– ضوابط الاستثمار في صناديق الإستصناع :

يجب أن يلتزم البائع بتقديم المبيع بأوصاف معينة بشكل يمنع أي مشكلة قد تحدث عند تسليم المبيع، والمبيع المضمون بمواد يجب أن يقدمها البائع الصانع من عنده بأن تكون مملوكة لديه أو يشتريها لذلك من الطبيعي أن يحسب في ثمن تكلفة مواد الصنع المستخدمة بالإضافة إلى جهده وعمله.[4]

خامسا– ضوابط الاستثمار في صناديق المرابحة: وتتمثل في ما يلي[5]

– يجب أن تكون البضائع التي يتم التعامل فيها مباحة شرعا، كما يتم استبعاد التعامل في السلاح، الذهب والفضة والنقود لأن التعامل فيها له شروط خاصة؛

---

[1]– المرجع نفسه، ص6.

[2]– المرجع نفسه، ص6.

[3]– المرجع نفسه، ص 6.

[4]– بوجلال محمد ومريم زايدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

[5]– بوجلال محمد ومريم زايدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

– يطالب الصندوق من المشترين منه مرابحة أن يقدموا ضمانات لسدادها ما يترتب في ذمتهم من ديون؛

– الاشتراط على الوكلاء الذين يعينون للشراء بالنيابة عنه بقبض السلع المشتراة قبل إعادة بيعها مرابحة للعملاء، وذلك تحقيقا للمبدأ الشرعي القاضي بتحريم جواز بيع ما لم يقبض؛

– لا تستوفي من المستأجرين في السداد فوائد تأخيرهم ولكن يتم التنفيذ على الضمانات التي بحوزة الصندوق؛

– يجب أن يكون صندوق المرابحة صندوقا استثماريا مغلقا ولا يمكن تداول وحداته في السوق الثانوية .

سادسا– ضوابط الاستثمار في صناديق المضاربة: وتتمثل في ما يلي[1]

– يجب تحديد رأس المال تحديدا واضحا ودقيقا واعتبار كل مبلغ بعملة معينة يقدمه المستثمر لمدة محدودة يمثل رأس مال مضاربة بالذات، كما يجب تحديد الربح على أساس الجهة المشاعة للمضارب ولرب العمل؛

– فيما يخص العمل فإن طبيعة المضاربة بين الطرفين هي مضاربة مقيدة، فالمضارب مقيد بأن يمارس عمله على أساس أن كل مبلغ يتلقاه من رب المال هو رأس مال مضاربة مستقلة لها حسابات منفصلة وبموجب الاتفاقية يتم إعادة استثمار رأس المال والربح بحد انتهاء المدة المحددة ما لم يشعره رب المال بخلاف ذلك؛

– تنظيم العلاقات بين أصحاب الأسهم أو الوحدات والإدارة والأطراف الأخرى ذات الصلة؛

– اختيار الموجودات التي تمثلها الأسهم أو الوحدات؛

– انتقاء الضمان للأصل أو الربح فيها بين المشاركين أو بينهم وبين الإدارة إلا في حالة التعدي أو التقصير؛

– استحقاق الأرباح وتحميل الخسائر والاسترداد والتصفية وغير ذلك من التطبيقات .

تعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية من أبرز الأدوات الإسلامية الحديثة، والتي تعتبر محفظة متنوعة من الأصول والتي تتم عملية انتقاءها بدقة وبما يتوافق مع أهداف الصندوق، وبحكم توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها فهي تضم المستثمرين أصحاب الفائض وأصحاب العجز وتلبي رغبات ومتطلبات كلا الطرفين بغرض تنمية رأس مال الصناديق وزيادة المدخرات.

[1]– بوجلال محمد، ومريم زايدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل، ومن خلال تطرقنا لمفهوم تحول بنك تقليدي إلى بنوك إسلامية، وأسباب هذا التحول والأشكال الناتجة من هذا التحول، وكذلك العناصر الأساسية للقيام بعملية التحول إلى بنوك إسلامية، لمعرفة الآثار المترتبة من هذه العملية.

وتوصلنا في الأخير إلى أن البنوك الإسلامية أثبتت بجدارة بأن لها قدرات هائلة في مجال تعبئة المدخرات وتوظيفها في مجالات الاستثمار المناسبة.

ولقد شملت عملية تحول البنوك من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية قيام العديد من البنوك بهذه العملية في كافة أنحاء العالم، وسنتطرق في الفصل الموالي إلى بعض منها وذلك لتوضيح الجانب النظري.

الفصل الثاني:
تجارب دول عربية

تمهيد الفصل:

في ظل التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية الإسلامية، أصبحت النجاحات التي تحققها البنوك الإسلامية تشكل عامل جذب للبنوك التجارية في الدول الغربية والعربية إلى ممارسة الصيرفة الإسلامية، فمنها من اختار التحول للعمل المصرفي الإسلامي تحولا كليا، ومنها من اختار التحول للعمل المصرفي الإسلامي تحولا جزئيا إما بإنشاء فروع إسلامية، أو فتح نوافذ إسلامية، أو إنشاء صناديق استثمار إسلامية.

وقصد إسقاط الجانب النظري على الدراسة التطبيقية لدراسة ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي بمختلف آلياته، سنقوم في هذا الفصل بدراسة تجارب تحول بنوك عربية من ضمنها تجربة الجزائر قبل وبعد التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.

إن دراستنا لهذا الفصل تستدعي المرور بالمباحث التالية:

المبحث الأول: نموذج التحول إلى نظام مصرفي إسلامي (تجربة السودان).

المبحث الثاني: نماذج التحول الكلي للبنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية.

المبحث الثالث: نماذج التحول الجزئي للبنوك التقليدية.

المبحث الأول: نموذج التحول إلى نظام مصرفي إسلامي (تجربة السودان)

رغم الظروف السياسية التي تعيشها السودان بسبب الحرب الأهلية ما بين الشمال والجنوب إلا أنها تعد أول من خاض تجربة التحول نحو المصرفية الإسلامية لقطاعها البنكي بأكمله وكان ذلك بأمر من السلطات النقدية للبلاد، حيث أن عملية التحول لم تكن سهلة فقد كانت هناك محاولات عديدة فلقد كانت المحاولة الأولى لأسلمة النظام سنة 1984، عندما صدر مرسوم رئاسي يطلب من جميع البنوك التجارية وقف معاملاتها الربوية فورا والتفاوض بشأن تحويل الودائع والسلفات القائمة على الفائدة في أشكال مقبولة شرعا، حيث فشلت هذه المحاولة برفض القائمين على السياسة في البنك المركزي، وقد انتهت عام 1985 مع تغيير الحكومة، وقد اتخذت الحكومة قرارا بأسلمة النظام المصرفي مرة ثانية، وقد كانت هذه المحاولة أكثر حماسا وتنظيما.

المطلب الأول: تحول القطاع البنكي في السودان

لم يكن نجاح تجربة السودان صدفة بل هو وليد العديد من المجهودات والمحاولات عبر عدة مراحل، وهذه المجهودات كان يدعمها تنظيمات قانونية وتشريعية محكمة، فسيتم في هذا المطلب التطرق إلى مراحل تحول العمل البنكي في السودان، والتنظيم القانوني والتشريعي لهذا التحول.

الفرع الأول: مراحل تحول القطاع المصرفي السوداني التقليدي إلى قطاع مصرفي إسلامي.

مرت تجربة تحول البنوك الربوية في السودان إلى بنوك إسلامية بأربعة مراحل أساسية، ولكل مرحلة خصائصها ومميزاتها التي أدت بدورها في المساهمة في نجاح التجربة واستمراريتها، بعدما حظيت هذه التجربة بالدعم السياسي والتشريعي، ويمكن تلخيص هذه المراحل فيما يلي:

– المرحلة الأولى (1977– أوت 1983): وهي بداية التجربة المصرفية الإسلامية، حيث تم في هذه المرحلة إنشاء بنك الإدخار السوداني 1975 بغرض إيجاد البديل للتعامل الربوي والإعداد لانطلاق العمل المصرفي الإسلامي، كما تم في هذه المرحلة تأسيس بنوك تزاول نشاطها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، من أهم هذه البنوك بنك فيصل الإسلامي السوداني الذي تم تأسيسه في 08/18 /1977 كما تتميز هذه المرحلة بأنها حظيت بعدة امتيازات وإعفاءات ضريبية.[1]

– المرحلة الثانية (سبتمبر1983 – 1985): في سبتمبر 1983 أعلنت الحكومة السودانية تطبيق الشريعة الإسلامية في كل النواحي بما فيها النظام المصرفي، حيث أصدر بنك السودان في 10 ديسمبر منشورا إلى كل البنوك العاملة في الدولة يأمرها بالتحول الفوري إلى النظام الإسلامي، كما تم إنشاء بنوك إسلامية أخرى في هذه المرحلة.

– المرحلة الثالثة (1986– 1989): شهدت هذه المرحلة بطء تطبيق الشريعة الإسلامية، وهو ما أدى إلى إعادة إدخال بعض المعاملات التي تشوبها الفائدة وقد لقيت معارضة شديدة من قبل العلماء المسلمين.

– المرحلة الرابعة من 1990 إلى اليوم: وهي مرحلة الانطلاق الفعلي في تطبيق الشريعة الإسلامية، حيث ألغيت كل الصيغ الربوية في معاملات الدولة المحلية، ثم في سنة 1991 تم إلغائها بالنسبة للبنوك مع كل المتعاملين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين

[1] – بنك السودان المركزي، **توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، مخطط الوثائق، الإجراءات والتعاميم المتعلقة بالتجربة، ط 1 ، الخرطوم، 2006، ص 34.

داخل الدولة السودانية، كما تم إقامة أهم دعائم النظام المصرفي الإسلامي في السودان كالهيئة الشرعية وأدوات السياسة النقدية الإسلامية بالإضافة إلى أنه تم الفصل في مختلف القضايا المتعلقة بالنظام المصرفي.[1]

الفرع الثاني: التنظيم القانوني والشرعي لتجربة التحول في السودان

يعتبر التنظيم القانوني والتشريعي من المتطلبات الرئيسية لعملية التحول البنكي، ولذلك فقد قامت السودان بإصدار مجموعة من القوانين لتنظيم عميلة التحول البنكي وكذلك إنشاء هيئة الرقابة الشرعية لمراقبة عمل البنوك ومدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

أولا– التنظيم القانوني لتجربة التحول في السودان: تميزت التجربة البنكية الإسلامية في السودان بصدور مجموعة من القوانين المنظمة للعمل المصرفي، حيث نظم هذا التحول صدور قوانين متتابعة لتسيير الانتقال المتوازن نحو الأسلمة الشاملة، وتتمثل هذه القوانين في:

– صدور قانون تنظيم العمل البنكي عام 1991: تضمن مجموعة من اللوائح والقرارات التي تعمل على تنظيم العمل المصرفي الإسلامي في السودان، من أهمها اللوائح والقرارات المتمثلة بالأعمال التي تقوم بها البنوك وكذلك طريقة التي تمكن البنك من الحصول على الترخيص بممارسة العمل المصرفي والحالات التي تؤدي إلى إلغاء رخصة البنك.[2]

– صدور لائحة الجزاءات المالية والإدارية للمخالفات البنكية عام 1992: تضمن نص هذا القانون تطبيق أحكام اللائحة على جميع البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس العمل المصرفي، كما تضمن أيضا تحديد جميع المخالفات التي لا يجوز للبنوك ارتكابها وكذلك الجزاءات المالية المترتبة عن كل مخالفة.[3]

– إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية عام 1992: تم إنشاء هيئة الرقابة الشرعية تماشيا مع القرارات الصادرة بإلغاء الصيغة الربوية في معاملات الدولة الاقتصادية والمالية في إطار أسلمة النظام المصرفي وإزالة كل أشكال المعاملات.[4]

– إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية عام 1994: بموجب هذا القانون أصبحت سوق الخرطوم للأوراق المالية كيانا قانونيا مستقلا فهي مؤسسة تعنى بتنظيم ورقابة الأوراق المالية السودانية المدرجة من الأسهم والصكوك الحكومية أو الصناديق الاستثمارية، كما تنظم بيع وشراء الأوراق المالية بما يخدم الاقتصاد السوداني، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار من خلال تجميع المدخرات وتوظيفها التوظيف الأمثل مع المحافظة على حقوق أصحاب الأسهم في الشركات المدرجة.[5]

– البنك صندوق ضمان الودائع 1996: هو عبارة عن هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية ويجوز لها أن تنشأ فروعا أو وكالات في ولايات السودان المختلفة ومن أهدافه، ضمان ودائع البنوك، وحماية حقوق المودعين واستقرار وسلامة البنوك، أي توفير خدمة التأمين الإسلامي للودائع المصرفية.[6]

---

[1] – رقية بوحيضر، **استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2011- 2012، ص 276.

[2] -Human Rights And Develop ., 1991/-arabic.hudocentre.org , consulté le 24/03/2019 à 10 :45.

[3] – الجريدة الرسمية لسنة 1992، **لائحة الجزاءات والمخالفات المالية والإدارية**، العدد 8.

[4] – إسلام بوازدية وفاطمة إلهام رقيعي، **مقومات تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تمويل مصرفي، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، منشورة، 2015- 2016، ص 61.

[5] - القانون المؤرخ بتاريخ 1994/01/01، والمتضمن قانون سوق الأوراق المالية لسنة 1994، المادة 01.

[6] - بنك السودان المركزي، على الرابط التالي: قانون صندوق ضمان-الودائع-، يوم 2019/03/24، على الساعة 15.00.

كانت تهدف هذه القوانين لتنظيم الانتقال نحو نظام مصرفي إسلامي، إلا أنه لم تتوقف عند هذا الحد بل رافقها إصدار مجموعة أخرى من القوانين بهدف التنظيم المستمر للعمل المصرفي.

ثانيا– التنظيم الشرعي لتجربة التحول في السودان: أما فيما يخص التنظيم الشرعي لتجربة التحول في السودان فقد تمثل في إنشاء هيئة الرقابة الشرعية لفحص واختبار مدى التزام البنوك بأحكام الشريعة الإسلامية، فقد أنشأ بنك السودان المركزي الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية المصرفية كأول هيئة رقابة شرعية في العالم الإسلامي في عام 1992م كهيئة متخصصة تهدف إلى مراقبة ومتابعة مدى التزام البنوك والمؤسسات المالية بما فيها بنك السودان المركزي بتطبيق الصيغ الإسلامية في المعاملات وإصدار الفتاوى والأحكام فيما يعرض عليها من مشاكل كما أنه منوط بها الاجتهاد لاستنباط صيغ وأدوات إسلامية لتلبية حاجات المجتمع من التمويل حيث تعمل بالتنسيق والتعاون مع بنك السودان المركزي الذي يهدف إلى تكامل الجهود بينه وبين هيئة الرقابة الشرعية في تطوير العمل المصرفي الإسلامي.[1]

الفرع الثالث: صيغ التمويل الإسلامي في البنوك السودانية

بعد صدور القرار الحكومي والذي يمنع التعامل بالفائدة في السودان خصوصا في البنوك المتخصصة ومن بينها البنك الصناعي، بدأ هذا البنك في تقديم تسهيلاته المصرفية وفق الصيغ الإسلامية من خلال المرابحة للأمر بالشراء، المشاركة في رأس المال الثابت والتشغيلي، وبمرور الوقت تطورت التجربة لتشمل التمويل بصيغ أخرى، وتابع بنك السودان هذا التطور في التمويل الصناعي بالصيغ الإسلامية.

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك التجارية والمتخصصة عمدت إلى تطبيق مختلف صور الصيغ الإسلامية خصوصا في المجال الصناعي، وهذا راجع لمحدودية التجربة في هذا المجال وفق هذه الصيغ المستحدثة، كما أن إلزام البنوك بتطبيقها سبق الإعداد الكافي لها بالتعرف عليها وكيفية تنفيذها، وفضلا عن ذلك فقد ألزمت البنوك بها دون إعطائها الوقت الكافي لتوفيق أوضاعها المترتبة عن هذا التحول إلى الصيغ الإسلامية، فتقوم مجموعة البنوك السودانية وشركات التمويل بتمويل القطاع الصناعي وفقا لصيغ المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، والإستصناع والسلم فسنقوم بشرح الطريقة التي يتم بها التمويل.

أولا– المرابحة للأمر بالشراء: يتم تطبيق هذه الصيغة في القطاع التجاري وذلك بغرض توفير احتياجات القطاع الصناعي من المواد الخام ومدخلات الإنتاج، ويتم استخدامها بإتباع الخطوات التالية

أ– يتقدم صاحب المنشأة الصناعية بطلب كتابي موضحا فيه نوع المواد الخام التي يحتاجها، كمياتها، أسعارها، مواصفاتها، والميعاد المطلوب للحصول عليها؛

ب– بعد دراسة الطلب وعند الموافقة عليه تضع المجموعة الشروط الملائمة للتنفيذ مثل قيمة القسط الأول، وهامش الربح، عدد الأقساط ونوع الضمان المطلوب، و يتم إعداد عقد مرابحة بين الطرفين يلزم الزبون بالشراء حال مطابقة البضاعة للمواصفات التي حددها في طلب التمويل المراد الحصول عليه، وتجدر الإشارة هنا أن بعض البنوك الإسلامية بالسودان إن لم تكن جلها، تأخذ هامش المرابحة كنسبة من كامل مبلغ المرابحة دون أن تخصم قيمة القسط الأول من مبلغ المرابحة؛

ج– بعد التوقيع على العقد يتم فتح حساب جاري باسم الزبون دون إلزامه بإيداع أي مبلغ فيه إن كان من الحرفيين، وكما يتم أيضا فتح حساب أخر خاص بعملية المرابحة بين العلاقة الدائنة والمدينة بين المجموعة كبائع والزبون كمشتر. وتخصم قيمة البضاعة من هذا الحساب وتعطى للتاجر البائع وليس زبونا؛

[1]– صابر محمد الحسن، **دور الجهات الرقابية في الضبط الشرعي للصكوك والأدوات المالية الأخرى**، بحوث ندوة البركة البركة الواحد والثلاثين للاقتصاد الإسلامي، 2010، السودان، ص ص 4– 5

د- بعد التوقيع على عقد المرابحة وتسلم البضاعة بدفع الزبون قسطا أوليا من القيمة الكلية للبضاعة وذلك وفقا لما يحدده بنك السودان، كما يتم تقسيم المتبقي إلى أقساط متساوية بكمبيالات آجلة بضمان يقدمه الزبون.

تعتبر المرابحة من الصيغ المفضلة لتمويل السلع الرأسمالية للحرفيين وصغار المنتجين والصناع الجدد الذين تنقصهم الخبرات الكافية والملاءة المالية التي تسمح بتمويلهم وفق صيغ المشاركة

ثانيا- المشاركة: توسعت البنوك الإسلامية في السودان في استخدامها حتى قبل إلزام كافة البنوك بها في عام 1991، فقد جربتها البنوك الإسلامية في تمويل رأس المال التشغيلي، يمكن القول أن البنوك التي مولت القطاع الصناعي لم تجد صعوبات في سبيل تمويل الأصول الصناعية الثابتة بصيغتي المرابحة والمشاركة ذلك أن هذه الأصول يمكن امتلاكها ثم بيعها للصناع كما تمكنت البنوك الإسلامية من تمويل هذه الأصول بصيغة المشاركة المتناقصة غير أن هنالك عقبات ربما تنشأ وتحول دون تمويل البنوك لرأس المال الصناعي التشغيلي والذي لا يكون دائما أصولا عينية يمكن امتلاكها وإعادة بيعها للصناع.

ثالثا- المضاربة: تعتبر الأقل استعمالا في تمويل القطاع الصناعي وفي تمويل القطاعات الأخرى، وذلك أنها تتطلب مضاربين أكفاء في مجال عملهم ويلتزمون شروطها، ولذلك لم تتوسع فيها البنوك وذلك لمخاطر فقدان رأس المال، إما بسبب قلة كفاءة المضاربة المطلقة، أو لطبيعة المشروع في حالة المضاربة.

رابعا- الإستصناع: هو من القيم التي طبقت مؤخرا - بعد عام 1991- في تمويل القطاع الصناعي، فقد تبنتها المجموعة لتمويل الصناعات الصغيرة، مثل معاصر الزيوت ومعامل صناعة الصابون، وتقوم المجموعة بالاتفاق مع أصحاب الورش على الأسعار والكميات المطلوبة وتواريخ تسلم المعاصر أو المعامل مثلا، وهناك تكون المجموعة مستصنعا والطرف الأخر صانعا.

خامسا- السلم: استخدمت كل البنوك العاملة في السودان صيغة السلم في تمويل القطاع الزراعي على مدى خمسة أعوام خلال الفترة من 1990-1995 في كلا القطاعين، المروى والمطري، حيث تم تشكيل محفظة البنوك التجارية التي تكونت تحت إشراف بنك السودان التي كانت تقدم التمويل لسد احتياجات المؤسسات الزراعية. [1]

المطلب الثاني: المنظومة البنكية في السودان

نظرا لكون القطاع البنكي هو المحرك الرئيسي للاقتصاد، وعليه فإن قوة الاقتصادية للبلد من قوة قطاعه البنكي، ولذلك فسنقوم في هذا المطلب بدراسة القطاع البنكي السوداني وذلك من خلال التطرق للبنوك العاملة في القطاع السوداني، وأهم القطاعات التي يركز عليها في منح التمويل للخروج بنتيجة نهائية حول البنك الذي سيكون محل دراستنا.

الفرع الأول: هيكل القطاع البنكي السوداني

يعتبر القطاع البنكي السوداني قطاع متطور، وذلك نتيجة لاندماج بنوكه في السنوات الأخيرة ونشوء بنوك جديدة، ودخول رأس المال العربي للاستثمار في السودان، فصار الجهاز البنكي في السودان يتكون من 37 بنكا تعمل جميعها وفق النظام المصرفي الإسلامي، والجدول الموالي يعرض لائحة البنوك العاملة في السودان.

[1]- عثمان بابكر أحمد، **تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية تجربة بعض المصارف السودانية**، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، بحث رقم 49، ط 2، سنة 2004، ص 38، 43، 45، 46، 47.

الجدول رقم (01): لائحة البنوك العاملة في السودان سنة 2016.

البنوك التجارية			البنوك المتخصصة	
مشتركة	حكومية	أجنبية	مشتركة	حكومية
-بنك أم درمان الوطني.	-بنك النيلين.	-بنك أبو ظبي الوطني.	-بنك الأسرة.	-البنك الزراعي السوداني.
-بنك فيصل الإسلامي السوداني.		-البنك الأهلي المصري (الخرطوم).	-بنك الاستثمار المالي.	-مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية.
-البنك السوداني الفرنسي.		-مصرف قطر الإسلامي.	-بنك الرواد للتنمية والاستثمار.	-مصرف التنمية الصناعية.
-مصرف المزارع التجاري.		-بنك قطر الوطني.		
-بنك البركة السوداني.		-مصرف أبوظبي الإسلامي.		
-مصرف السلام.		-مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة.		
-بنك المال المتحد.		-البنك العربي السوداني.		
-بنك بيبلوس أفريقيا.				
-البنك الأهلي السوداني.				
-البنك الإسلامي السوداني.				
-البنك السعودي السوداني.				
-البنك السوداني المصري.				
-البنك العقاري التجاري.				
-بنك التضامن الإسلامي.				
-بنك الثروة الحيوانية.				
- بنك الجزيرة السوداني الأردني.				
-بنك الشمال الإسلامي.				
-بنك العمال الوطني.				
-بنك النيل الأزرق المشرق.				
-بنك النيل للتجارة والتنمية.				
-بنك تنمية الصادرات.				
-بنك الخرطوم.				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع اتحاد المصارف العربية على الرابط التالي

http://www.uabonline.org/en/magazine

من خلال الجدول نلاحظ بأن عدد البنوك العاملة في القطاع البنكي السوداني يبلغ 37 بنك بنهاية سنة 2016، من بينها 4 بنوك حكومية (تتوزع بين 3 بنوك متخصصة وبنك تجاري واحد)، و7 بنوك تجارية عربية، و25 بنك مشترك (أي يشترك في رأس ماله مع القطاع المحلي والأجنبي) وهذه الأخيرة تنقسم إلى ثلاثة بنوك متخصصة و22 بنكا تجاريا، مع العلم أن جميع البنوك العاملة في السودان تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، فالسودان هي البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل.

الفرع الثاني: توزيع التمويل المصرفي في السودان على القطاعات الاقتصادية

يشمل التمويل المصرفي التمويل الممنوح للقطاع الخاص والمؤسسات العامة والحكومات الولائية والمحلية، إضافة إلى المساهمات الرأسمالية بالعملات المحلية والأجنبية، بواسطة البنوك العاملة بالسودان، فالجدول التالي يوضح رصيد التمويل الممنوح من البنوك العاملة بالعملة المحلية (مليون جنيه) حسب الأنشطة الاقتصادية في كل من عام 2016-2017.

الجدول رقم (02): رصيد التمويل الممنوح من البنوك العاملة بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية عام 2016-2017.

القطاع	2016	النسبة %	2017	النسبة %	نسبة التغيير %
زراعة	11.830.3	18.4	21.011.3	21.1	77.6
صناعة	8.059.1	12.6	15.703.0	15.8	94.8
الصادر	1.539.0	2.4	3.452.5	3.5	124.3
النقل والتخزين	4.439.5	6.9	5.785.3	5.8	30.3
التجارة المحلية	8.698.7	13.5	12.011.1	12.1	38.1
الوارد	2.417.2	3.8	2.920.3	2.9	20.8
التشييد	10.194.0	15.9	14.634.3	14.7	43.6
التعديل	591.7	0.9	2.279.9	2.3	285.3
أخرى	14.428.0	25.6	21.791.2	21.9	32.6
إجمالي	64.197.5	100	99.588.9	100	55.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير البنك المركزي السوداني لسنة 2017 الصفحة 67.

انطلاقا من الجدول رقم (02) والذي يمثل رصيد التمويل الممنوح من البنوك العاملة في السودان بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال سنة 2016 و2017 فنلاحظ ارتفاع في إجمالي المبلغ التمويلي من 64.197.5 مليون جنيه إلى 99.588.9 مليون جنيه ويرجع ذلك إلى سياسة البنك المركزي السوداني، حيث يمثل التمويل الممنوح للقطاعات ذات الأولوية (زراعة والصناعة والصادر والتعدين) نسبة 42.6% من إجمالي التمويل وذلك نظرا لأهمية هذه القطاعات، كما يمثل رصيد تمويل قطاع التشييد 14.7%، والتجارة المحلية 12.1%، والقطاعات الأخرى 21.9% من إجمالي رصيد التمويل الممنوح. وللتوضيح أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك:

الشكل رقم (01): رصيد التمويل الممنوح من البنوك العاملة بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية عام 2016-2017.

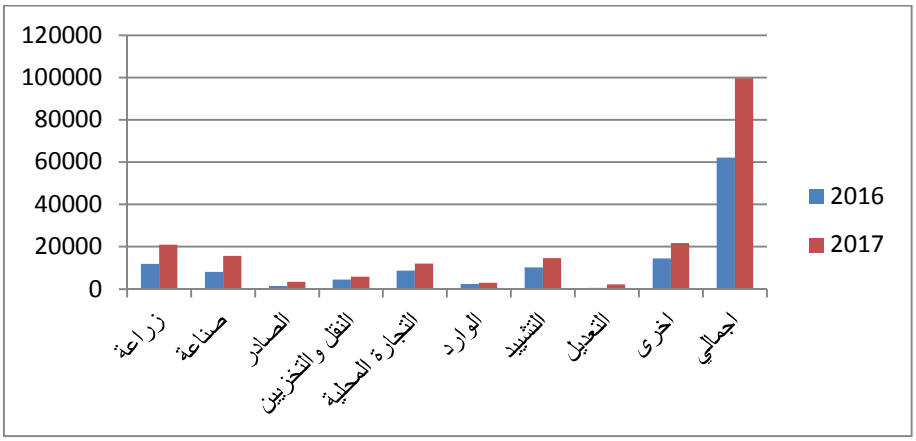

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

الفرع الثالث: توزيع التمويل المصرفي حسب الصيغ سنة 2017

يوضح الجدول التالي توزيع التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية خلال عام 2017.

الجدول رقم (03): توزيع التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية عام 2017.

الصيغة	مبلغ التمويل (مليون جنيه)	نسبة المساهمة %
المرابحة	60.723.8	48.5
المقاولة	32.375.2	25.9
المضاربة	9.740.1	7.8
المشاركة	8.099.3	6.5
السلم	728.5	0.6
الإجارة	545.9	0.4
الإستصناع	442.7	0.4
القرض الحسن	294.1	0.2
أخرى	12.141.7	9.7
الإجمالي	125.091.3	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير بنك السودان المركزي لسنة 2017 صفحة 73.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ بأن التمويل بنسبة المرابحة يمثل أكبر نسبة 48.5% من إجمالي التمويل وذلك لأن التمويل بصيغة المرابحة من الصيغ المفضلة لتمويل السلع الرأسمالية للحرفيين وصغار المنتجين، ويليها تمويل المقاولة بنسبة 25.9% نظرا للإهتمام بتمويل نشاط المقاولة في السنوات الأخيرة من أجل القضاء على أزمة العقار التي تعاني منها السودان ويعاني منها الفرد السوداني بصفة خاصة، وبالنسبة للصيغ الأخرى فتميزت بنسب تمويل صغيرة وذلك لأقلية استعمالها في تمويل القطاع الصناعي. وللتوضيح أكثر تم الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (02): توزيع التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية عام 2017.

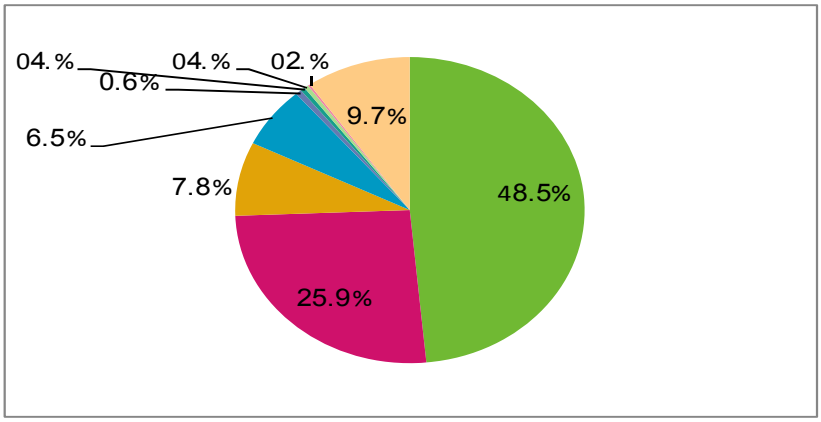

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

الفرع الرابع: المعلومات المالية لعينة من البنوك السودانية

يحتوي القطاع البنكي على عدد لا بأس به من البنوك وهنا تكمن الصعوبة، حيث أنه لا يمكننا دراسة كل هذه البنوك نظرا لعددها الكبير نوعا ما، فاخترنا أن تكون العينة محل الدراسة البنوك الرائدة في السودان والمتمثلة في أربعة بنوك حيث أن كل بنك من هذه البنوك له مجال متميز فيه، سيتم عرض أهم بيانات هذه البنوك في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): المعلومات المالية للبنوك الرائدة في السودان

البنك	عدد الفروع	رأس المال (جنيه سوداني)	الربح الصافي (جنيه سوداني)
بنك فيصل الإسلامي السوداني	45	1.000.000.000	229.862.259
بنك الخرطوم	50	غير متوفرة	غير متوفرة
البنك السوداني المصري	8	200.000.000	88.730.663
بنك أم درمان الوطني	27	1.000.000.000	70.348.492,9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لسنة 2017 للبنوك المذكورة

من خلال المعلومات المالية المقدمة في التقارير المالية نجد بأن:

النظام البنكي يشتمل على أربع بنوك رائدة، يترأسها بنك الخرطوم ب 50 فرع، ثم يليه بنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك أم درمان الوطني بنفس قيمة رأس المال والمقدرة بمليار جنيه سوداني إلا أن بنك فيصل يعتبر الأفضل مقارنة بسابقه حيث حقق ربحا صافيا بقيمة 229.862.259 جنيه سوداني، واستطاع أن يتوسع في النظام المصرفي السوداني ب45 فرع، بالإضافة إلى هذه البنوك نجد البنك السوداني المصرفي له مكانة أقل من سابقيه من حيث رأس المال وعدد الفروع وذلك نتيجة لحداثة إنشاء هذا البنك في السودان حيث تم إنشاءه سنة 2005.

وبالتالي فبنك فيصل الإسلامي السوداني يعتبر من أهم البنوك الرائدة في السودان مقارنة بسابقيه، ولذلك فسيكون هذا البنك عنصرا هاما في دراسة الحالة.

المطلب الثالث: بنك فيصل الإسلامي السوداني

يعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني رائدا في التجربة المصرفية الإسلامية وذلك لأنه أول بنك إسلامي يمارس النشاط المصرفي الإسلامي فهو يهتم بالتمويل الصناعي وفق مجموعة من الصيغ الإسلامية.

الفرع الأول: تأسيس ونشاط بنك فيصل الإسلامي السوداني

إن فكرة تأسيس بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م، إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ، وفي فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977 بتاريخ 1977/4/4 الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك).

وفي 1977 اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني، وفي 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات العام 1925، هذا وقد باشر البنك أعماله فعليا اعتبارا من مايو 1978م برأس مال مصرح به: 1.000مليون جنيه، ورأس مال مدفوع: 700مليون جنيه سوداني.

وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في نشاط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال إلى أسهم، واستثنى القانون الخاص المشار إليه في البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائدها ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائدها ما بعد الخدمة التي يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك استثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970 أو أي قانون أخر يحل محله، كما أعفى كذلك من المواد 32، 44، 45 من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها، أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك بالاستثمار ومرتبات الأجور ومكافئات ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية.

بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها فقد أجاز القانون للبنك أن يتمتع بمجموعة من الإعفاءات والامتيازات، أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفي البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود التي يراها مناسبة، إلا أنه بعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت المميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموها.[1]

* النشاط الذي يقوم به بنك فيصل الإسلامي السوداني: القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والحرفية والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات حديثة ومتطورة.[2]

[1] - http://www.fibsudan.com/page/6, consulté le 26/03/2019 à20:00

[2] - http//www.fibsudan.com/page/4 , consulté le 25/03/2019 à 10 :00.

الفرع الثاني: الجهة الرقابية والإشرافية لبنك فيصل الإسلامي السوداني

يخضع نشاط البنك لإشراف، تنظيم ورقابة بنك السودان المركزي وفقا لقانون بنك السودان المركزي وقانون تنظيم العمل المصرفي، كما يلتزم البنك بما يرد في منشورات وتعاميم بنك السودان المركزي، كما يخضع نشاط بنك فيصل الإسلامي السوداني لإشراف هيئة الرقابة الشرعية.

أولا: تعريف هيئة الرقابة الشرعية في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

ورد في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (01) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أن هيئة الرقابة الشرعية هي جهاز مستقل من الفقهاء والمختصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات ويعهد لهيئة توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للبنك.[1]

ثانيا: مهام هيئة الرقابة الشرعية.

تتمثل المهمة الرئيسية لهيئة الرقابة الشرعية داخل البنك في التأكد من أن الأنشطة التي يقوم بها البنك لا تخالف الشريعة الإسلامية وذلك من خلال قيامه بالمهام التالية:[2]

- الاشتراك مع المسؤولين بالبنك في وضع نماذج العقود والاتفاقات والعمليات العائدة لجميع معاملات البنك مع المساهمين والمستثمرين والغير، في تعديل وتطوير النماذج المذكورة في الاقتصاد وفي عدد العقود التي يزعم البنك إبرامها مما ليس له نماذج موضوعة من قبل وذلك كله بقصد التأكد من خلو العقود والاتفاقيات والعمليات المذكورة من المحظورات الشرعية؛
- إبداء الرأي من الناحية الشرعية فيما يحيله إليها مجلس الإدارة أو المدير العام من معاملات البنك؛
- تقديم ما تراه مناسبا من المشورة الشرعية إلى مجلس الإدارة في أي أمر من الأمور العائدة لمعاملات البنك؛
- مراجعة عمليات البنك من الناحية الشرعية للتحقق من تنفيذ مقتضى ما جاء في بنود البنك؛
- تقديم هيئة الرقابة الشرعية دوريا وكلما اقتضى الأمر تقاريرها ملاحظاتها إلى كل من مجلس الإدارة والمدير العام؛
- تقديم هيئة الرقابة الشرعية عملها وفقا للائحة تقترحها ويصدر بمقتضاها قرار من الجمعية العمومية للمساهمين ولرئيس الهيئة أو نائبه حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين؛
- يجوز للهيئة إدراج أي موضوع في جدول اجتماع أي جمعية عمومية ومناقشته في الاجتماع والاشتراك بخصوصه في المداولات بدون أن يكون لها صوت عند إصدار القرار؛
- تقدم هيئة الرقابة الشرعية للجمعية العمومية تقريرا سنويا يشمل على رأيها في مدى تماشي البنك في معاملاته مع أحكام الشرع، وما قد يكون لديها من ملحوظات في هذا الخصوص؛
- التأكد من إلتزام البنك بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية وفتاوى الهيئة العليا للرقابة بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفتيش أعمال البنك من الناحية الشرعية؛
- الرد على استفسارات الجهاز التنفيذي من خلال فتاوى هيئة الرقابة الشرعية؛
- إعادة هيكلة العقود والمستندات المعروضة وفق الضوابط الشرعية المبينة من الهيئة؛
- المساهمة في تطوير المنتجات المصرفية بتقديم مقترحات من واقع التدقيق؛
- إجراء البحوث والدراسات التي تتطلبها الهيئة أو إدارة البنك.

---

[1] - http://www.fibsudan.com/page/15 , consulté le 25/03/2019 à 12 :00.

[2] - http://www.fibsudan.com/page/15 , consulté le 25/03/2019 à 12 :06.

ثالثا: أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

تتشكل هيئة الرقابة الشرعية من ثلاثة أعضاء على الأقل وسبعة على الأكثر من علماء الشرع، تعينهم الجمعية العمومية للمساهمين لثلاث سنوات وتحدد أتعابهم في قرار التعيين كما تجوز إعادة تعيين من انتهت عضويتهم وفي حال خلو منصب أحد الأعضاء قبل نهاية مدته يعيين مجلس الإدارة من يحل محله لنهاية المدة المذكورة، فتتكون هيئة الرقابة الشرعية من الأعضاء الحاليين:[1]

– **الرئيس**: وهو الأستاذ الدكتور يوسف الخليفة أبو بكر وهو أستاذ بجامعة إفريقيا العالمية.

– **نائب الرئيس**: الأستاذ الدكتور خليفة بابكر الحسن وهو رئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية القانون جامعة الخرطوم.

– **الأعضاء**: تتكون من ثلاثة أعضاء وهم

– الأستاذ الدكتور محمد الفاتح حامد وهو أستاذ بكلية القانون بجامعة الخرطوم.

– الدكتور عبد الرحمان الصديق دفع الله وهو رئيس قسم الشريعة بجامعة الخرطوم.

– الأستاذ علي عبد الباسط أحمد الحاج وهو خبير مصرفي والمدير العام الأسبق للبنك السعودي السوداني، ووزير مالية سابق.

– **أمين الهيئة**: الأستاذ بابكر عبد الرحيم علي، والمستشار بالإدارة القانونية للبنك.

الفرع الثالث: أهداف بنك فيصل الإسلامي السوداني

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:[2]

– القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان وخارجها؛

– قبول الودائع بمختلف أنواعها؛

– تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره؛

– سحب واستخراج و قبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء كانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي؛

– إعطاء القروض الحسنة وفقا للقواعد التي يقرها البنك؛

– الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة؛

– العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة؛

– تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالفائدة ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاته مع هذه البنوك؛

– قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها واستثمارها؛

– القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها الأفراد أو أشخاص اعتباريين؛

– فتح خطابات الاعتماد والضمان، وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي و الاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار؛

– تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية؛

---

[1] - http://www.fibsudan.com/page/15 , consulté le 25/03/2019 à 12 :16.

[2] - http://www.fibsudan.com/page/6, consulté le 26/03/2019 à 17:49.

– قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبات دافعيها أو بها يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق البنوك الشرعية المحددة؛

– الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول أعمالا شبيهة بأعماله وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون في ذلك تعاملا بالفائدة أو محضورا شرعيا؛

– إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات؛

– امتلاك واستئجار العقارات و المنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي طريقة يراها مناسبة؛

– القيام بأي عمل من الأعمال أيا كان يرى البنك أنه ضروري أو من شأنه أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه. أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجوداته أو استثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقا مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

– يجوز للبنك شراء أو بأي وسيلة أخرى الحصول على جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق وأعمال وامتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات الأزمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال.

الفرع الرابع: الخدمات البنكية والتمويلية التي يقدمها بنك فيصل الإسلامي السوداني.

تنقسم الخدمات المصرفية والتمويلية التي يقدمها البنك إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول موجه للأفراد، والقسم الثاني موجه للشركات، وأما القسم الثالث فهو يمثل الخدمات إلكترونية، فسنتعرض في الجدول التالي لكل خدمة على حدى:

الجدول رقم (05): الخدمات المقدمة من قبل بنك فيصل الإسلامي السوداني

الخدمات	
خدمات الأفراد	يقدم البنك مجموعة من الخدمات للأفراد تتمثل فيما يلي: **1– الحساب الجاري:** حيث يمثل الحساب الجاري في بنك فيصل الإسلامي السوداني الخطوة الأولى لإجراء جميع المعاملات المصرفية والوصول إلى مجموعة شاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتميزة عبر شبكة الفروع. **2– الودائع الاستثمارية:** يضع بنك فيصل الإسلامي السوداني عملية زيادة ثروة العميل ضمن أولوياته لهذا يسعى دائما لتوفير منتجات وخدمات إسلامية مبتكرة يلبي بها احتياجاته الاستثمارية من خلال توفير حساب الودائع الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للحصول على أعلى نسب أرباح في السودان. **3– حساب الإدخار:** يهدف إلى المساعدة على الإدخار والتخطيط للمستقبل من خلال تمتعه بمرونة عالية تلاءم احتياجات الزبائن. **4– خدمة التمويل الأصغر:** يقصد بالتمويل الأصغر كل تسهيل مالي أو عيني ممنوح للفقير النشط اقتصاديا وفقا لشروط البنك، وعملاء التمويل الأصغر من كل قطاعات المناطق الريفية والمدنية (صغار المنتجين، الحرفيين، والصناعات اليدوية، صغار المهنيين، خريجيين، ربات الأسر، صغار المزارعين، طلاب، معاشيين، موظفيين وعمال محدودي الدخل)، كما أن مجالات التمويل الأصغر هي قروض صغيرة غالبا لرأس المال العامل بالإضافة إلى أن منح هذا النوع من التمويلات يتم بتقديم مجموعة من الضمانات. **5– تمويل التعليم:** في إطار بحث البنك المتواصل لاستحداث منتجات مصرفية رائدة، تم إطلاق خدمة تمويل التعليم (للرسوم والنفقات الدراسية للجامعات والمدارس)، حيث تساهم هذه الخدمة في مواصلة عدد كبير من الطلاب المؤهلين لدراستهم الأكاديمية وإعدادهم بالصورة التي تؤهلهم لخدمة مجتمعاتهم في شتى مجالات الحياة.
	حيث يقدم هذا البنك خدمات خاصة بأصحاب الشركات تتمثل في الخدمات التالية: **1– الحساب الجاري للشركات؛** **2– الحساب الجاري للوحدات والهيئات الحكومية وحسابات المؤسسات والهيئات العامة؛** **3– الحساب الجاري للشخصيات الاعتبارية والمنظمات الخيرية والاجتماعية؛**

خدمات الشركات	يمثل الحساب الجاري في بنك فيصل الإسلامي السوداني الخطوة الأولى لإجراء جميع المعاملات المصرفية والوصول إلى مجموعة شاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتميزة عبر شبكة فروع البنك، حيث يوفر الحساب الجاري لدى بنك فيصل الإسلامي السوداني سهولة تامة لإنجاز الأعمال المصرفية عبر شبكة فروعه بالإضافة إلى قنوات الخدمات الإلكترونية المتنوعة، كما يمكن من إجراء المعاملات المصرفية لدى أي من فروعه المنتشرة في السودان. **4- تمويل القطاعين الصناعي والزراعي**: يتم تمويل هذين القطاعين وفق مجموعة من الشروط كالقسط الفوري والذي يبدأ من 15% من سعر البيع (سعر شراء البضاعة + هامش ربح البنك)، كما تُحسب الأرباح بمقدار 16% إبتداءً من سعر شراء البضاعة. في حين لا تتجاوز الفترة التمويلية 3 سنوات، و يمكن أن يكون هنالك فترة سماح لمدة ثلاثة أشهر في حالة أن الإنتاج يتطلب ذلك بالإضافة إلى تقديم ضمانات كالرهونات عقارية بمناطق مقبولة للبنك (لا تقبل المناطق البعيدة والأراضي الزراعية)، الودائع الإستثمارية، الأوراق المالية (صكوك، أسهم)، أو ضمان تخزين البضاعة.
خدمات إلكترونية	حيث يقدم هذا البنك خدمات إلكترونية تتمثل أهمها في الخدمات التالية: **1- الرواد أونلاين**: تكفل هذه الخدمة لعملاء البنك المشتركين في الخدمة عبر استخدام متصفح الإنترنت (Browser) كالاستعلامات حول أسعار العملات، الاستعلام عن أرصدة حساب العميل، الاستعلام عن موقف شيك. **2- خدمة الصراف الآلي**: تغطي صرافات بنك فيصل الإسلامي السوداني رقعة واسعة بحيث تكون في متناول عميل البنك واختير لهذه الصرافات مواقع متميزة بنيت على دراسات علمية وميدانية، وتعمل هذه الصرافات على مدار الـ 24 ساعة. **3- خدمة الرواد موبايل**: في إطار تقديم خدمات متميزة إلى زبائن وعملاء البنك فقد تم تصميم خدمة الرواد موبايل التي تلبي رغبات العميل وهي تقدم عددا من الخدمات المصرفية لعملاء البنك في سرية وأمان، إذ يتمتع النظام بالخصوصية الكاملة نسبة لأن العميل يتعامل مع النظام عبر هاتفه الشخصي ويستفيد العميل من هذه الخدمة على مدى الـ 24 ساعة. **4- خدمة نقاط البيع**: نقاط البيع مشروع من المشروعات الهادفة إلي تسهيل عملية التداول غير النقدي باستخدام البطاقات، وهي منفذ لاستلام القيمة عن طريق خصم المبلغ من حساب المشتري وإضافته إلي حساب البائع باستخدام بطاقة الصراف الآلي أو بطاقة الرواد كاش، وهي وسيلة ممتازة للاستلام البديل للنقد، لنقاط بيع ماكينات خاصة مجهزة بتقنية مصممة لتقديم خدمات آلية لعملاء المحلات التجارية والمؤسسات الخدمية المختلفة ويتم ربط ماكينة نقطة البيع ربط مباشر مع حساب التاجر أو المؤسسة بالبنك حتى يتم إضافة المبالغ المتحصل عن طريق جهاز نقطة البيع، وتقدم نقاط البيع خدمات أخرى كسداد الفواتير والاستعلام عن الرصيد وطباعة كشف الحساب وتغذية بطاقة الرواد كاش وغيرها من الخدمات باستخدام البطاقات المصرفية المختلفة. **5- خدمة التسجيل الإلكتروني للطلاب**: تعتبر خدمة التسجيل الإلكتروني لطلاب الجامعات السودانية من أحدث الخدمات التي يقدمها بنك فيصل الإسلامي السوداني من أجل توفير الكثير للطلاب في داخل السودان وخارجه والتي لها مزايا وفوائد عديدة كتوفير الوقت والجهد للجامعة والطالب، زيادة نوافذ التحصيل في الجامعات تسهل إجراءات التسجيل من أي فرع من فروع البنك داخل وخارج ولاية الخرطوم، مع إمكانية إتمام التسجيل من خلال مواقع الجامعات على شبكة الأنترنت. **6- خدمة التحصيل الإلكتروني للرسوم**: خدمة التحصيل الإلكتروني هي خدمة تهدف إلى توفير الوقت والجهد وتقليل النفقات وتسهيل الخدمة للعميل ووضعها في متناول يد العميل، وقد بدأ العمل بهذه الخدمة في منتصف العام 2011م بالتعاون مع الإدارة العامة للجمارك، وتوفر هذه الخدمة آلية التحصيل الإلكتروني للرسوم الجمركية عبر فروع بنك فيصل الإسلامي السودان، ويمكن للعميل أن يقوم بدفع الرسوم الجمركية المقررة عبر جميع فروع بنك فيصل الإسلامي السوداني وعبر جميع الصرافات الآلية وعبر خدمة الرواد موبايل. **7- الإيداع عبر الصراف الآلي**: أو ما يعرف بالإيداع النقدي الإلكتروني يعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني هو البنك الأول الذي يقدم خدمة الإيداع عبر الصراف الآلي في السودان و تمكن هذه الخدمة عملاء البنك الكرام من إيداع المبالغ النقدية عبر صرافات البنك.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بنك فيصل الإسلامي السوداني.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (05) أن بنك فيصل الإسلامي السوداني يوفر خدمات بنكية رائدة مكنته من الحصول على جوائز، فهو يوفر خدمات التمويل بشتى أنواعها ووفقا لشروط ميسرة وبأقل التكاليف، كما يوفر العديد من المزايا عبر شبكة الأنترنت للتعامل مع الخدمات البنكية بلمسة من الأصابع على مدار الساعة بأمان تام، وذلك بهدف بناء ثقة بين الجهات التمويلية وطالبي التمويل من خلال تقديم خدمات محفزة لهم ومشجعة على إنشاء الاستثمارات.

الفرع الخامس: تحليل المعلومات المالية لبنك فيصل الإسلامي السوداني

إن تحليل البيانات المالية لبنك فيصل الإسلامي السوداني يمكننا من معرفة الوضعية المالية للبنك، عن طريق دراسة مجموعة من المؤشرات المالية للخروج بنتيجة حول معدلات نمو هذا البنك.

أولا: دراسة تطور عدد فروع بنك فيصل الإسلامي السوداني

من أجل معرفة تطور عدد الفروع في البنك تم إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور عدد فروع البنك خلال الفترة 2010– 2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الفروع	31	31	31	32	34	35	37	45

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بنك فيصل الإسلامي السوداني، على الرابط التالي:
www.fibsudan.com/page/4، يوم 24/03/2019

انطلاقا من معطيات الجدول رقم 06 والذي يمثل تطور عدد الفروع في بنك فيصل الإسلامي خلال الفترة 2010-2017 نلاحظ بأن عدد فروع بنك فيصل الإسلامي السوداني في تزايد وارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة وذلك راجع لتطور وتوسع نشاط البنك في السودان في إطار سياسة الشمول المالي التي طبقتها الدولة خلال هذه الفترة وهي تعني تعميم الخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات. وللتوضيح أكثر نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03): تطور عدد فروع البنك خلال الفترة 2010–2017

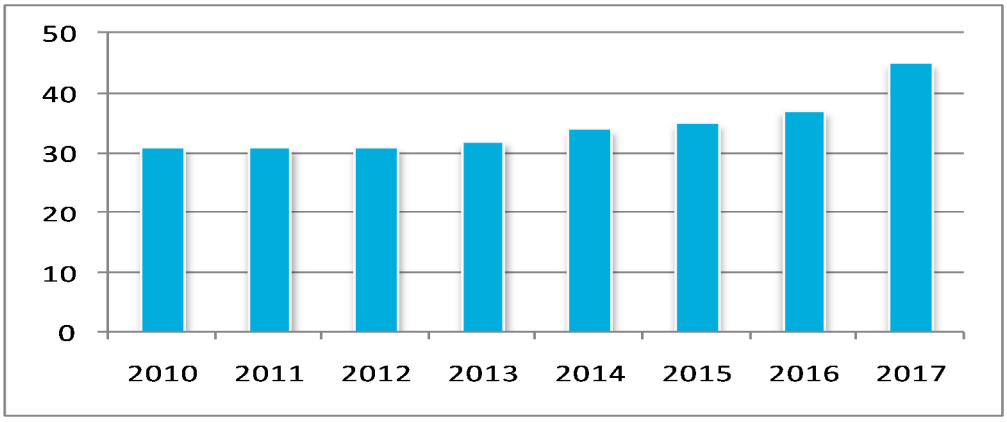

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول 06.

ثانيا: تطور عدد الصرافات الآلية في بنك فيصل الإسلامي السوداني

بغرض معرفة مدى تغطية بنك فيصل الإسلامي في السودان نقوم بدراسة تطور عدد الصرافات الآلية وللتوضيح أكثر تم الاستعانة بهذا الجدول:

الجدول رقم (07): تطور عدد الصرافات الآلية في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010-2017.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الصرافات الآلية	80	91	112	118	136	143	148	148

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بنك فيصل الإسلامي السوداني، على الرابط التالي: www.fibsudan.com/page/4، يوم 24/03/2019

يتبين من الجدول أن عدد الصرافات الآلية متزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2017، وهذا يعني أن صرافات بنك فيصل الإسلامي السوداني تغطي رقعة واسعة، بحيث تكون في متناول عميل البنك في أي مكان وأي زمان حيث تعمل هذه الصرافات على مدار 24 ساعة. ونشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك فيما يلي:

الشكل رقم (04): تطور عدد الصرافات الآلية في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010-2017.

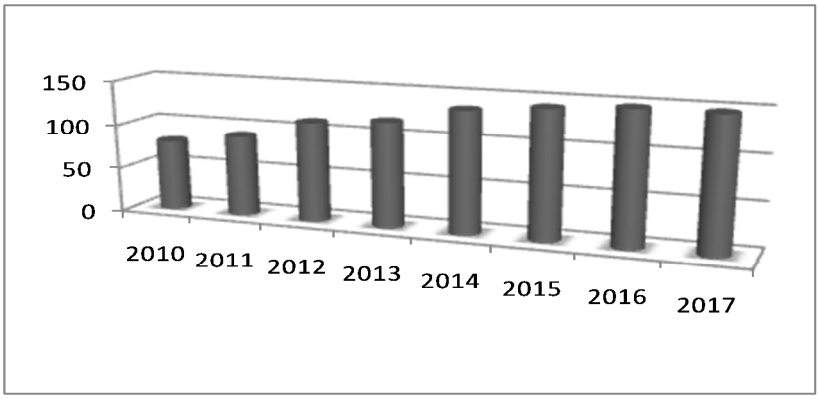

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07

ثالثا: تطور عدد العاملين في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010- 2016.

من أجل دراسة تطور عدد العاملين في البنك ومعرفة مدى مساهمة البنك في رفع القوة التشغيلية أو العكس، ولمعرفة ذلك تم إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور عدد العاملين في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال 2010- 2016.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العاملين	886	907	942	1063	1249	1288	1464

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بنك فيصل الإسلامي السوداني، على الرابط التالي: www.fibsudan.com/page/4، يوم 24/03/2019

يتبين من خلال الجدول بأن عدد عاملين بنك فيصل الإسلامي السوداني في تطور مستمر خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010 إلى 2016، وذلك راجع لتوسع نشاط البنك الذي يتطلب زيادة القوه التشغيلية كما أن هذا مؤشر جيد على أن بنك فيصل الإسلامي السوداني له دور كبير في التقليل من البطالة وامتصاصها ورفع القوة التشغيلية للبلد. وللتوضيح أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك فيما يلي:

الشكل رقم (05): تطور عدد العاملين في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال 2010– 2016.

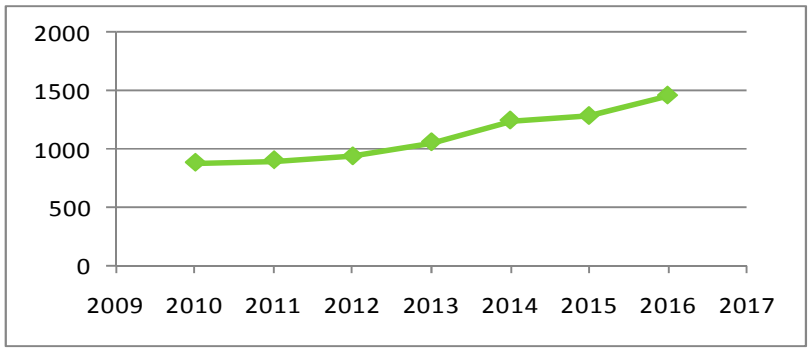

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08.

رابعا: تطور نسبة توزيع الأرباح على المساهمين خلال الفترة 2010– 2016.

تعتبر عملية توزيع الأرباح من الموضوعات المهمة في مجال الصيرفة الإسلامية فهي تعكس مدى التزام البنك بالضوابط والأسس وللتوضيح أكثر تم إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (09): نسبة توزيع الأرباح على المساهمين في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010–2016.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة توزيع الأرباح على المساهمين	%55.1	%73	%67	%46.1	%38.7	%39.5	%36

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بنك فيصل الإسلامي السوداني، على الرابط التالي: www.fibsudan.com/page/4، يوم 24/03/2019

يتبين من خلال الجدول بأن نسبة توزيعات الأرباح على المساهمين في بنك فيصل الإسلامي السوداني في تذبذب مرة يرتفع ومرة ينخفض وذلك راجع للظروف السياسية التي تمر بها البلاد خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010 إلى 2016، فنلاحظ أنه خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2012 كانت نسبة التوزيعات مرتفعة وذلك بسبب تحقيق البنك لأرباح كبيرة، أما عن الفترة ما بعد 2012 إلى غاية 2016 فتتميز بانخفاض نسبة توزيعات الأرباح على المساهمين وذلك بسبب أزمة السيولة التي تعاني منها المصارف السودانية هذا ما جعلها تقلل من توزيعات الأرباح وزيادة المخصصات لمواجهة أي ظرف، وتوزيع بنك فيصل الإسلامي السوداني للأرباح على المساهمين يعكس مدى شفافية البنك في علاقته مع المساهمين. ونشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك فيما يلي:

الشكل رقم (06): نسبة توزيع الأرباح على المساهمين في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010–2016.

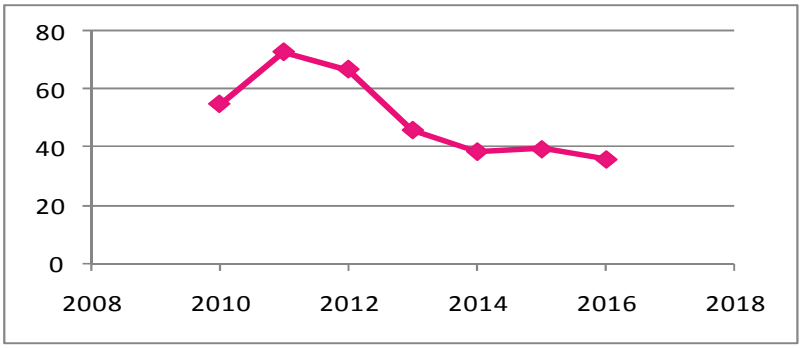

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 09.

خامسا: نسبة التوزيع لأصحاب الودائع

نسبة التوزيع لأصحاب الودائع ما هي إلا توزيع الأرباح الناتجة عن استثمار الودائع المودعة في بنك فيصل الإسلامي السوداني، ولغرض التوضيح أكثر تم الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (10): نسبة التوزيع لأصحاب الودائع في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة الممتدة من 2010 –2016.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة التوزيع لأصحاب الودائع	%13	%13	%14	%15	%15	%15	%15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بنك فيصل الإسلامي السوداني، على الرابط التالي: www.fibsudan.com/page/4، يوم 24/03/2019

من خلال معطيات الجدول رقم 10 والذي يمثل نسبة التوزيع لأصحاب الودائع خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016 فنلاحظ أن نسبة التوزيع لأصحاب الودائع كانت ترتفع ارتفاعا طفيفا إلا أن ثبتت في الثلاث سنوات الأخيرة وكما أن هذه النسبة تعكس مدى التزام البنك لأسس العدالة في علاقتها مع العملاء، كما أن نسب التوزيعات لأصحاب الودائع متقاربة من بعضها البعض وهذا يعني أن بنك فيصل الإسلامي السوداني يحقق أرباحا على الودائع من خلال القرارات الاستثمارية الرشيدة للمشروعات الممولة بهدف المحافظة على أموال المودعين وتنميتها، فبنك فيصل الإسلامي السوداني ينفذ سياسة ائتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتحافظ على العملاء الحاليين. ونشير للشكل البياني التالي للتوضيح أكثر:

الشكل رقم (07): نسبة التوزيع لأصحاب الودائع في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة الممتدة من 2010 –2016.

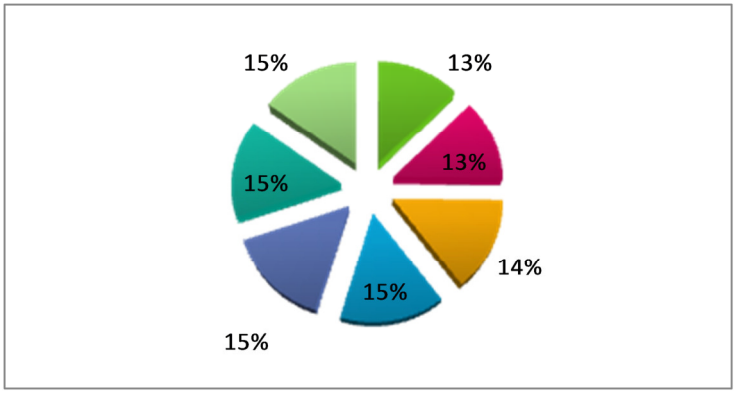

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 10

سادسا: معدل نمو الموجودات

من أجل دراسة تطور معدل نمو الموجودات تم إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور معدل نمو الموجودات بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010– 2016.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل نمو الموجودات	%40.1	%25	%46.2	%25.7	%24	%43	%25.9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بنك فيصل الإسلامي السوداني، على الرابط التالي: www.fibsudan.com/page/4، يوم 24/03/2019

من خلال معطيات الجدول رقم 11 نلاحظ أن تطور معدل نمو موجودات بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010- 2016 كان مرة يرتفع ومرة ينخفض، فالارتفاع سببه زيادة حجم الودائع أما الانخفاض فكان بسبب ارتفاع سحب الودائع في البنك وهذا السحب راجع لأزمة السيولة التي مر بها البلد، كما قد بلغ أعلى قيمة له سنة 2012 وذلك بسبب نمو معدل الودائع. وللتوضيح أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك:

الشكل رقم (08): تطور معدل نمو الموجودات بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010– 2016.

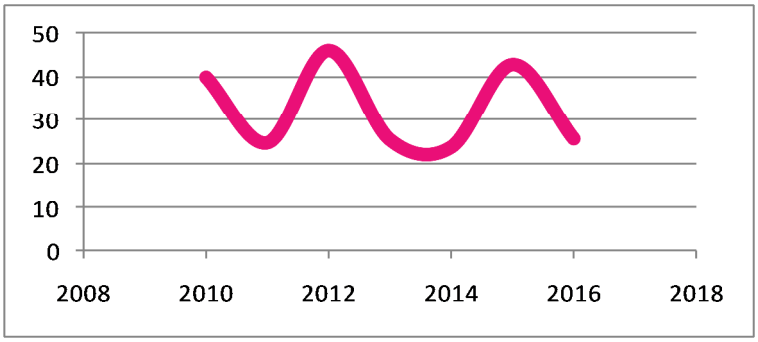

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11

سابعا: معدل نمو الودائع

معدل نمو الودائع في البنك يدل على الثقة الائتمانية لهذا البنك لدى المتعاملين ولتوضيح أكثر تم الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (12): تطور معدل نمو ودائع بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة الممتدة من 2010–2016.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل نمو الودائع	%40	24%	%48.6	%22.3	%28	%46	%25.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بنك فيصل الإسلامي السوداني، على الرابط التالي:

www.fibsudan.com/page/4 ، يوم 24/03/2019

من خلال معطيات الجدول رقم 12 نلاحظ أن تطور معدل نمو موجودات بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010- 2016 له معدلات لا بأس بها فنلاحظ أن معدلات نمو ودائع البنك يتراوح ما بين معدلات متوسطة إلى مرتفعة كما أن هناك إحصائيات تبين بأن بنك فيصل الإسلامي السوداني يحتل المرتبة الأولى من حيث استقطاب الموارد والودائع، وذلك راجع إلى الثقة الائتمانية التي يتمتع بها البنك لدى عملائه فزيادة حجم الودائع يؤدي إلى زيادة العائد على استثمارات البنك. وللتوضيح أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك:

الشكل رقم (09): تطور معدل نمو ودائع بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة الممتدة من 2010– 2016.

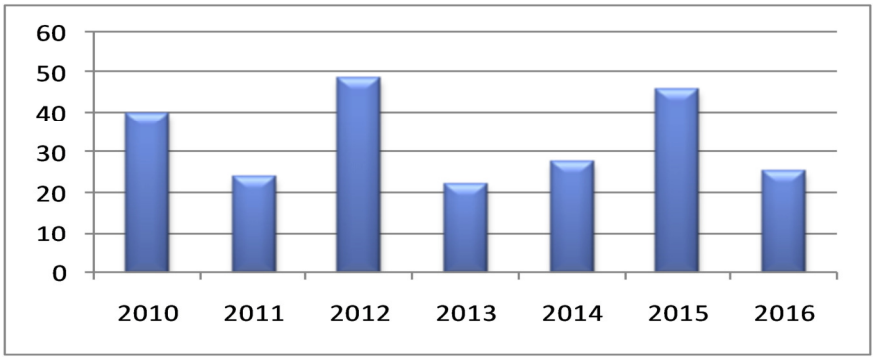

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12.

ثامنا: دراسة تطور معدل نمو الدخل خلال الفترة المتراوحة من 2010– 2016.

إن تطور معدل دخل البنك يدل على حجم الأرباح المحققة ولتوضيح أكثر تم الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (13): معدل نمو دخل بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010– 2016.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل نمو الدخل	%48.6	%40	%28	%37	%28	%21	%22.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بنك فيصل الإسلامي السوداني، على الرابط التالي: www.fibsudan.com/page/4، يوم 24/03/2019

من خلال معطيات الجدول رقم 13 نلاحظ بأن معدل نمو دخل البنك خلال الفترة 2010 إلى غاية 2016 بأن معدل نمو الدخل سنة 2010 كان مرتفعا وذلك نتيجة لتحقيق البنك لأرباح مرتفعة، ثم انخفض واستمر في الانخفاض وذلك راجع للظروف السياسية التي تعيشها البلاد كما أن هذا الانخفاض كان في مستويات مقبولة، فمؤشر معدل نمو الدخل مرتبط بالأرباح التي يحققها البنك فكلما كانت الأرباح مرتفعة كانت مستويات الدخل مرتفعة والعكس صحيح، فأرباح بنك فيصل الإسلامي السوداني انخفضت بسبب الظروف السياسية والأمنية وليست الظروف الاقتصادية، وللتوضيح أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك:

الشكل رقم (10): معدل نمو دخل بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2010– 2016.

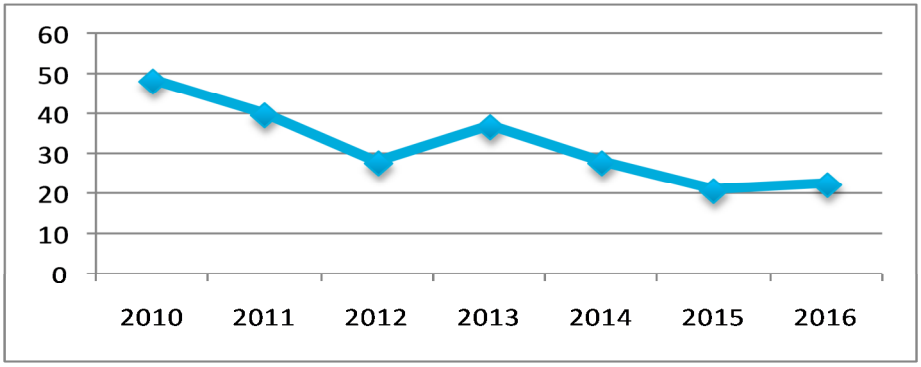

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 13.

على الرغم من كل التغيرات التي شاهدناها في المؤشرات المالية لبنك فيصل الإسلامي السوداني حيث كانت أغلب هذه التغيرات بسبب الظروف الأمنية التي تشهدها السودان، إلا أن البنك تمكن من الحفاظ على معدلات نموه المرتفعة في الأصول والودائع هذا مما جعل البنك يحافظ على حصته السوقية، كما أن إستراتيجية البنك المتبعة مكنته من تحقيق أرباح إضافية ناتجة عن الجهود المبذولة لتحسين خدماته ومنتجاته من خلال تنفيذ سياسة ائتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد.

فتميزت التجربة السودانية في إطار التحول إلى المصرفية الإسلامية بالنجاح كما تعتبر رائدة في هذا المجال وذلك بسبب تلاقي الإرادة الشعبية مع الإرادة الرسمية للانتقال نحو الأسلمة الكاملة للنظام البنكي للبلاد، وكذلك إثبات البنوك الإسلامية قدرتها على المنافسة وجذب العديد من فئات المجتمع ممن لم يسبق لهم التعامل مع البنوك من قبل، وذلك بسبب استبعاد التعامل بالفائدة واعتمادها على صيغ التمويل.

المبحث الثاني: نماذج التحول الكلي للبنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية

عرف العالم المصرفي انتشار الصيرفة الإسلامية، ولم يقتصر الأمر على تأسيس بنوك تتبنى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بل تعدى الأمر إلى تحول العديد من البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي تحولا كليا، فسنتطرق في هذا المبحث إلى عرض تجارب لدول عربية تتميز باحتلالها لأولى لمراتب من حيث امتلاكها لأصول مصرفية إسلامية من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم وتتمثل في السعودية والإمارات والكويت.

المطلب الأول: بنك الجزيرة السعودي

يعتبر بنك الجزيرة من أول البنوك التي اتخذت خطوة التحول إلى بنك تتوافق جميع أعماله مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنه من أكثر البنوك تفاعلا مع متطلبات السوق واحتياجات العملاء.

الفرع الأول: نبذة عن بنك الجزيرة السعودي

تأسس بنك الجزيرة كشركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 46/م بتاريخ 21 جوان 1975، وقد بدأ البنك أعماله بتاريخ 9 أكتوبر 1976 بعد أن استحوذ على فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية، يعتبر من المؤسسات المالية القيادية سريعة النمو يعرف على أنه" مجموعة مالية سعودية تضع العميل في مركز اهتمامها وتعمل دوما على تطوير خدمات ومنتجات مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتلبي احتياجات جميع العملاء من أفراد وشركات وهيئات يقدمها موظفون أكفاء ومتخصصون يتفانون في خدمة العميل".[1]

من بين الجوائز التي تحصل عليها البنك:

- جائزة "أفضل مصرفية إسلامية للأفراد" للمرة الثانية والممنوحة من كامبردج التحليلية أناليتيكا، وهي جهة متخصصة في الاستقصاءات المالية الإسلامية في المملكة المتحدة لسنة 2017؛[2]
- جائزة المؤسسة العربية المانحة المتميزة "مانح" لعام 2015 م ضمن أعمال مؤتمر (المؤسسات المانحة غير الحكومية في الدول العربية) برعاية معالي الشيخ / خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بالبحرين؛[3]
- جائزة مجلة "ذا أوروبيان" العالمية لأفضل مزود للخدمات المصرفية عبر الأجهزة الذكية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لسنة 2013.[4]

الفرع الثاني: مراحل تحول بنك الجزيرة السعودي للعمل المصرفي الإسلامي

اتخذ مجلس إدارة البنك قرارا استراتيجيا سنة 1998 بتحويل البنك من بنك تقليدي إلى بنك تتوافق جميع أعماله مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تم اعتماد إستراتيجية تحويل البنك بالكامل ليصبح مصرفا إسلاميا، وقد جاء هذا القرار بناء على قناعة مجلس الإدارة بجدوى التحول للمصرفية الإسلامية نتيجة الإقبال المتزايد لقطاع عريض من عملاء الجهاز المصرفي السعودي على التعامل بالمنتجات المصرفية الإسلامية، وقد راعت إستراتيجية التحول ظروف البنك من حيث حداثة التجربة بالنسبة للعاملين فيه وحجمه بالنسبة لباقي وحدات الجهاز المصرفي، وقد تبنى البنك مبدأ التحول التدريجي من خلال مدخل تطوير المنتجات المصرفية لتتوافق وأحكام الشريعة، وإحلالها تدريجيا محل المنتجات التقليدية وفق خطة التحول في إطار زمني مدته

---

[1] - https://www.baj.com.sa/ar-sa/About-Us/Corporate-Profile, consulté le 18 / 07/2019 à 20 :34.

[2] – التقرير السنوي لبنك الجزيرة السعودي، 2017، ص11.

[3] – التقرير السنوي لبنك الجزيرة السعودي، 2015، ص 09.

[4] – التقرير السنوي لبنك الجزيرة السعودي، 2013، ص17.

6 سنوات ينتهي نهاية 2005، ولضمان ذلك قام البنك بتأسيس إدارة شرعية ضمن هيكله التنظيمي مع تأسيس هيئة شرعية تتألف من عدد من الشيوخ والعلماء المختصين في المصرفية الإسلامية لمراقبة أعمال البنك واعتمادها حال التأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية،[1] وتتلخص أهم مراحل التحول فيما يلي:

– في سنة 1999 تم إنشاء مجموعة الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك أسند إليها الإشراف على عملية تحول بنك الجزيرة السعودي نحو المصرفية الإسلامية، حيث تقوم المجموعة عبر الإدارات المختلفة للبنك وبالتعاون معها بتحويل عمليات البنك التقليدية إلى عمليات تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك تحت إشراف ومراقبة دقيقة من الهيئة الشرعية للبنك .

– عزز البنك صورته في السوق المصرفي سنة 2002 بعد نجاحه في تحويل جميع فروعه للعمل بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية واكتمال قائمة المنتجات الإسلامية البديلة للمنتجات التقليدية.

– سنة 2003 صدرت شهادة من إدارة المراجعة والتدقيق الداخلي بالبنك تؤكد فيها تحويل جميع الفروع في البنك إلى فروع تقدم فقط المنتجات المصرفية الإسلامية،كما وجه مساعد المدير العام ورئيس مجموعة الخدمات المصرفية الإسلامية خطابا إلى جميع فروع البنك يغلق فيه باب المعاملات التقليدية ويلزمهم بالامتناع نهائيا عن تقديم خدمات لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

– قام البنك سنة 2006 بإطلاق برنامجه "خير الجزيرة إلى أهل الجزيرة " الذي رصد له 100 مليون لدعم مبادرات ورعاية برامج رئيسية موجهة لتنمية المجتمع انطلاقا من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، وبالتعاون مع مؤسسات حكومية وغير حكومية لها إسهاماتها في مجال العمل الخيري وهذه البرامج موجهة لمساعدة أعداد كبيرة من ذوي الاحتياجات الخاصة من الأسر ومنحهم فرصا حقيقية للالتحاق بسوق العمل والمشاركة الفاعلة في تنمية الاقتصاد الوطني، كما نجح البنك سنة 2007 في تحويل جميع عملياته وأنشطته بالكامل مع ما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

– يمكن وصف سنة 2009 بسنة "إرساء الأسس للنمو المستقبلي وتنويع منتجات البنك"حيث جرى تعزيز قدرات البنك ومنسوبيه بالمهارات والإمكانيات اللازمة التي تمكنه من الاستفادة القصوى من الفرص المنتظرة مستقبلا مما أنجز مضاعفة عدد البنوك إلى 48 فرعا مما أدى إلى استقطاب المزيد من العملاء مع تقديم خدمات أفضل عبر الاستثمار في أرجاء المملكة مع نقل بعض الصرافات الآلية إلى مواقع أخرى من أجل تقديم خدمة أفضل للعملاء مع الارتقاء بكافة قنوات الاتصال من انترنت، هاتف مصرفي، بطاقات ائتمانية ...، ولتعزيز صورته طرح البنك عدة منتجات وخدمات مبتكرة كان من ضمنها "برنامج التمويل العقاري" الذي يمتاز عن غيره من برامج البنوك المنافسة بالسرعة والفعالية في تنفيذ الطلبات مما أعطى البنك ميزة سوقية فريدة، كما يجب الإشارة إلى أن بنك الجزيرة السعودي هو البنك الأول في المملكة السعودية الذي بادر بإطلاق برنامج تكافل تعاوني كبديل متكامل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية عن برامج التأمين التقليدية ومنذ ذلك الحين والتكافل التعاوني أثبت وجوده وكان الأسرع في تلبية متطلبات العملاء في إطار التحسينات المطردة التي طرأت عليه سواء من حيث البنية التحتية أو المنتجات أو الموارد، وكأول بنك بالمملكة بدأ بنك الجزيرة سنة 2009 في السعي لنيل شهادة "الإيزو" عن عملياته لضمان تبني أفضل الممارسات في إطار ما تقدمه هذه العمليات من خدمات ومنذ ذلك الحين حصل قسم العمليات على الشهادة وما تزال الجهود تسير على قدم وساق لتأهيل جميع الأقسام المتبقية وضمان حصولها على شهادة "الإيزو"، في شهر أبريل 2017 أعلنت هيئة السوق المالية صدور قرار مجلس الهيئة المتضمن الموافقة على طلب بنك الجزيرة زيادة رأس ماله من (4,000,000,000) ريال إلى (5,200,000,000) ريال وذلك بمنح 3 أسهم مجانية مقابل كل (10) أسهم قائمة يملكها المساهمون المقيدون بسجل المساهمين بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية، في شهر أبريل 2018 أعلنت هيئة السوق المالية الموافقة على طلب

[1] -https://www.baj.com.sa/ar-sa/About-Us/Corporate-Profile , consulté le18 /07/2019 à 21 :49 .

بنك الجزيرة زيادة رأس ماله عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة 3 مليار ريال لزيادة رأس ماله من (5,200,000,000) ريال إلى (8,200,000,000) ريال.[1]

– وفيما تعلق بالموارد البشرية فقد أعطى البنك هذا الجانب الأهمية الأكبر واستثمر فيه بقوة من أجل الإرتقاء بقدرات موارده البشرية بما يتناسب مع النمو المطرد في منتجاته وخدماته وقنواته وبنيته التحتية، ومن خلال سلسلة من المبادرات تمخض عنها إرساء إدارة للموارد البشرية عالمية المستوى تمتاز بنظام المراجعة وتطوير الأداء مع مؤشرات لقياس الأداء وبرنامج تحفيزي وبرامج تدريبية متخصصة وبناءة، ولقد حافظ البنك أثناء هذه المسيرة التاريخية على بيئة عمل فاعلة مع برامج طويلة المدى للتوظيف وانتقاء الكفاءات، يمكننا ختام مختلف المراحل التي مر بها تحول البنك من المصرفية التقليدية إلى الإسلامية برسالة البنك التي تتضح جليا من خلال التقارير المالية المختلفة الهوية الإسلامية للبنك والمتمثلة في :" نحن شركة مالية سعودية تضع العميل في مركز اهتماماتها وتعمل على تطوير خدمات ومنتجات مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات العملاء المتميزين من الأفراد والشركات والهيئات يقدمها موظفون أكفاء يتفانون في خدمة العميل.[2]

الفرع الثالث: هيئة الرقابة الشرعية لبنك الجزيرة السعودي

إن هيئة الرقابة الشرعية هي هيئة مستقلة وتتكون من علماء متخصصين في الفقه الإسلامي فضلا عن خبراء في الفتوى وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، توجه هذه الهيئة وتراقب وتشرف على أنشطة المصرف المختلفة للتأكد من أن إدارة المصرف تتبع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كافة عمليات المصرف ومعاملاته، كما أن قرارات وفتاوى الهيئة هي إلزامية وملزمة على إدارة المصرف، تقوم الجمعية العامة بتعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بناءا على ترشيح مجلس الإدارة وتتألف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مما لا يقل عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن خمسة أعضاء، وباستثناء ما سبق فإن مجلس الإدارة يقوم بتعيين الهيئة الأولية للفتوى والرقابة الشرعية.[3]

أولا– أعضاء هيئة الرقابة الشرعية: تتكون من مجموعة الأعضاء الحاليين[4]

– رئيس الهيئة الشرعية لبنك الجزيرة السعودي: الشيخ عبد الله بن سلمان المنيع وهو عضو هيئة كبار العلماء؛

– رئيس المجموعة الشرعية لبنك الجزيرة السعودي: الدكتور محمد بن سعيد الغامدي؛

– الأعضاء: وهم الدكتور محمد العلي القري، والدكتور محزة بن حسين الفعر، والدكتور عبد الستار أبو غدة.

ثانيا– مهام هيئة الرقابة الشرعية لبنك الجزيرة السعودي: تقوم الهيئة بالمهام التالية[5]

– تقوم هيئة الرقابة الشرعية لدى بنك الجزيرة بمراجعة واعتماد شرعية جميع المنتجات والخدمات؛

– مناقشة إجراءات التمويل؛

– عقد اجتماعات سنوية للمراجعة الشرعية؛

– الإطلاع على القوائم المالية وتوضيحها؛

– الإطلاع على المبادئ المستخدمة والعقود والمعاملات والتطبيقات التي طرحها بنك الجزيرة؛

– إبداء الرأي وإصدار الفتاوى والإرشادات والقرارات اللازمة؛

---

[1] -https://www.baj.com.sa/ar-sa/About-Us/Corporate-Profile, consulté le18 /07/2019 à 23 :00 .

[2] - التقرير السنوي لبنك الجزيرة السعودي، 2008، ص 2.

[3] – https://www.sib.ae/ar/الشؤون-الشريعة#.XWuYDuMzbIU, consulté le23 /07/2019 à 09 :45.

[4] – http://www.aleqt.com/2019/08/31/article_1667086.html, consulté le23 /07/2019 à 09 :45.

[5] – http://www.aleqt.com/2019/08/31/article_1667086.html, consulté le23 /07/2019 à 10 :15.

– مناقشة التقارير الدورية المعدة من قبل إدارة المراجعة الشرعية المشتملة على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من البنك؛

– أخذ عينات من كل نوع من أنواع العمليات للتأكد من أن البنك يعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الرابع: خدمات البنك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

يقدم بنك الجزيرة مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتي تندرج ضمن خدمات الأفراد، خدمات الأعمال، خدمات الاستثمار بالإضافة إلى حلول الخزينة والمتمثلة في:

أولا– خدمات الأفراد: يقدم البنك مجموعة متميزة من الخدمات المصرفية للعملاء من حسابات جارية وخدمات إلكترونية متطورة وبطاقات ائتمانية متميزة نذكر منها [1]

1– الحسابات: يضع بنك الجزيرة أولى اهتماماته توفير حسابات اللائقة لعملائه وابتكار حسابات جديدة بهدف تلبية احتياجات عملائه وتوثق جسور علاقاته مع العملاء.

2– التمويل: يقدم البنك مجموعة من الحلول التمويلية لتلبية رغبات عملاءه، كشراء منزل أو السفر أو الدراسةّ أو أبعد من ذلك بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3– البطاقات الائتمانية: يقدم بنك الجزيرة مجموعة من البطاقات الائتمانية تحظى بقبول عالمي لدى العديد من المحلات التجارية حول العالم.

ثانيا– خدمات الاستثمار: تتمثل في توفير الخدمات والمنتجات التي تلبي حاجة المشاريع للشركات وذلك من خلال[2]

1– تمويل الشركات: يقوم البنك بتقديم خدماته إلى عملائه من الشركات التي ترغب في تمويل مشاريعها الحالية أو زيادة رؤوس أموالها، من خلال الطرح العام، الطرح الخاص، عملية زيادة رأس المال والتعهد بالتغطية.

2– خدمات الوساطة: يلتزم البنك بالتواجد بالقرب من عملائه من خلال شبكة من المراكز الاستثمارية الواسعة المنتشرة في أنحاء المملكة والمحتوية على صالات تداول مجهزة بأحدث الوسائل لتلبية جميع احتياجات العملاء، وحتى إن لم يتمكن العميل من القدوم إلي صالات البنك فإنه بإمكانه إدخال أوامر التداول إلى السوق من خلال نظام التداول عبر الهاتف بمساعدة مجموعة من الوسطاء ذوي الخبرة الواسعة.

3– إدارة الأصول: يوفر البنك خدمات إدارة الأصول لعملائه من الشركات والأفراد عبر إدارة عدد من الصناديق والمحافظ الاستثمارية حيث يقوم اختصاصيو الاستثمار لدى البنك بتكريس ما لديهم من خبرات في الأسواق المالية المحلية والعالمية في إدارة ومراقبة استثمارات العملاء بما يتوافق مع أسس الاستثمار المبني على أحكام الشريعة .

ثالثا– مجموعة الخزينة : يقدم البنك باقة متميزة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تتمثل في[3]

1– نقاء: برنامج يعتمد على المتاجرة في السلع الجائز تداولها حسب أحكام الشريعة الإسلامية بالمرابحة، موفرا بديلا إسلاميا للودائع الآجلة بمصرفية إسلامية حديثة، حيث يقوم البنك بشراء سلعة نيابة عن عميله سريعة التداول في السوق العالمية كالمعادن والخشب بثمن حال ثم يقوم البنك بشرائها من عميله بثمن آجل ونسبة متفق عليها تدفع على دفعات متفق عليها مسبقا.

2– الإدخار: يوفر البنك آلية الإدخار التي تمكن الشركات على مساعدة موظفيها للإدخار والنمو عن طريق المرابحة.

---

[1]– https://www.baj.com.sa/ar-sa/Personal-Banking/Credit-Cards/AlJazira-Credit-Cards, consulté le23 /07/2019 à 11 :26.

[2]- https://www.baj.com.sa/ar-sa/Investment-Banking , consulté le23 /07/2019 à13:02.

[3]– https://www.baj.com.sa/ar-sa/Treasury, consulté le25 /07/2019 à19 :23.

3- الصرف: عملية شراء أو بيع عملة بعملة أخرى، ويتعامل بنك الجزيرة بصرف العملات مباشرة بجميع العملات الدولية الرئيسية والخليجية.

4- الصرف الآجل: عبارة عن عمليات شراء أو بيع مبلغ معين من عملة ما في المستقبل بتاريخ وسعر يحددان مسبقا بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

5- **برنامج التكافل التعاوني**: يوفر الإدخار والحماية المتوافق مع الشريعة الإسلامية والبديل الشرعي للتأمين التقليدي على الحياة.

رابعا- خدمات الأعمال: يؤمن البنك بأهمية العملاء في تطوير منتجات البنك ولا زال التطوير مستمرا بما يخدم العملاء ويثري التجربة المصرفية الإسلامية لذا يوفر ما يلي[1]

1- المرابحة: تعتبر الأداة الأكثر شيوعا في تمويل شراء السلع داخلياً وخارجياً وشراء الأسهم وتقوم على مبدأ البيع بالأجل الجائز في الشريعة الإسلامية، حيث يقوم البنك بشراء السلع أو الأسهم بناءا على طلب العميل ومن ثم بيعها بعد تملكها إلى العميل بشروط دفع ميسرة وتستخدم هذه الأداة في تمويل ما يلي:

- تمويل فتح الاعتمادات المستندية الداخلية والخارجية بالمرابحة، تمويل المشتريات الداخلية بالمرابحة، المرابحات الشخصية وهي تمويل الاحتياجات الفردية للسلع الاستهلاكية والمعمرة والمساكن وغيرها بالمرابحة، وبرنامج تمام وهو برنامج لتمويل شراء الأسهم بالمرابحة حيث يقوم البنك بشراء الأسهم وبعد تملك البنك لها يقوم ببيعها إلى العميل بثمن مؤجل وكل ذلك يتم في زمن قياسي.

2- الإجارة: يتحمل البنك عبء تملك الأصول ذات التكلفة العالية والأصول التكنولوجية سريعة التطور حيث يقوم بشرائها ومن ثم تأجيرها للعميل كما يمنحه أفضلية شراء العين المؤجرة في أثناء سريان عقد الإجارة أو بعد انتهائه، إنه الأسلوب الأكثر مرونة للاستفادة من الأصول ذات التكلفة العالية و التكنولوجيا المتطورة.

3- المضاربة: وهو عقد شراكة في الربح بين البنك والعميل حيث يقدم البنك رأس المال كاملاً ويتولى العميل العمل مقابل جزء من الأرباح والخسارة على رأس المال، ومحور هذه الأداة الإدارة الجيدة والجدوى الاقتصادية.

4- الإستصناع: يمثل العقد المناسب لتمويل مشاريع البنى التحتية حيث يوقع البنك مع العميل عقد يقوم البنك من خلاله بإنتاج معدات أو إنشاء مبنى أو جسر ومن ثم يوقع البنك عقداً مع من يتولى التنفيذ ويكون البنك مسؤولا فيه أمام العميل مسؤولية مباشرة.

5- السلم: هو عقد على موصوف في الذمة يتم دفع الثمن فيه مقدماً واستلام السلعة مستقبلاً ويعتبر أداة مهمة في التمويل الزراعي والصناعي.

6- التورق التمويلي: قام بنك الجزيرة بتطوير برنامج أطلق عليه اسم برنامج (دينار) يعد البديل الشرعي للتمويل النقدي حيث يقوم البنك ببيع سلعة مرابحة بشروط دفع مؤجلة على العميل المحتاج للنقد وبعد ذلك يقوم العميل بتعميد البنك بيعها بثمن حال في السوق الدولية أو المحلية ومن ثمن تحصيل ثمنها وإيداعه في حساب العميل وكل ذلك يتم في وقت قياسي وبتكاليف زهيدة.

[1] -https://www.baj.com.sa/ar-sa/Corporate-Banking, consulté le25 /07/2019 à20:48.

الفرع الخامس: تقييم تجربة التحول لبنك الجزيرة السعودي

سيتم دراسة تجربة التحول للبنك من خلال عرض البيانات المالية للفترة من 2002-2018 الموزعة إلى قسمين حيث يضم القسم الأول الفترة الممتدة من 2002 إلى 2006 قبل إتمام التحول والقسم الثاني للفترة الممتدة من 2012 إلى 2018 بعد التحول مع الاكتفاء بالسنوات الخمس الأخيرة.

أولا: دراسة أثر التحول الكلي على سيولة البنك

يمكننا التعرف على سيولة البنك ومختلف التطورات الحاصلة عليها من خلال الإطلاع على إجمالي الموجودات وحجم الودائع بالبنك:

1 – دراسة تطور حجم الموجودات لبنك الجزيرة السعودي: ولدراسة ذلك تمت الدراسة قبل إتمام التحول وبعده

1-1- قبل إتمام التحول (2002 – 2006): يمثل الجدول التالي موجودات بنك الجزيرة السعودي قبل إتمام عملية التحول

الجدول رقم (14): تطور موجودات بنك الجزيرة السعودي قبل التحول خلال الفترة 2002- 2006

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
الموجودات (ريال سعودي)	5.724.784	8.988.685	10.721.805	14.168.783	15.721.874

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكورة

نلاحظ من الجدول أعلاه تطور موجودات بنك الجزيرة السعودي حيث ارتفعت من 5مليون ريال سعودي سنة 2002 لترتفع بوتيرة منخفضة في السنة الموالية لتصل إلى 15 مليون ريال سعودي سنة 2006 وذلك راجع لتركيز البنك على توسيع قاعدة عملائه. وما يمكن تمثيله في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): يمثل تطور موجودات بنك الجزيرة السعودي قبل التحول

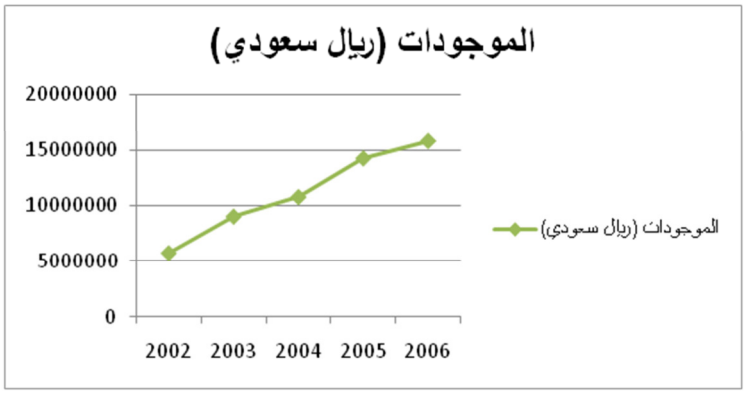

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 14.

1-2- بعد إتمام التحول: واصل البنك مختلف إجراءات التحول بداية من سنة 2006 ومازال في الوقت الحاضر يعمل على تطوير وابتكار منتجات وخدمات مصرفية تخدم الصيرفة الإسلامية ولكون السنوات الموالية للتحول مباشرة لم تعكس الأثر الواضح للتحول الكلي للبنك تم الاكتفاء بالسنوات الأخيرة أي من الفترة 2012-2018

الجدول رقم (15): تطور موجودات بنك الجزيرة السعودي بعد التحول خلال الفترة 2012- 2018

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الموجودات (ريال سعودي)	50.781.000	59.976.000	66.554.000	63.264.000	22.319.000	22.506.000	73.003.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكورة

من خلال معطيات الجدول والتي تمثل تطور موجودات بنك الجزيرة السعودي خلال الفترة 2012 – 2018، حيث نلاحظ ارتفاع إجمالي الموجودات من 50 مليون ريال سعودي سنة 2012 إلى 73مليون ريال سعودي سنة 2018 وهذا راجع لنمو وتنويع محفظة التمويل للبنك ومتانة المركز المالي للبنك الناتج عن إستراتيجية البنك القوية المطبقة خلال هذه الفترة، أما عن الانخفاض المسجل في سنة 2016 فيرجع لتبني البنك لإستراتيجية خفض الاستثمارات في تلك السنة. وللتوضيح أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك:

الشكل رقم (12): يمثل تطور موجودات بنك الجزيرة السعودي بعد التحول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 15.

من خلال معطيات الجدولين السابقين نلاحظ بأن حجم موجودات البنك بعد التحول ارتفع إلى مستويات كبرى مقارنة بفترة قبل التحول وهذا ما يعكس الأثر الإيجابي للتحول على موجودات البنك.

2- دراسة تطور حجم ودائع بنك الجزيرة السعودي: ولدراسة ذلك قبل وبعد التحول

2-1- قبل إتمام التحول (2002 – 2006): يمثل الجدول الموالي حجم الودائع لبنك الجزيرة السعودي قبل إتمام عملية التحول

الجدول رقم (16): تطور ودائع بنك الجزيرة السعودي قبل التحول خلال الفترة 2002- 2006

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
الودائع (ريال سعودي)	4.850.685	5.199.758	8.141.452	10.816.308	10.917.648

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكورة.

نلاحظ ارتفاع إجمالي المطلوبات من 4.850.685 ريال سعودي إلى 10.917.648 ريال سعودي وهذا الارتفاع ناتج لزيادة تركيز البنك على عملائه، للحفاظ على عملائه ومحاولة جذبه لعملاء جدد. وللتوضيح أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك:

الشكل رقم (13): يمثل تطور ودائع بنك الجزيرة السعودي قبل التحول

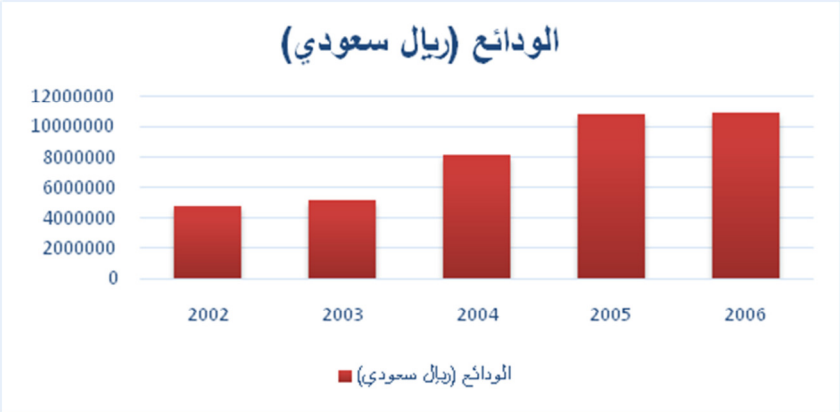

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 16.

2-2- بعد إتمام التحول: يعكس الجدول الموالي تطور حجم الودائع لبنك الجزيرة السعودي خلال الفترة 2012- 2018

الجدول رقم (17): تطور ودائع بنك الجزيرة السعودي بعد التحول خلال الفترة 2012- 2018

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الودائع (ريال سعودي)	40.675.000	48.083.000	54.559.000	49.765.000	51.206.000	51.667.000	51.804.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكورة

من خلال معطيات الجدول رقم 17 والذي يمثل تطور ودائع بنك الجزيرة السعودي بعد التحول خلال الفترة 2012 - 2018، نلاحظ ارتفاع حجم ودائع البنك طيلة الفترة من 2012 إلى غاية 2014 وذلك راجع لتحقيق البنك للنمو في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد من خلال توسيع البنك لشبكة الفروع، إلا أنه في السنة الموالية انخفض حجم الودائع انخفاضا طفيفا وذلك بسبب التقلبات الاقتصادية الحاصلة آنذاك هذا ما دفع القطاع البنكي السعودي لتدارك الوضع فقام هذا الأخير بإجراء مجموعة من التغيرات تصب في تعزيز القطاع المصرفي لجعله أكثر مرونة ومتانة من أهمها نظام حماية الودائع وهذا ما ساهم بدوره في إعادة ارتفاع حجم الودائع. وللتوضيح أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك:

الشكل رقم (14): تطور ودائع بنك الجزيرة السعودي بعد التحول خلال الفترة 2012- 2018

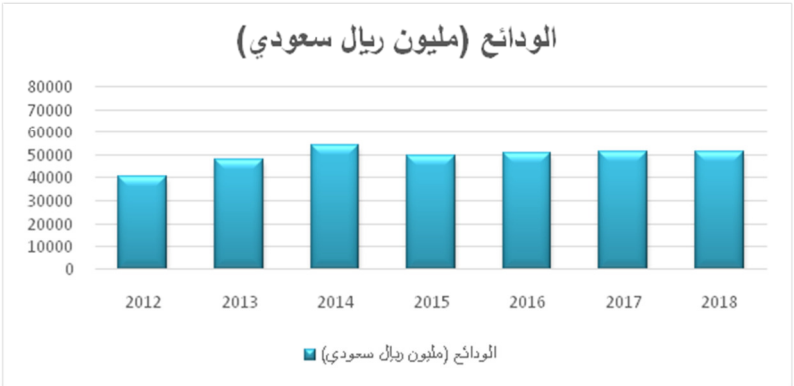

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 17.

من خلال دراستنا لتطور حجم ودائع بنك الجزيرة السعودي قبل وبعد التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، نلاحظ إرتفاع حجم الودائع بعد التحول بمستويات كبرى وهذا ما يعكس ويبين إيجابيات هذا التحول على مستوى المركز المالي للبنك.

ثانيا: دراسة أثر التحول الكلي على ربحية البنك قبل وبعد التحول

1- قبل التحول: ولدراسة ذلك تم الإستعانة بالجدول التالي

الجدول رقم (18): تطور ربحية بنك الجزيرة السعودي قبل التحول خلال الفترة 2002- 2006

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
الربحية (ريال سعودي)	59.240	93.489	187.748	874.392	1.972.295

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكورة.

من خلال الجدول نلاحظ بأن ربحية بنك الجزيرة السعودي ارتفعت من 59.240 ريال سعودي سنة 2002 لتصل إلى 1.972.295 ويرجع هذا للسياسة المتبعة من طرف البنك الذي يعمل باستمرار على زيادة حصته السوقية وتنمية مداخيله، وسيتم توضيح معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (15): تطور ربحية بنك الجزيرة السعودي قبل التحول خلال الفترة 2002-2006

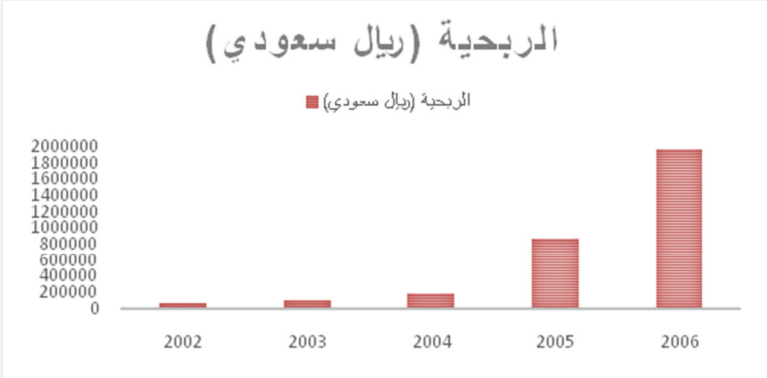

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 18.

2- بعد التحول: ولدراسة تطور ربحية البنك تم الاستعانة بالجدول التالي

الجدول رقم (19): تطور ربحية بنك الجزيرة السعودي بعد التحول خلال الفترة 2012-2018

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الربحية (مليون ريال سعودي)	500	651	572	782	872	802	1.002

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكورة

من خلال جدول تطور ربحية بنك الجزيرة السعودي بعد التحول خلال الفترة 2012 – 2018، نلاحظ ارتفاع ربحية البنك من500 مليون ريال سعودي لتصل إلى 1 مليار ريال سعودي وذلك لتطور خدمات البنك وتوسع قاعدة عملائه ونمو محفظتها التمويلية. ويمكن توضيح تطور ربحية البنك في الشكل التالي:

الشكل رقم (16): تطور ربحية بنك الجزيرة السعودي بعد التحول خلال الفترة 2012– 2018

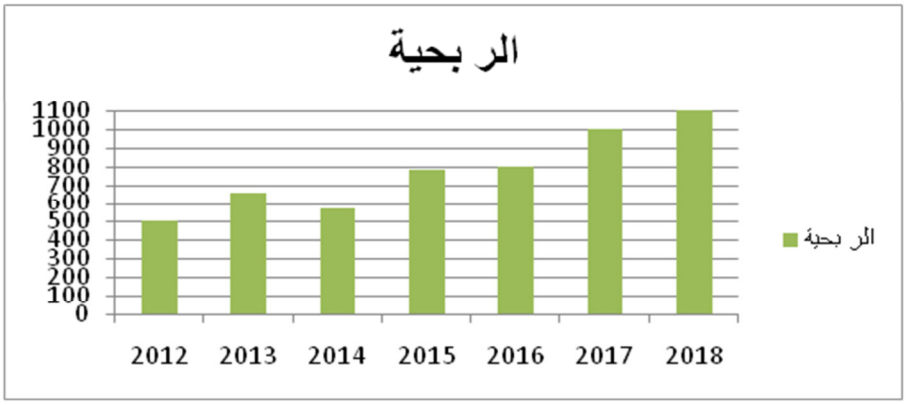

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 19.

بالرغم من كل التغيرات المالية الملاحظة على مستوى المؤشرات المالية لبنك الجزيرة السعودي، والتي كانت جلها تعكس الأثر الإيجابي للتحول الكلي على أداء البنك وذلك من خلال تحسن كل من ربحية البنك وسيولته بعد التحول وهذا ما يؤكد نجاح تجربة تحول بنك الجزيرة.

المطلب الثاني: نبذة عن بنك الشارقة الإسلامي

شهدت دولة الإمارات زيادة في عدد البنوك الإسلامية وهذا ما جعل البنوك الإسلامية تتفوق على البنوك التقليدية تحدد طريقها وسط زحم البنوك التقليدية، وبنك الشارقة الإماراتي هو أول بنك في العالم يتحول إلى بنك إسلامي.

الفرع الأول: نبذة عن بنك الشارقة الإسلامي

تم تأسيس بنك الشارقة الإسلامي عام 1975 لتقديم الخدمات البنكية التجارية للشركات والأفراد وذلك بموجب مرسوم أميري صدر عن صاحب السمو الدكتور الشيخ سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة الشارقة، لقد تم إنشاء البنك آنذاك تحت اسم "بنك الشارقة الوطني "وظل يمارس الأعمال البنكية التقليدية حتى نقطة التحول عام 2002 عندما أصبح أول بنك في العالم يتحول إلى بنك إسلامي[1].

لقد كان لخطوة التحول من النظام البنكي التقليدي إلى النظام البنكي الإسلامي أثراً إيجابياً كبيراً في نمو البنك وتعد منعطفاً هاماً في مسيرته، فالأمر لم يقتصر على هيكلة المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك لعملائه وحسب بل تم تحويل القواعد المحاسبية ونظم المعلومات لتتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، نال بنك الشارقة الإسلامي العديد من الجوائز تتمثل في:[2]

- شهادة تأكيد الجودة ضمن أفضل التقييمات على المستوى العالمي؛
- جمعية المدققين الداخليين – فرع الولايات المتحدة الأمريكية 2014؛
- أفضل بيت لهيكلة الصكوك 2013 ؛
- جائزة الشيخ خليفة للامتياز 2012 ؛
- جائزة أفضل مركز" خدمة العملاء "في الشرق الأوسط 2012 ؛
- جائزة فوربس لأقوى الرؤساء التنفيذيين في الأسواق المالية 2012 ؛

[1] -https://www.sib.ae/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8, consulté le 18 /07/2019 à 13 :02.

[2] -https://www.sib.ae/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81/%D, consulté le 18 /07/2019 à 13 :30.

– جائزة" أفضل مساهمة لبنك إسلامي "في منطقة البحر المتوسط 2012 ؛

والعديد من الجوائز المختلفة والتي تمثل لنا نقطة انطلاقة ودافع للمضي قدماً في رحلة التميز لتكون أسرة البنك بكل أفرادها الأولي في سباق النجاح .

الفرع الثاني: خطوات تحول بنك الشارقة

يعتبر بنك الشارقة أول تجربة في الخليج لتحول بنك تقليدي إلى بنك إسلامي حيث ظهرت معالم خطة تحول البنك على الوجه التالي:[1]

– التعرف على الإرادة السياسية واستصدار الموافقات الأولية اللازمة من السلطات المختصة مثل البنك الإسلامي؛

– معالجة حقوق المساهمين التي تكونت من الفرق بين الفوائد المدينة والفوائد الدائنة التي قبضها البنك قبل التحول؛

– معالجة القروض بالفائدة التي منحها البنك لعملائه قبل تاريخ التحول وإعداد العقود اللازمة لتسويتها؛

– معالجة الودائع بالفائدة التي منحها البنك لعملائه قبل تاريخ التحول وإعداد العقود اللازمة لتسويتها؛

– تدريب العاملين في البنك على أعمال الصيرفة الإسلامية؛

– إعداد المعايير والقيود المحاسبية وتحديث نظام الحاسب الآلي؛

– إعداد نماذج صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية وتكوين هيئة الرقابة الشرعية؛

– تحديد الجدول الزمني اللازم لتنفيذ التحول.

الفرع الثالث: هيئة الرقابة الشرعية ببنك الشارقة الإسلامي.

يرى البنك أن الهدف من المصرفية الإسلامية هو تجميع مدخرات المسلمين وتوجيهها إلى الاستثمار بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى المساهمة في خطط التنمية الشاملة لمجتمعاتهم، وأن الشريعة الإسلامية هي معجزة في أحكامها المتعلقة بالعمل، الربح، النفقات، الإدخار، الاستثمار والتنمية، و بما أن البنوك الإسلامية تطبق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية فإن الخدمات المصرفية الإسلامية تهدف إلى تطبيق المعاملات بشكل مناسب لتلبية طلب العميل الذي يرغب في التعامل مع بنك إسلامي وبالتالي فإن صورة البنك وسمعته تعكسان مدى الامتثال لقواعد الشريعة الإسلامية والالتزام بها بالإضافة إلى مدى الانصياع والالتزام بقرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، حيث تتولى هذه الأخيرة وقسم التدقيق الشرعي الرقابة على الخدمات المصرفية المقدمة من البنك ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

أولا:هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك الشارقة الإسلامي:

1– تعريف الهيئة: إن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية هي هيئة مستقلة وتتكون من علماء متخصصين في الفقه الإسلامي فضلا عن خبراء في الفتوى وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، توجه هذه الهيئة وتراقب وتشرف على أنشطة البنك المختلفة للتأكد من أن إدارة البنك تتبع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كافة عمليات البنك ومعاملاته، كما أن قرارات وفتاوى الهيئة إلزامية وملزمة على إدارة البنك، تقوم الجمعية العامة بتعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بناءا على ترشيح مجلس الإدارة وتتألف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مما لا يقل عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن خمسة أعضاء، وباستثناء ما سبق فإن مجلس الإدارة يقوم بتعيين الهيئة

[1] – عجيل جاسم النشمي، **تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية– المبادئ والضوابط والإجراءات–**، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية"،قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية الإسلامية، 14– 15 أفريل 2015.

الأولية للفتوى والرقابة الشرعية وهم رئيس الهيئة الأستاذ الدكتور / جاسم على الشامسي عضو الهيئة الأول الدكتور / إبراهيم على الطنيجي عضو الهيئة الدكتور /إبراهيم على المنصوري[1]

1– مهام هيئة الرقابة الشرعية ببنك الشارقة الإسلامي: تعمل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك علي[2]

– الموافقة على الجوانب الشرعية في عقد التأسيس، بنود وأنظمة عقد التأسيس فضلاً عن المناهج والسياسات التي يتبعها البنك؛

– الموافقة على الإتفاقيات والعقود المتعلقة بالمعاملات المالية للبنك؛

– إعطاء الآراء الشرعية حول المنتجات التي تم تقديمها من قبل البنك وإصدار الفتاوى حول الأسئلة والقضايا والمعاملات المقدمة إلى الهيئة؛

– متابعة عمليات البنك والتحقق من أنشطته للتأكد من أن الصفقات المبرمة هي ضمن المنتجات المعتمدة من قبل الهيئة؛

– تقديم واقتراح الحلول الشرعية الممكنة لمشاكل المعاملات المالية التي لا تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية كذلك إيجاد البدائل للمنتجات التي لا تتفق مع قواعد الشريعة؛

– توسيع نطاق المعرفة والتوجيه بالنسبة إلى الموظفين وإعداد البرامج التدريبية ذات الصلة بالمعاملات المالية الإسلامية لمساعدتهم في تحقيق التوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية ؛

– إبداء الرأي الشرعي حول البيانات المالية للبنك في نهاية السنة المالية؛

– الإعتراض على المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وتصحيحها أو إيقافها ومن ثم تنبيه القسم المختص لتفادي تكرارها يتم تقديم الإعتراض الخطي إلى مجلس الإدارة ؛

– إستعراض ومراجعة تقارير قسم الرقابة الشرعية بشأن مراجعة معاملات البنك وإلى أي مدى تلك المعاملات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة؛

– شطب الأرباح المحققة من خلال معاملات لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتحويلها إلى حسابات الهيئات الخيرية؛

– التأكد من أن توزيع الأرباح وتحمل الخسارة تحسب وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية؛

– التأكد من أن حساب الزكاة يحسب وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية ووفقاً لمعايير الزكاة حسب منظمة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وإخطار المساهمين عن فرض الزكاة للسهم الواحد والتأكد من أن توزيع موارد صندوق الزكاة يتم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛

– ممارسة الحق بفحص ومراجعة حسابات البنك والوثائق في أي وقت وطلب أية معلومات إضافية تعتقد الهيئة أنه من الضروري الحصول عليها ولها الحق في مراجعة أصول البنك وودائعه؛

– تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة للبنك يشمل رأي الهيئة عن معاملات البنك والعمليات التي تم القيام بها خلال السنة وإلى أي مدى كان التزام إدارة البنك بقرارات وتوجيهات الهيئة.

[1] - https://www.sib.ae/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81/%D8%A7% , consulté le 18 /07/2019 à 14 :56.

[2] -https://www.sib.ae/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81/%D8 ; consulté le 18 /07/2019 à 16 :10 .

ثانيا: إدارة الرقابة وقسم التدقيق الشرعي

يسعى البنك أن تصبح الإدارة الشرعية مصدرا لرضا وثقة موظفي البنك، وعملائه، ومساهميه، والمودعين، والجمهور، للمساهمة في جعل بنك الشارقة الإسلامي هو اختيارهم الأمثل حيث يعمل البنك بجد وإخلاص وتفاني لتنقية جميع أنشطته وجعلها موافقة تماما للشريعة، لذا كون إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي كإدارة مستقلة تابعة لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك، يتمثل دورها في التأكيد على الالتزام بالمعايير الشرعية في شتي معاملات المصرف والكشف المبكر عن أي خطأ وإبلا غ الإدارة به لتصحيحه وتجنب تكراره.

1- أهداف قسم الرقابة الشرعية: وتتمثل في[1]

- القيام بالرقابة والتدقيق الشرعي بطريقة فعالة وبناءة تفضي إلي تحقيق سلامة وجودة الأداء من الناحية الشرعية لجميع معاملات البنك؛
- العمل الدءوب علي زيادة وعي الموظفين والعاملين عن مفهوم المصرفية الإسلامية بصفة عامة، وزيادة المعرفة التامة بأحكام المنتجات البنكية وتكييفها الشرعي بصفة خاصة؛
- توجيه وتشجيع الموظفين للالتزام دائما بالتطبيق الصحيح للمعايير والتوجيهات الشرعية وذلك للتخلص من التطبيقات الخاطئة والغير متوافقة مع المعايير الشرعية؛

2- دور قسم الرقابة الشرعية: يعكس دور قسم الرقابة الشرعية المهام التي يقوم بها للتأكيد على الالتزام بأحكام الشريعة قبل رفع التقارير لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية[2]

- التأكد من أن جميع الأنشطة والخدمات والعقود تمت الموافقة عليها من قبل هيئة الفتوى؛
- مراجعة ملفات المعاملات عقب تنفيذها من قبل الفروع والوحدات؛
- مراجعة جميع النماذج والاتفاقيات والعقود قبل استخدامها وكذلك مراجعة آلية تطبيق كل معاملة قبل تنفيذها وذلك للتأكد من أن جميع المعاملات موافقة للمعايير والقرارات والتوصيات الصادرة من قبل هيئة الفتوى؛
- التأكد من التزام جميع الأقسام والأفرع والوحدات بالمعايير والقرارات الشرعية وفقا للنماذج والعقود والمستندات التي تمت الموافقة عليها من قبل الهيئة الشرعية؛
- مراجعة كل النماذج والآليات الصادرة عن أقسام البنك في ضوء توجيهات هيئة الفتوى؛
- إعداد البرامج والنماذج اللازمة لإجراء التدقيق الشرعي والتي تقر بصورة موثقة صحة جميع معاملات البنك؛
- إعداد تقرير دوري يقدم إلي هيئة الفتوى ليعكس بدوره النتائج والملاحظات الخاصة بالأنشطة التي تمت في فترة التقرير وتلقي توجيهات وقرارات الهيئة وإرسالها إلي إدارة البنك والإدارات المعنية؛
- المساهمة مع إدارة البنك في إيجاد بيئة مناسبة للتدقيق الشرعي السليم؛
- المشاركة في تقديم الدورات التدريبية لموظفي البنك عن المصرفية الإسلامية والأساليب الشرعية للتمويل.

[1] -https://www.sib.ae/ar/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81/%D8%A7%D9, consulté le 19 /07/2019 à 6 :10.

[2] -https://www.sib.ae/ar/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81/%D8%A7%D9, consulté le 19 /07/2019 à 6 :18.

الفرع الرابع: خدمات بنك الشارقة الإسلامي:

يقدم بنك الشارقة الإسلامي خدماته في ظل مجموعة تتمثل في

أولا– خدمات الأفراد: يقدم البنك في ظل المصرفية للأفراد خدمات تمنح للعميل امتيازات متعددة تلبي احتياجاته اليومية تتمثل[1]

1– الحسابات والودائع: فيوفر البنك خدمة إدارة احتياجاتك المصرفية بسهولة ويسر مع الحسابات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالحساب الجاري، وحساب التوفير الذي يمكن العميل من الحصول على الأرباح من خلال استثمار المدخرات بالبنك وفقا لمبدأ المضاربة وحساب حصالتي الذي يسمح بالتوفير لمستقبل الأبناء منذ ولادتهم حتى سن 18.

2– التمويل: يتم توفير مجموعة من الخدمات التمويلية والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كتمويل شراء مسكن، أو سيارة، تمويل العلاج، تمويل الأسهم....

3– التأمين: لا يهتم فقط بنك الشارقة الإسلامي بالاحتياجات المالية فقط بل يساعدكم على أن تكونوا مستعدين للأشياء غير متوقع حدوثها في المستقبل.

ثانيا– خدمات الشركات: يعمل البنك على تقديم أفضل المنتجات والخدمات المصرفية والحلول المالية العملية لعملائه من الشركات والمتمثلة في[2]

1– الإستصناع: يعتمد البنك مبدأ الإستصناع كطريقة لتمويل تلبية احتياجات التمويل الخاصة بالعملاء فيما يتعلق بالعقارات، المباني، وما إلى ذلك، يوقع بنك الشارقة الإسلامي على اتفاقية الإستصناع لبيع العقار وبعد ذلك يتم تشييد البناء وفقاً للمواصفات الخاصة بالعملاء وبتمويل من البنك ويحصل البنك على سعر البيع من العملاء على أساس الدفع الآجل، حيث يساهم البنك نسبة مساهمة نقدية كحد أدنى 40 ٪ إلى 50 ٪ من إجمالي تكاليف المشروع، مع فترة تمويل10سنوات، متضمنة سنتان من فترة البناء، وتكون طريقة السداد شهرية، فصلية، نصف سنوية أو سنوية حسب الاتفاق، مع ضرورة وجود وثيقة تأمين لصالح البنك تغطي العقار تحت الإنشاء.

2– المشاركة: هي شكل من أشكال الشراكة والتي تنتهي بملكية كاملة للشريك الذي يشتري حصة من شريك آخر في هذا المشروع يستعيدها طبقاً لآلية متفق عليها بين كل منهما، وبتطبيق هذه الآلية على تمويل العقارات، سيدخل البنك في مشاركة خلال فترة البناء مع العميل لبناء العقار بحيث تتمثل حصة العميل في المشاركة بأرضه والمساهمة النقدية، وتتمثل حصة البنك في تمويل المشروع، وبعد الانتهاء من البناء يقوم البنك بإيجار نصيبه في العقار مقابل قيمة إيجارية متفق عليها، وبشكل دوري، ونظراً لدفع قيمة الإيجار فسوف يتملك العميل نسبة مئوية متفق عليها مسبقاً من الملكية مما يؤدي إلى زيادة الملكية الخاصة بالعميل في العقار، إلى أن تصبح بالكامل للعميل عند انتهاء مدة الإيجار المتفق عليها، يشترط البنك للتمويل أن تكون ملكية حرة ومساهمة نقدية يمثل الحد الأدنى فيها 40 ٪ إلى 50 ٪ من كامل قيمة المشروع في حين تمتد فترة التمويل إلى 10 سنوات متضمنة سنتان من فترة الإنشاء.

3– الإجارة: هي شكل من أشكال تأجير العقارات المباني التجارية، وفي نهاية فترة التأجير المتفق عليها يصبح المستأجر مالكاً لتلك العقارات من خلال شرائها من المؤجر خلال أو في نهاية فترة التأجير لقاء سعر البيع المتفق عليه، تطبيقاً لما ورد وبناءاً على

[1] -https://www.sib.ae/ar/الحسابات#.XXq1wy4zbIU, consulté le 19 /07/2019 à 6 :15

[2] – https://www.sib.ae/ar/%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84-,%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%8C#.XWmNRdo3vIU, consulté le 19 /07/2019 à 9 :23.

الوعد بالإيجار يقوم البنك بشراء العقار وبعد ذلك يقوم بتأجيره حسب شروط الإيجار التمويلي، يشترط للتمويل بهذه الآلية أن تكون ملكية حرة وأن يكون الحد الأدنى للإيجار المقدم 40 ٪ إلى 50 ٪ من سعر الشراء مع فترة تمويل لا تتجاوز 8 سنوات.

3- المرابحة: تطبيقاً لهذه الآلية، فإن البنك يشتري قطعة الأرض أو العقار وفقاً للمواصفات الخاصة بالعميل ووفقاً لوعد الشراء على أساس الدفع الآجل الذي قدمه، ولهذا الغرض، يتم التوقيع على اتفاقية المرابحة ويتم نقل ملكية الأرض لقاء حصول البنك على الضمان اللازم من طرف العميل لضمان سداد الأقساط المستحقة في الوقت المناسب وفقاً لأحكام المرابحة.

ثالثا- المصرفية الاستثمارية: يمكن تقسيم المصرفية الاستثمارية ببنك الشارقة الإسلامي إلى [1]

1- الصناديق الاستثمارية: وتتمثل في

- محفظة'' ثروة ''الإسلامية: تعمل المحفظة على تحقيق عائد أعلى من المتوسط على المدى الطويل من المكاسب الرأسمالية وأرباح الدخل من خلال الاستثمار في الأوراق المالية والأسهم المتداولة في أسواق دول الخليج والأسواق العربية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- صندوق'' أميال ''للإجارة الإسلامية: يهدف الصندوق لشراء الطائرات الجديدة والمستعملة وتأجير تلك الطائرات لشركات الطيران المختلفة، وللتقليل من مخاطر هذا النوع من الاستثمار يتم التنويع في الطائرات التي يتم شراءها بالإضافة إلى اختيار مستأجرين في مواقع جغرافية مختلفة.

- صندوق الحصن للعقارات: يستثمر هذا الصندوق في العقارات التي تقوم بتدوير الدخل عبر منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بعد دراسة جيدة واستناداً إلى معايير استثمار مدروسة جيداً، كما يتم توزيع الدخل على المستثمرين كل ثلاثة أشهر.

2- الخزينة: تتمثل حلول الخزانة ببنك الشارقة الإسلامي في

- تحليل معدلات الأرباح والتحديثات: يعمل خبراء الخزينة في البنك على تحليل اتجاه معدل الأرباح على أساس يومي وأسبوعي وأيضاً على أساس شهري، تستخدم هذه التحليلات لتوجيه أقسام الأعمال المختلفة داخل البنك لاتخاذ القرار الصحيح في حساب تكلفة التمويل مع التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للأرباح بالإضافة إلى حساب تكلفة التمويل.

- إدارة الأصول والودائع: يعقد البنك اجتماعات شهرية تسمى باجتماعات" لجنة الأصول والودائع "وذلك لاستعراض ومناقشة الميزانية العمومية وإدارة أنشطة الخزينة، إلى جانب ذلك، تقوم اللجنة في اجتماعاتها باتخاذ قرارات في مختلف المسائل المتعلقة بالخطوط العريضة لإدارة وتوجيه السيولة والموافقات على حدود الائتمان بالإضافة إلى وضع السياسات والأسس التوجيهية لذلك.

- تجارة العملات الأجنبية(الشراء / البيع): يقدم البنك خدمات بيع وشراء العملات الأجنبية وذلك من خلال مختلف القنوات البنكية، يمكن للعملاء تلقي الأموال في الحسابات بالعملات الأجنبية والحصول على أسعار الصرف من خلال البنك حسب سعر الصرف السائد وفي الوقت نفسه يبيع البنك جميع العملات الرئيسية لعملائه والتي يمكن تحويلها إلى أي بلد في العالم عن طريق حوالات الشيكات البنكية والحوالات البرقية (التلكس) أو التمويل التجاري، كما يقوم البنك أيضاً بخدمة بيع وشراء العملات الأجنبية من خلال" استثمارات العملات الأجنبية لبنك الشارقة الإسلامي"، والتي هي بديلة للتجارة على الهامش، وهذا يمكّن العملاء من شراء العملات الأجنبية الرئيسية والاستفادة من تقلبات أسعارها.

- الوديعة الثابتة الخاصة: يستخدم هذا المنتج لتقديم أفضل معدلات الأرباح الممكنة للعملاء على ودائعهم الثابتة، يتوفر هذا المنتج للودائع التي تتجاوز عشرة ملايين درهم ويوفر معدلات أرباح تنافسية وفقا لظروف السوق، للاستفادة من هذا المنتج، يعمل

[1] - https://www.sib.ae/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D, consulté le 19 /07/2019 à 10 :41.

العملاء على اللجوء إلى صفقة مرابحة المعادن مع البنك، حيث يرتب البنك (بصفته وكيلاً) شراء معادن من بورصة لندن للمعادن لصالح العميل على أساس السعر الفوري وبعد ذلك يتم شراء نفس المعدن من العميل على أساس الدفع الآجل مع الربح.

الفرع الخامس: تقييم تجربة التحول لبنك الشارقة الإسلامي

يمكننا تقييم تجربة تحول بنك الشارقة الوطني التقليدي إلى بنك الشارقة الإسلامي من خلال عرض البيانات المالية للسنوات الأخيرة وذلك للوقوف على مختلف التطورات التي يشهدها البنك في الوقت الحاضر أما عن الفترة السابقة والتي كانت تسبق تحول البنك للمصرفية الإسلامية فالبنك عمد إلى إزالة كل المعلومات المالية السابقة لتحوله.

أولا: دراسة أثر التحول الكلي على سيولة البنك.

يتم التعرض لسيولة البنك من خلال عرض أصول البنك بالاستعانة بالجداول التالية:

1- دراسة تطور إجمالي أصول بنك الشارقة الإسلامي: ولدراسة ذلك تم الاستعانة بالجدول التالي

الجدول رقم (20): تطور إجمالي الأصول ببنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014- 2018.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الأصول (مليار درهم)	66.013	69.888	33.539	38.688	44.742

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكورة

نلاحظ من الجدول أعلاه تطور إجمالي الأصول من سنة 2014 إلى 2018، حيث أن إجمالي الأصول كان مرتفع في سنتي 2014 و2015 في قيم عليا لينخفض سنة 2016 وذلك نظرا لاستثمار البنك أمواله في الصناديق، كما بلغ إجمالي الأصول سنة 2018 حوالي 44,74 مليار درهم مقارنة بسنة بـ 38,68 سنة 2018 بزيادة قدرها 17 بالمائة وتأتي هذه الزيادة نتيجة للنمو القوي لكل من تسهيلات العملاء والاستثمارات. وللتوضيح أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك:

الشكل رقم (17): تطور إجمالي الأصول ببنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014- 2018.

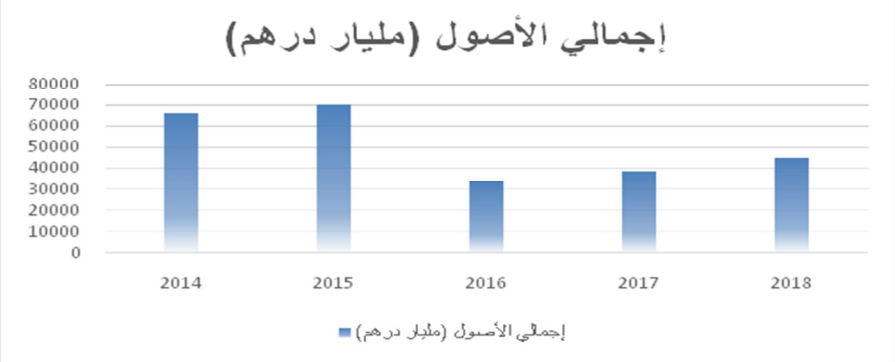

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 20.

2- دراسة تطور حجم ودائع بنك الشارقة الإسلامي بعد التحول: ولدراسة ذلك تم الاستعانة بالجدول التالي

الجدول رقم (21): تطور إجمالي الودائع ببنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014- 2018.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الودائع (مليار درهم)	14.591	12.953	18.369	66.318	62.438

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكورة.

نلاحظ من الجدول السابق تطور إجمالي الودائع ببنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014 – 2018، فنلاحظ ارتفاع إجمالي الودائع من 12.953 مليار درهم إلى 66.318 مليار درهم ويرجع تطور ودائع البنك لإستراتيجيته المتبناة لجذب العملاء والعمل على توفير مختلف الخدمات المصرفية لتلبية رغباتهم. وللتوضيح أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك

الشكل رقم (18): تطور إجمالي الودائع ببنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014–2018.

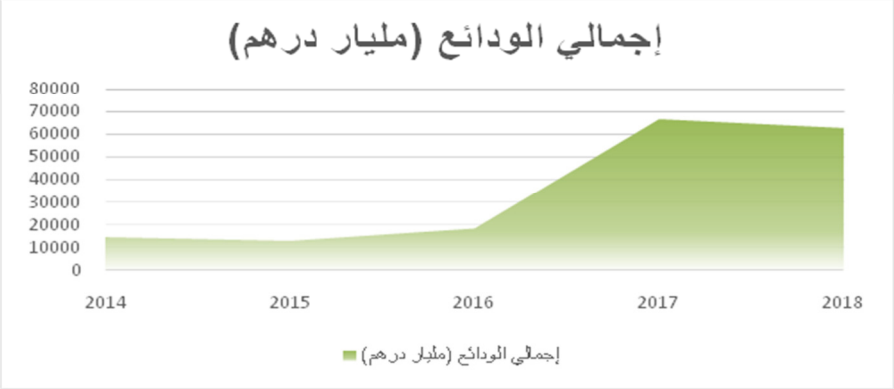

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 21.

ثانيا: دراسة أثر التحول الكلي على ربحية البنك.

ولدراسة ذلك تم الاستعانة بالجدول التالي

الجدول رقم (22): تطور صافي الربح ببنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014–2018.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
صافي الربح (مليار درهم)	377	410	463	478	510

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكورة.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ تطور أرباح بنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014 إلى غاية سنة 2018، أن أرباح البنك كانت تتراوح ما بين 377 مليون درهم إماراتي لتصل إلى 510 مليار درهم وذلك راجع لارتفاع حجم الاستثمارات في الأوراق المالية وكذلك ارتفاع إيرادات البنك، وللتوضيح أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك:

الشكل رقم (19): تطور صافي ربح بنك الشارقة الإسلامي خلال الفترة 2014–2018.

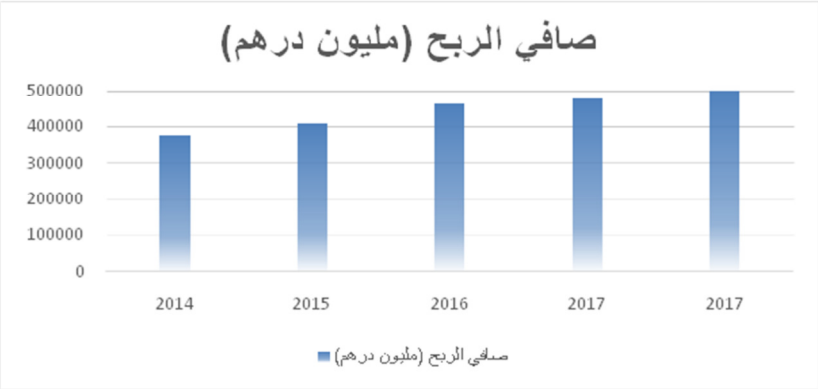

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 22.

لقد أثبتت نتائج البيانات المالية التي تم دراستها، مدى كفاءة تطبيق النظام المصرفي الإسلامي على أداء بنك الشارقة الإسلامي ونجاح تجربة تحول البنك.

المطلب الثالث: بنك الكويت الدولي (البنك العقاري الكويتي سابقا).

تتسم البنوك الإسلامية في الكويت بالأداء المتميز والإقبال الشديد عليها، مما جعلها تتفوق بجدارة على البنوك التقليدية إلى الحد الذي جعل البنوك التقليدية تتحول للعمل المصرفي الإسلامي، ويعتبر بنك الكويت الدولي (يعرف هذا البنك قبل التحول بالبنك العقاري الكويتي) أول بنك متخصص يتحول للعمل وفق الشريعة الإسلامية، كما أنه أول بنك متخصص في الكويت ومن أعرق البنوك الكويتية.

الفرع الأول: نبذة عن بنك الكويت الدولي

تأسس البنك في 13 مايو 1973 تحت إسم *البنك العقاري الكويتي* وذلك لتلبية الحاجة المتزايدة لبنك متخصص في التمويل العقاري، هدف البنك تقديم التسهيلات المصرفية للمستثمرين والمقاولين وأصحاب الأملاك الخاصة، وفي الأول من يوليو من عام 2007 تحول نظام البنك ليقوم على نظام المصرفية الإسلامية وتغير اسم البنك من العقاري ليصبح بنك الكويت الدولي.[1]

وبالإضافة إلى مساهمته في تمويل أنشطة القطاع الخاص ومشاريع الخطة التنموية في البلاد، يسعى البنك دائماً لتوفير حلول تمويلية تناسب الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل أحد الدوافع الرئيسية لمسيرة التنمية الاقتصادية في الكويت، وانتهاءً بمساهماته المستمرة في تطوير سوق العمل الكويتي، من خلال تدريب واحتضان الكوادر الوطنية المؤهلة، وفي إطار سعيه الدائم للحفاظ على المكانة التي اكتسبها خلال مسيرته الطويلة، ولضمان مواكبة آخر التطورات وأحداث ممارسات العمل المصرفي المتطور تبنى « الدولي » عام 2015 إستراتيجية شاملة تهدف إلى تطوير أنشطة أعماله من خلال مجموعة من الأهداف المدروسة بعناية، وتسعى إستراتيجية « الدولي » إلى تحسين جودة أصوله وتعظيم عوائد مساهميه وإتباع أحدث ممارسات العمل المصرفي القائمة على الابتكار والإبداع، مع ضمان الاستغلال الأمثل لأحدث الأساليب التكنولوجية، وبما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات والمنتجات المقدمة لعملائه، ويضمن مستويات ربحية متنامية ومستدامة، وليكون البنك الإسلامي المفضل في الكويت، والجهة الأكثر استقطاباً للكوادر الوطنية الماهرة، وانعكس تنفيذ الخطة الإستراتيجية الشاملة إيجاباً على التصنيف الائتماني للبنك خلال العام 2016، بحيث قامت وكالة « فيتش » بتثبيت التصنيف الائتماني للبنك عند «A+» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتثبيت القدرة الذاتية له عند درجة «bb-» ، على ضوء النتائج الإيجابية التي حققها على أكثر من صعيد، وأوضحت «فيتش» أن «الدولي» يواصل الاستفادة من البيئة التشغيلية المستقرة نسبياً في الكويت، بالرغم من التبعات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، كما أنه مازال عرضة لتباطؤ مستوى النمو الاقتصادي، إلا أنها تعتقد أن استمرار الإنفاق الرأسمالي وفقاً للخطط الحكومية سيخفض جزئياً من مستوى تلك الضغوطات، ويعتبر تثبيت ورفع تصنيفات «الدولي»، أحد المؤشرات على مدى متانة مركزه المالي وسلامة الإستراتيجية التي وضعها في ظل التحديات التي كان يشهدها السوق الكويتي في تلك الآونة، بحيث حقق خلال العامين الماضيين ومنذ بداية العام 2017 نمواً مستمراً في الأرباح وحسابات المودعين، ووديعة أرزاق ووديعة البشرى بمعدلات قياسية، تؤكد نجاحه في تحقيق الأهداف التي وضعها حتى الآن.

وحرص «الدولي» على مد جسور التعاون مع الجهات الرسمية والأهلية، للمساهمة في النهوض بالمسار الاقتصادي والتنموي للبلاد وكافة مؤسسات وهيئات المجتمع المدني، حين ضمَّن مخططه السنوية برنامجا كاملاً للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة ودعمها ورعايتها، سواء كانت ثقافية، وخيرية، ودينية، واجتماعية، وبيئية أو رياضية، ناهيك عن مساهماته التي يقدمها للقطاع الصحي ودور الرعاية الاجتماعية، ومراكز رعاية الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين وكبار السن.

[1] - https://ar.wikipedia.org/wiki/بنك_الكويت_الدولي, consulté le 26/06/2019 à 17:49.

كما تبنى «الدولي» في السنوات الأخيرة مبادرة دعم المسيرة التعليمية، من خلال المساهمة في نشر الثقافة المصرفية والمالية وتدريب الطلاب ومساعدتهم في إنجاز بحوثهم الأكاديمية، ومساهمته الفاعلة في نشر الوعي بأساسيات العمل المصرفي الإسلامي، من خلال الندوات والمحاضرات والورش التدريبية التي يقوم بتنظيمها أو رعايتها، ضمن جهوده الرامية للمساهمة في رفع مستويات الشمول المالي في الكويت، وساهم كل ما سبق في حصول «الدولي» على جائزة « درع التميز الذهبي في مجال المسؤولية الاجتماعية » للعامين 2015 و2016، من المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية، كما حصل أيضاً على « جائزة المسؤولية الاجتماعية » من « بانكر ميدل ايست » لعامي 2015 و 2016.[1]

الفرع الثاني: مراحل التحول الكلي لبنك الكويت الدولي

يمكن تلخيص أهم مراحل التحول للعمل البنكي الإسلامي في بنك الكويت الدولي كالتالي:[2]

– في عام 2003 تقدم البنك العقاري الكويتي (سابقاً) بطلب إلى بنك الكويت المركزي بشأن رغبته في التحوّل إلى بنك يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

– صدر القانون رقم 30 لسنة 2003 بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم 32 لسنة 1968، والمتعلق بتنظيم المهنة المصرفية في الكويت، وشملت إضافة شروط وقواعد وإجراءات تحوّل البنوك الكويتية التقليدية إلى بنوك تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

– خلال عام 2003 وافقت الجمعية العمومية غير العادية من حيث المبدأ، على تعديل كل أنشطة البنك المصرفية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي بما يتفق والقواعد القانونية المتضمنة لذلك، وأرسل القرار إلى بنك الكويت المركزي تزامناً مع صدور قانون المصارف الإسلامية والعمل به.

– خلال عام 2004 تم الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي المبدئية، على طلب البنك العقاري الكويتي بالتحوّل الكلي إلى العمل المصرفي الإسلامي، بحيث يلتزم خلالها البنك العقاري الكويتي باستيفاء متطلبات خطة التحوّل والبرنامج الزمني لذلك، كما طلب بنك الكويت المركزي عدم البدء بممارسة النشاط المصرفي الإسلامي للبنك قبل تسجيله في سجل البنوك الإسلامية.

–خلال عامي 2005 و2006 تمت الموافقة من قبل بنك الكويت المركزي، على تمديد فترة صلاحية التحوّل لحين استيفاء كل متطلبات التحوّل.

– خلال شهر ديسمبر من عام 2006 صدرت الموافقة على التحوّل الشامل، والبدء بالإجراءات القانونية المحققة لذلك، كما عقدت الجمعية العمومية العادية وغير العادية لإقرار تعديلات التحوّل.

– صدر المرسوم الأميري في 20 مايو 2007 باعتماد التحوّل للعمل، وفقاً للشريعة الإسلامية وتغيير اسم وشعار البنك.

– في 17 يونيو 2007 صدر قرار محافظ البنك المركزي، بشأن إجراءات تفعيل المرسوم الأميري القاضي بشطب «البنك العقاري الكويتي» من سجل البنوك، وقيده باسم «بنك الكويت الدولي» في سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي، وأن يبدأ العمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في 1 يوليو 2007.

[1] -https://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=79e3e42a-ad97-47c0-8cbb-03775f7e9fc6 , consulté le 26/06/2019 à 18:09.

[2] -https://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=79e3e42a-ad97-47c0-8cbb-03775f7e9fc6 , consulté le 26/06/2019 à 18:25.

الفرع الثالث: هيئة الرقابة الشرعية لبنك الكويت الدولي.

تقع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بنك الكويت الدولي في موقع على نفس مستوى مجلس الإدارة وأسفل الجمعية العمومية، وبالتالي فهي في موقع أعلى من الإدارة التنفيذية في البنك وذلك بموجب المادتين 7 و8 من النظام الأساسي لبنك الكويت الدولي «تعتبر هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بنك الكويت الدولي هي صاحبة القرار في إعداد الإرشادات الشرعية وصياغة القرارات الشرعية للبنك والإشراف على أنشطة البنك للتأكد من أن أنشطة البنك وعقوده وعملياته ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، وتعتبر قرارات الهيئة الشرعية في البنك ملزمة لإدارة البنك ».[1]

أولا– أعضاء هيئة الرقابة لدى بنك الكويت الدولي: تتكون هيئة الرقابة من مجموعة من الأعضاء الحاليين وهم.[2]

- الشيخ الدكتور خالد مذكور المذكور؛
- الشيخ الدكتور مصطفى حسن الزلزلة؛
- الشيخ الدكتور علي محمد حجي الجدي؛
- الشيخ الدكتور عبد العزيز خليفة القصار.

ثانيا– مهام هيئة الرقابة لدى بنك الكويت الدولي: تلتزم هيئات الفتوى والرقابة الشرعية بالأحكام المتفق عليها بين الفقهاء وعند الاختلاف تختار كل هيئة ما تراه مناسبا ومحققا للمصلحة، وإذا لم يكن في الموضوع المطروح حكم سابق للفقهاء تفتي الهيئة فيه باجتهادها كما تقترح حلولا شرعية لإيجاد بدائل للمنتجات المخالفة لقواعد الشريعة بالتعاون مع الأجهزة المتخصصة في البنك ومن أهم المهام ما يلي[3]

- اجتماع هيئة الرقابة الشرعية والحرص على عقد اجتماع ما بين فترة وآخرى على مدار العام؛
- مناقشة وبحث كافة الإجراءات والأعمال التي يقوم بها، وطرحها أمام أعضاء الهيئة لأخذ المشورة والرأي القانوني والشرعي في كافة التعاملات والعقود والاتفاقيات وغيرها من الخطوات؛
- استعراض الاستفسارات والإشكاليات المتعلقة بالعمل ووضع الحلول المناسبة لها؛
- تقديم خدمات وتسهيلات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- كل منتج من منتجات الصيرفية الإسلامية يمر عبر مجموعة من إجراءات مراجعة الالتزام بأحكام الشريعة من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

الفرع الرابع: الخدمات التي يقدمها بنك الكويت الدولي.

تتسم الخدمات المقدمة من « الدولي » بشموليتها، وذلك من خلال تقديم حلول مبتكرة وحديثة تتسم بالمرونة، وتتناسب مع احتياجات العملاء على اختلافها، بحيث أن خطة البنك تركز على تحسين وتطوير المنتجات والخدمات التي يقدمها لعملائه، لتناسب متطلباتهم وظروف السوق.

أولا– خدمات شخصية: يحرص بنك الكويت الدولي على تقديم خدمات من شأنها مساعدة عملاءه في إدارة وضبط أمورهم المالية بكفاءة وبطريقة تتلاءم مع متطلبات المتعاملين وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

---

[1] – https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/84001/27-12-2009- , consulté le 26/06/2019 à 18:37.

[2] - https://www.kib.com.kw/home/Personal/about-us/Disclosures/Disclosure-on-the-Resolutions-of-the-Ordinary-General-Assembly-Meeting-of-Kuwait-International-Bank-s-Shareholders-for-the-Year-Ending-31-12-2016-.html, consulté le 26/06/2019 à 18:40.

[3] - https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/84001/27-12-2009, consulté le 26/06/2019 à 18:52.

1- الحسابات: يقدم بنك الكويت الدولي مجموعة واسعة من الحسابات التي تناسب جميع الاحتياجات المصرفية، فسواء أردت الحصول على أرباح مجزية على المدخرات أو أردت فتح حساب فالبنك يقدم مجموعة من الحسابات التي تلبي المتطلبات.[1]

2- البطاقات الإئتمانية: يقوم البنك بتوفير مجموعة من البطاقات الإئتمانية التي تلبي الإحتياجات المالية تناسب أسلوب الحياة، كما تقدم جميع هذه البطاقات باقة حصرية من المزايا والعروض التي تمكن الإستفادة منها محليا وعالميا.[2]

3- التمويل: من خلال حلول البنك الشاملة يمكنك تحقيق أهدافك، من خلال توفير إمكانية شراء سيارة، أثاث، إلكترونيات، وكل ما تحتاجه بكل راحة وسهولة من خلال المرابحات.[3]

4- الإستثمار: إذا كنت ترغب بالحصول على أرباح مجزية على ودائعك، فإن الودائع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية هي كل ما تبحث عنه، ولذلك استثمر أموالك في أي من الودائع وسيتم إيداع الأرباح في الحساب حسب فترة الاستثمار المختارة.[4]

ثانيا- خدمات الأعمال: يحرص بنك الكويت الدولي على تلبية احتياجات الأعمال وذلك عن طريق توفير مجموعة من المنتجات، والخدمات، والتمويلات اللازمة لتلبية الاحتياجات.

1- المنتجات: يطرح بنك الكويت الدولي نوعين من البطاقات التجارية وهما بطاقة الإيداع النقدي وبطاقة الاستفسار عن الرصيد لتمكين عملائه من الإيداع النقدي، أو الاستفسار عن حساباتهم أون لاين، بالإضافة إلى الحساب تحت الطلب والذي تم تصميمه لتلبية احتياجات الأفراد والشركات ويقدم مزايا التوفير والاستثمار في آن واحد مع وإمكانية فتح الحساب بالدينار الكويتي أو غيره من العملات الأجنبية الرئيسية.[5]

2- التمويل: يقوم البنك بتوفير التمويل بهدف توفير كافة الاحتياجات التمويلية للأفراد والشركات، من خلال تمويل مواد البناء، والتمويل العقاري (يتمتع البنك بخبرة عريقة في مجال التمويل العقاري تقارب أربعة عقود، ويقوم البنك بتمويل كافة الاحتياجات العقارية لعملائه من خلال منتجات متعددة تتمثل في المرابحة والإجارة والإستصناع وتمويل شراء العقارات الاستثمارية والتجارية والسكنية إضافة إلى تمويل إنشاء العقارات من خلال عمليات الإستصناع)، وتمويل المشاريع (يوفر كافة الاحتياجات التمويلية من خطابات الضمان وفتح الاعتمادات وتمويل العقود وتمويل الإجارة والمركبات والمعدات وتمويل مستلزمات مواد الإنتاج والبناء، بالتوافق مع الصيغ الشرعية، كما يتولى قسم التقييم لدى البنك مسؤولية متابعة تنفيذ تلك المشاريع بصورة دورية مما يضمن جودة الأداء وتحقيق أفضل النتائج للمشروع.) [6]

3- الخدمات: كما يوفر البنك مجموعة من الخدمات الشاملة والمتكاملة تتمثل في الخدمات التالية. [7]

- إدارة أملاك الغير: خدمات شاملة ومتكاملة لمختلف أنواع العقارات، أنشأت هذه الخدمة من أجل توفير حلول شاملة في مجال إدارة الممتلكات وتقديم خدمات مميزة في هذا المجال، كما تقدم إدارة أملاك الغير خدمات خاصة بأسعار تنافسية مثل تسويق وإدارة الأملاك، خدمة دفع الإيجار عبر الأنترنت، إعداد التقارير المحاسبية، خدمات الصيانة، خدمات قانونية.

- التقييم العقاري: يعتمد قسم التقييم العقاري بالبنك على أسس ومبادئ التقييم العلمية والعملية لتقييم العقارات، حيث تتم معاينة العقار والمنطقة المحيطة به ودراسة سوق العقار بشكل تفصيلي، وذلك بهدف الوقوف على القيمة السوقية العادلة للعقار.

---

[1] - https://www.kib.com.kw/home/Personal/Bank/accounts.html, consulté le 26/06/2019 à 19:04.

[2] -https://www.kib.com.kw/home/Personal/Crads/credit-cards.html, consulté le 26/06/2019 à 19:23.

[3] - https://www.kib.com.kw/home/Personal/islamic-finance/Murabaha.html, consulté le 26/06/2019 à 19:44.

[4] - https://www.kib.com.kw/home/Personal/Invest/Deposits.html, consulté le 26/06/2019 à 20:02.

[5] - https://www.kib.com.kw/home/Business/Soultions/Products/Tojjar-Card.html, consulté le 26/06/2019 à 20:15.

[6] - https://www.kib.com.kw/home/Business/Finance/Finance.html, consulté le 26/06/2019 à 20:22.

[7] - https://www.kib.com.kw/home/Business/Services/Services.html, consulté le 26/06/2019 à 20:29.

-التمويل العقاري: يتمتع البنك بخبرة عريقة في مجال التمويل العقاري مقاربة أربعة عقود، ويقوم البنك بتمويل كافة الاحتياجات العقارية لعملائه من خلال منتجات متعددة تتمثل في المرابحة والإجارة والإستصناع وتمويل شراء العقارات الاستثمارية والتجارية والسكنية إضافة إلى تمويل إنشاء العقارات من خلال عمليات الإستصناع.

ويتم تقديم هذه الخدمات عن طريق شبكات إتصال إلكترونية متطورة بهدف توفير حلول تمويلية للمتعاملين.

الفرع الخامس: تقييم تجربة التحول الكلي لبنك الكويت الدولي

للوقوف على الأداء المالي لبنك الكويت الدولي، سنقوم بدراسة موجودات ومطلوبات البنك، بالإضافة إلى صافي الأرباح التي حققها البنك خلال الأربع سنوات الأخيرة أي بعد التحول، لأنه قبل التحول لم نتمكن من الحصول على المعلومات المالية للبنك بسبب شطب البنك من قائمة البنوك التقليدية وتسجيله مع البنوك الإسلامية.

أولا: دراسة تطور حجم أصول بنك الكويت الدولي

من أجل معرفة تطور أصول تم إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (23): تطور حجم أصول بنك الكويت الدولي خلال الفترة 2015– 2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
إجمالي الأصول (دينار كويتي)	1.687.028	1.827.907	1.897.816	2.081.213

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بنك الكويت الدولي، على الرابط التالي

https://www.mubasher.info/markets/BK/stocks/KIB/financial-statements، يوم 25/06/2019

من خلال معطيات الجدول والذي يدرس تطور أصول بنك الكويت الدولي خلال الفترة 2015 – 2018، فنلاحظ ارتفاع إجمالي الأصول من قيمة 1.687.028 دينار كويتي 2.081.213 دينار كويتي وهذا ما يعكس متانة المركز المالي للبنك الذي تدعمه إستراتيجية البنك القوية المطبقة خلال هذه الفترة، وهذه الزيادة ناتجة عن نمو محفظة تمويل البنك بالإضافة إلى نمو محفظة الاستثمار. وللتوضيح أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك:

الشكل رقم (20): تطور حجم أصول بنك الكويت الدولي خلال الفترة 2015–2018.

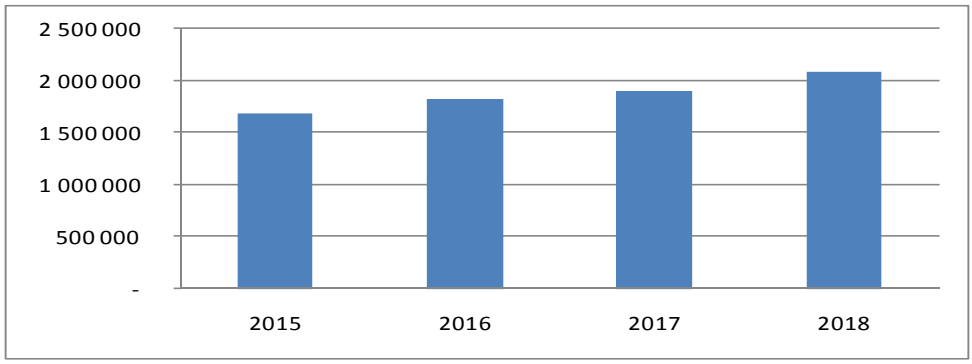

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 23.

ثانيا: دراسة تطور حجم مطلوبات بنك الكويت الدولي

من أجل معرفة تطور مطلوبات البنك تم إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (24): تطور إجمالي مطلوبات البنك خلال الفترة 2015– 2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
إجمالي المطلوبات (دينار كويتي)	1.444.370	1.579.055	1.640.762	1.813.791

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بنك الكويت الدولي، على الرابط التالي:

https://www.mubasher.info/markets/BK/stocks/KIB/financial-statements، يوم 25/06/2019

من خلال معطيات الجدول والذي يدرس تطور إجمالي أصول بنك الكويت الدولي خلال الفترة الزمنية 2015 – 2018، فنلاحظ ارتفاع إجمالي المطلوبات من 1.444.370 دينار كويتي إلى 1.813.791 دينار كويتي وهذا الارتفاع ناتج لزيادة تركيز البنك على عملائه، للحفاظ على عملائه ومحاولة جذبه لعملاء جدد. وللتوضيح أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك:

الشكل رقم (21): تطور إجمالي مطلوبات بنك الكويت الدولي خلال الفترة 2015–2018.

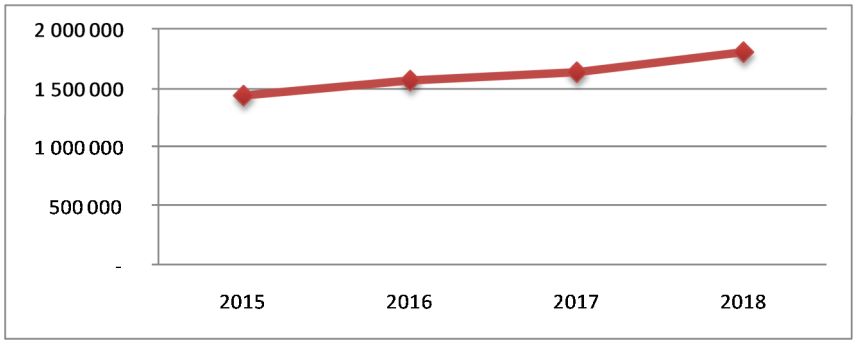

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 24.

ثالثا: دراسة تطور أرباح بنك الكويت الدولي.

من أجل دراسة ربحية بنك الكويت الدولي تم إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (25): تطور أرباح البنك خلال الفترة 2015–2018.

السنوات	2015	2016	2017	2018
الربح (دينار كويتي)	4.650	5.246	3.328	4.267

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بنك الكويت الدولي، على الرابط التالي:

https://www.mubasher.info/markets/BK/stocks/KIB/financial-statements، يوم 25/06/2019

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن أرباح بنك الكويت الدولي كانت مرتفعة خلال سنة 2015 و2016 حيث بلغت أقصى قيمة لها وهي 5.246 دينار كويتي وذلك راجع لتحسن إيرادات البنك، لتنخفض في السنة الموالية إلى 3.328 دينار كويتي نتيجة انخفاض أسعار البترول، لتعاود الارتفاع في سنة 2018 إلى 4.267 دينار كويتي ولفت هذا أن الإيرادات التمويلية للبنك ككل قد ارتفعت. وللتوضيح أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك:

الشكل رقم (22): تطور أرباح بنك الكويت الدولي خلال الفترة 2015– 2018

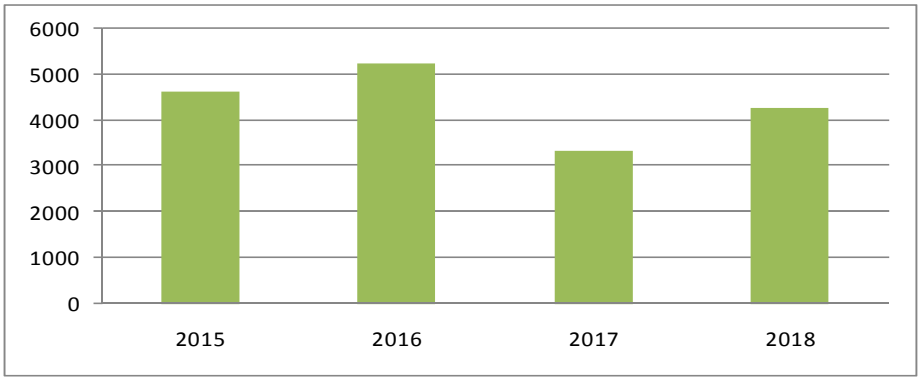

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 25.

أبرزت البيانات المالية التي تمت دراستها وأظهرت نتائجها مدى كفاءة تطبيق النظام المصرفي الإسلامي على أداء البنك، كما أثبتت النتائج بجدارة نجاح تجربة تحول بنك الكويت الدولي بالرغم من صعوبتها لكون البنك سابقا مختص بالقطاع العقاري قبل أن يتحول إلى نظام مصرفي إسلامي شامل.

المبحث الثالث: نماذج التحول الجزئي للبنوك التقليدية.

يوجد عدد معتبر من البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي أقدمت على التحول إلى عالم المصرفية الإسلامية من خلال مداخل تعددت أشكالها وأهدافها، فمنها من بدأت بتقديم خدمات الصناديق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومنها من قام بتوفير منتجات مصرفية إسلامية قدمت جنبا إلى جنب مع المنتجات التقليدية ومنها من فتح نوافذ ووحدات إسلامية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى عرض تجربتي بنك المشرق الإماراتي والبنك التجاري السعودي، بالإضافة إلى تجربة الجزائر في مجال فتح النوافذ الإسلامية.

المطلب الأول: بنك المشرق الإماراتي

يعتبر بنك المشرق الإماراتي من أكبر البنوك في العالم، كما أنه نال جائزة أفضل بنك في الإمارات سنة 2003، ولهذا فقد تم إختيار هذا البنك لدراسة وتقييم تجربته في التحول الجزئي إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: نبذة عن بنك المشرق الإماراتي

يعتبر أول بنك خاص تم إنشاؤه في دولة الإمارات العربية المتحدة ويرجع تأسيسه إلى سنة 1967 م، كما تميزت مسيرة هذا البنك بالنجاح في القطاع المصرفي وذلك من خلال تقديمه لأفضل الخدمات والحلول المصرفية المبتكرة إلى عدد كبير من العملاء من أفراد وشركات ومؤسسات وحرصه على توفير هذه الخدمات والحلول المصرفية من خلال مجموعة مبتكرة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المميزة لعملائه، كما يعتبر بنك المشرق من أكبر المؤسسات المالية الوطنية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة إلى جانب تواجده المتنامي في بلدان المنطقة مثل قطر والبحرين ومصر والكويت ودول أخرى حول العالم.

ويستمر البنك في مسيرة تطوره وتحقيق الإنجازات على مستوى الدولة والمنطقة ككل وذلك من خلال نتائجه المالية التي تعكس التزام البنك وحرصه على تزويد القطاع المصرفي بخدمات وحلول مصرفية تعد الأولى من نوعها وتتناسب مع الاحتياجات المتنامية للعملاء، كما له شبكة فروع واسعة تمتد من مختلف أنحاء الإمارات إلى جانب مراكز خدمة العملاء المتوزعة في أهم المناطق

الحيوية في الإمارات وشبكة أجهزة الصراف الآلي، و12 مكتب تمثيلي في تسعة بلدان خارج الدولة بما فيها أوروبا والولايات المتحدة وآسيا وإفريقيا.[1]

هذا ما جعله يتوج بالعديد من الجوائز وخصوصا في السنوات الأخيرة من أهمها ما يلي:[2]

- سنة 2003: نال البنك جائزة أفضل بنك في دولة الإمارات من قبل مجلة ذي بانكر؛
- سنة 2010: تحصل على جائزة أفضل نافذة خدمات إسلامية من قبل مجموعة جوائز المال والأعمال؛
- سنة 2011: تحصل على جائزة أفضل نافذة خدمات إسلامية من قبل جوائز بانكر ميدل ايست للقطاع المصرفي؛
- سنة 2014: نال جائزة أفضل بنك إقليمي للخدمات المصرفية للأفراد من قبل جوائز بانكر للقطاع المصرفي؛
- سنة 2015: نال جائزة أفضل مزود مبتكر للحلول المصرفية الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة ضمن جوائز جلوبال بانكينج أند فاينس ريفيو؛
- سنة 2016: أما عن هذه السنة فقد كانت حافلة بحصول البنك على العديد من الجوائز كجائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية الرقمية في دولة الإمارات، أفضل تطبيق مصرفي عبر الموبايل في دولة الإمارات، أفضل بنك في الابتكار، أفضل بنك للتمويل العقاري، أفضل برنامج ولاء للعملاء وكذلك حصوله على جائزة أفضل بطاقة ائتمانية وأفضل بطاقة دفع مطورة من قبل العديد من المجلات الاقتصادية.

كما أن رؤية البنك تتمثل في تعزيز موقع البنك الريادي، ويكون بنك المشرق أكثر تطورا وتقدما في إتاحة وتمكين الفرص والإمكانات المبدعة لعملائه.[3]

الفرع الثاني: مراحل التحول البنكي لبنك المشرق الإماراتي

يمكن تلخيص أهم مراحل التحول للعمل البنكي الإسلامي في بنك المشرق الإماراتي كالتالي:

– في سنة 2006: بدأ البنك بتقديم خدمات ومنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال إنشاء شركة مستقلة تابعة له برأس مال قدره 500 مليون درهم تحت اسم « **البدر للخدمات المصرفية الإسلامية** » وهي شركي البدر للتمويل الإسلامي (الحائزة على ترخيص من قبل البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة كشركة للتمويل الإسلامي)، إلى جانب إطلاق منتجات مصرفية إسلامية تحمل إسم العلامة التجارية « **زالبدرس** » من خلال نافذة مالية منفصلة ضمن بنك المشرق، وقد أطلقت كلتا المبادرتين خلال العام، وافتتحت شركة البدر للتمويل الإسلامي فرعها الأول في شهر ديسمبر، وحرص البنك على أن تكون الميزانية العمومية للتمويل الإسلامي والإيرادات والمصاريف منفصلة بشكل كامل عن تلك الخاصة بالخدمات المصرفية التقليدية، ولديهم مجلس شرعي يضم في عضويته فقهاء معرفون لا تقتصر مهامهم على اعتماد مختلف المنتجات والخدمات وإنما أيضا الإشراف على ضمان توافق جميع السياسات والإجراءات مع الشريعة الإسلامية.[4]

– في سنة 2009: نتيجة الطلب المتزايد على الأدوات المالية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، أعلن « بدر الإسلامي » عن إطلاق « صندوق بدر الإسلامي للدخل » والذي اعتبر أول صناديق الاستثمار على المستوى الإقليمي، حيث أن كافة

[1] - https://www.mashreqbank.com/uae/ar/about-us/home, consulté le 19/06/2019 à 20:51.

[2] - https://www.mashreqbank.com/uae/ar/about-us/awards-accolades/awards, consulté le 19/06/2019 à 23:05.

[3] - https://www.mashreqbank.com/uae/ar/about-us/vision-mission-values, consulté le 20/06/2019 à 10:15.

[4] - التقرير السنوي لبنك المشرق الإماراتي، 2006، ص 10.

استثمارات هذا الصندوق تتم بموافقة هيئة الرقابة الشرعية لبدر الإسلامي وهو أول الصناديق الإسلامية ذات الدخل الثابت، وقد اعتمد الصندوق بشكل أساسي على الاستثمار في الصكوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[1]

– في سنة 2010: بعد النجاح الذي حققه « بدر الإسلامي » وبعد التزايد المستمر في الطلب على المنتجات والخدمات المصرفي الإسلامية، قررت إدارة بنك المشرق التحول للعمل المصرفي الإسلامي من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية، وذلك عن طريق إنشاء قسم أو إدارة خاصة بتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية عبر 58 من فروعها التقليدية التي تعمل بشكل مستقل عن البنك الرئيسي وتخضع لرقابة هيئة شرعية وذلك تحت اسم « المشرق الإسلامي ».[2]

الفرع الثالث: هيئة الرقابة الشرعية لبنك المشرق الإماراتي

قام بنك المشرق الإماراتي بإنشاء هيئة رقابة شرعية والتعاون مع المدققين خارجيين لضمان امتثال البنك إلى كافة معاملات أحكام الشريعة الإسلامية.

« المشرق الإسلامي » هو قسم التمويل الإسلامي لدى بنك المشرق، ويعتبر نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية التي توفر للعملاء مجموعة متكاملة من المنتجات والحلول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وإن جميع المنتجات والحلول التي يتم تقديمها تتمحور حول العميل وتحقق مصالحه، وتلتزم بأفضل الممارسات في السوق، وفي الوقت ذاته فإن البنك يضمن أعلى مستويات الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ولتحقيق ذلك، فيتم عمل البنك مع نخبة من كبار علماء الشريعة المتخصصين في مجال التمويل الإسلامي، والذين يشرفون في كل خطوة من خطوات تطوير المنتجات الإسلامية لدى البنك والعقود المرتبطة بها.

وبتوجيه هؤلاء العلماء الأفاضل وإشرافهم، إلى جانب إجراءات الحوكمة القوية التي يتم تطبيقها في البنك بهدف ضمان الوفاء بالالتزام الذي قطعوه لعملائهم لتزويدهم بحلول مصرفية تتفق ومبادئ التمويل الإسلامي والشريعة الإسلامية.[3]

أولا– أعضاء هيئة الرقابة لدى بنك المشرق الإماراتي: تتكون هيئة الرقابة من مجموعة من الأعضاء هم.[4]

– رئيس الهيئة: الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع وهو عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ومستشار بالديوان الملكي السعودي، كما يقدم المشورة للحكومة السعودية وعامة الجمهور في جميع مسائل الشريعة الإسلامية

وهو نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وهي الهيئة الأكثر احتراما على مستوى العالم في إصدار المعايير الشرعية المحاسبية، كما شغل منصب رئيس محاكم مكة المكرمة وعضوية مجلس القضاء الأعلى في المملكة العربية السعودية وعضو في مجلس الفقه الإسلامي في مجمع الفقه الإسلامي في جدة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

كما يعمل مستشارا للشؤون المصرفية الإسلامية في العديد من البنوك والمؤسسات المالية، ومنها (بنك الشامل في البحرين، البنك الأهلي التجاري، بنك الرياض، بنك البلاد، البنك السعودي البريطاني، شركة ساب تكافل، البنك السعودي للاستثمار)

– الأعضاء: تتكون هيئة الرقابة في بنك المشرق الإماراتي من عضوين رئيسيين هما

– الشيخ نظام محمد صلاح اليعقوبي: من أبرز الشخصيات وأكثرها تأثيرا في قطاع التمويل الإسلامي، يحمل شهادة الدكتوراه في القانون الإسلامي ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد والدين المقارن من جامعة ماكفيل في كندا، وعضو هيئة الرقابة الشرعية لهيئة

[1] – التقرير السنوي لبنك المشرق الإماراتي، 2009،ص 10.

[2] – التقرير السنوي لبنك المشرق الإماراتي، 2010، ص20.

[3] - https://www.mashreqb1ank.com/bahrain/ar/about-us/company-information/corporate-governance/shariah-board, consulté le 20/06/2019 à 13:45.

[4] https://www.mashreqb1ank.com/bahrain/ar/about-us/company-information/corporate-governance/shariah-board, consulté le 20/06/2019 à 13:55.

المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما أنه عضو مجلس إدارة في أكثر من 50 مؤسسة مالية كخبير ومستشار شرعي (بنك أبو ظبي الإسلامي، بنك باركليز، بي إن بي باريبا، بنك كريدي أغريغول التجاري الاستثماري، مؤشر داو جونز الإسلامي، بنك HSBC، قسم الأمانة الإسلامي، بنك لويدز تي إس بي، سيتي بنك، بنك ستاندرد تشارترد، بنك الهلال).

– الدكتور محمد القارئ: يحمل شهادات في الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا، أستاذ الاقتصاد الإسلامي والرئيس السابق لمركز بحوث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية، كما أنه عضو نشط في مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وعضو هيئة الرقابة الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأيضا عضو في عدد من الهيئات واللجان الشرعية في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا والولايات المتحدة (داوجونز، سوق الصناديق الإسلامية العالمية، سيتي بنك الإسلامي الاستثماري، بنك مريل لينتش، البنك السعودي الأمريكي، بنك HSBC، بنك ستاندرد تشارترد).

الفرع الرابع: الخدمات التي يقدمها بنك المشرق الإماراتي.

يعد بنك المشرق الإماراتي أول بنك في الإمارات يقدم الخدمات المصرفية الفورية عبر قنوات رسمية لتلبية جميع احتياجات العملاء المختلفة، فهو يقدم خدمات مصرفية تقليدية وخدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تتمثل في الخدمات التالية:

جدول رقم (26): الخدمات المقدمة في بنك المشرق الإماراتي.

المشرق الإماراتي	المشرق الإسلامي
خدمات الأفراد	**خدمات الأفراد**
يؤمن بنك المشرق بأهمية تقديم حسابات من شأنها مساعدة عملاءه في إدارة وضبط أمورهم المالية بكفاءة وبطريقة تتلاءم مع متطلبات التعاملات اليومية للمتعاملين وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي: **1– الحساب والودائع:** يوفر البنك مجموعة من الحسابات من شأنها المساعدة في إدارة وضبط الأمور المالية بكفاءة وبطريقة تتلاءم مع متطلبات المعاملات اليومية، كالحساب الجاري، حساب التوفير الأساسي، بالإضافة إلى الودائع الثابتة والودائع غير الثابتة. **2– حساب العملات الأجنبية:** من خلال هذا الحساب يتمكن المتعاملين من فتح حساب بالعملات الأجنبية، والتحويل السريع للعملات وكذلك الصرف النقدي للعملات الأجنبية. **3– القروض:** يقدم بنك المشرق مجموعة من القروض الشخصية لمواكبة الاحتياجات من السيولة النقدية سواء المخطط لها أم الطارئة، ولذلك تم وضع أنواع مختلفة من القروض لتلبية مختلف احتياجات طالبي التمويل، كقروض شخصية للمقيمين، قروض المستجدون في الإمارات للعمل، القرض الشخصي للمتقاعدين في الإمارات، قروض توحيد الديون، تحويل القرض الشخصي. **4– التأمين:** يلعب التأمين دورا أساسيا في جميع مراحل التخطيط المالي والعيش برفاهية، فخدمة التأمين تساعد على حماية الحاضر وفي نفس الوقت تأمين المستقبل وعلى ضوء ما سبق يقدم البنك مجموعة من الحلول المصممة خصيصا لتتناسب مع احتياجات الأفراد والمتمثلة في التأمين على الحياة، مخطط الإدخار، والتأمين العام.	يؤمن بنك المشرق بأهمية تقديم حسابات من شأنها مساعدة عملاءه في إدارة وضبط أمورهم المالية بكفاءة وبطريقة تتلاءم مع متطلبات التعاملات اليومية للمتعاملين وتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي: **1– الحسابات:** يهدف المشرق الإسلامي إلى مواكبة وتحقيق المتطلبات المصرفية المنتظمة من خلال توفير مجموعة من الحسابات مباشرة ومربحة ومثمرة تأتي استكمالا لمجموعة واسعة من المزايا للعمليات المصرفية اليومية ا المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تلبي تطلعات المتعاملين، كحساب توفير المضاربة، حساب استثمار المضاربة محدد المدة، حساب وكالة الودائع. **2– صرف العملات الأجنبية والتحويلات المالية الدولية:** تمكن هذه الخدمة الحصول على النقود بالعملة المفضلة لدى العميل كلما احتاج إليها من خلال الصرف النقدي للعملات الأجنبية، أو فتح حساب العملات الأجنبية، أو إجراء تحويلات سويفت، أو إجراء التحويل السريع إلى الهند وباكستان وهي أسهل طريقة وأسرعها لإرسال الأموال المدخرة إلى الوطن، حيث يتم تحويل الأموال خلال 60 دقيقة بدون رسوم وبأسعار صرف منافسة مع إمكانية الوصول إلى كافة البنوك في الهند. **3– التكافل:** يعلم الجميع بأن الإدخار للمستقبل هو أذكى قرار يمكن اتخاذه، فمفهوم التكافل قائم على التضامن ومساعدة بعضهم البعض والمؤاخاة بين أفراد المجتمع، فمع حماية التكافل العائلي يمكن للعميل الحصول على الأموال في حالة الطوارئ، وزيادة قيمة الأموال التي تستثمرها في الوقت نفسه كما يمكنك القيام بذلك دون الشعور بأي قلق بفضل استخدام حلول

يحرص بنك المشرق على تقديم الخدمات البنكية التي تلبي تطلعات الجمهور بالإضافة إلى توفير خدماتهم في كافة الأوقات وذلك عن طريق قنوات تواصل مختلفة، فالبنك يسعى لتقديم خدماتهم بالطريقة الأنسب من خلال الدمج بين ما لديه من موارد بشرية والتكنولوجيا.	التكافل المعتمدة بمعرفة علماء الشريعة الأفاضل يمكن العميل تحقيق عائد أعلى والحصول على مجموعة متكاملة من خطط المدخرات ذات الصلة فهذه الحلول مصممة خصيصا لتلبي الأهداف المالية على المدى المتوسط والطويل، سواء كنت تدخر من أجل توفير تعليم عالي أو التخطيط للتقاعد. **4- البطاقات الائتمانية الإسلامية:** يقدم المشرق الإسلامي بطاقتين ائتمانيتين هما « بطاقة سولتير الائتمانية » و« البطاقة الائتمانية اللاتينية » حيث أن كلا البطاقتين تستند إلى المفهوم الإسلامي للتورق والتي ليست فقط متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بل وأيضا عملية وتمنح المكافآت وتوفر راحة البال. **5- التمويل:** يقدم المشرق الإماراتي أفضل تمويل شخصي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تلبي المتطلبات الشخصية حيث يساعد هذا التمويل في العديد من مجالات الحياة المختلفة كالتمويل الشخصي للمقيمين، التمويل الشخصي لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، تحويل التمويل الشخصي، جديد في الإمارات العربية المتحدة (جديد لأصحاب العمل، برنامج تمويل توحيد الديون، التمويل العقاري وتمويل السيارات. **6- برنامج مكافآت سلام:** هو برنامج الولاء المصرفي الأفضل في الإمارات العربية المتحدة، وهو برنامج مميز من حيث المكافآت التي يقدمها البنك للعملاء بمجرد التعامل معه، كما تحصل البنك على جائزة أفضل برنامج ولاء للعملاء في جوائز بانكر ميدل إيست للمنتجات المصرفية 2016، وجائزة أفضل مبادرة لتجربة العملاء للابتكار 2016.
خدمات الشركات	**خدمات الشركات**
يقوم بنك المشرق الإماراتي بتحقيق التغطية الشاملة لكافة القطاعات وذلك عن طريق تقديم خدمات أفضل تتناسب مع الاحتياجات المالية الخاصة بعملائه، لأن البنك يسعى دائما إلى تعزيز علاقاته مع عملائه فيلبي المشرق كل الاحتياجات التمويلية للشركات من خلال الخدمات التالية **1- خدمات المعاملات المالية:** توفر خدمة المعاملات المالية العالمية مجموعة واسعة من الخدمات والمعاملات الرقمية إلى مجموعة متنوعة من الصناعات مثل: السيارات، مواد البناء، تمويل المقاولات، التعليم، الإلكترونيات، الشركات الناشئة، السلع الاستهلاكية، الرعاية الصحية، التصنيع، الإعلام، الشركات متعددة الجنسيات.....الخ، فيركز فريق خدمات المعاملات العالمية على إنشاء حلول رأس المال العامل القوية والموثوقة والتي تتسم بالمرونة من أجل تلبية المتطلبات المختلفة لكل شركة. **2- تمويل الشركات:** يعد المشرق لتمويل الشركات منصة واحدة لتنظيم كل الديون لكل عملائه من خلال خدمات بنكية متكاملة تغطي العمليات التشغيلية لبنك المشرق على المستوى المحلي والإقليمي والدولي كما يحتل بنك المشرق بشكل منتظم مركز متقدم في جداول منظمة القروض المشتركة، كما يقوم بدور رئيسي في سوق الديون الرأسمالية (الصكوك والسندات).	يسعى المشرق الإسلامي إلى توفير التغطية الكاملة لكافة القطاعات وذلك عن طريق توفير خدمات تتناسب مع الاحتياجات المالية لعملائه وهذه الخدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فيلبي المشرق الإسلامي كل الاحتياجات التمويلية للشركات. **1 – تمويل رأس المال:** يتم تمويل رأس المال عن طريق التمويل قصير الأجل لتمويل العجز في التدفقات النقدية والمستحقات وأي تمويل بحيث يمكنك أن تنعم براحة البال وبمجموعة من المبادئ التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأيضا تحويل التمويل التقليدي إلى إسلامي من أجل استبدال تسهيلات التمويل التقليدية بحلول مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تبعا للاحتياجات والقدرات، ويمكن أن يكون أيضا التمويل مرة واحدة أو دفع بالتقسيط. **2 – التمويل التجاري:** صممت حلول التمويل التجاري لتسهيل إجراءات التجارة، فيقدم البنك مجموعة واسعة من الحلول من تسهيلات الاستيراد والتصدير لتمويل رأس المال العامل، وخدمات الخزانة مع معالجة الشريعة، والشفافية الكاملة والتحكم وكلها بطرق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وباستخدام شبكة مصرفية واسعة.

فيقوم فريق العمل لدى البنك بالعمل بشكل منتظم بالاطلاع على المعاملات وتنفيذها عبر دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة جنوب شرق آسيا، ومن أهم الحلول المقدمة للشركات ما يلي:

– **القروض المشتركة:** يتمتع المشرق بحضور إقليمي ولديه سجل حافل في سوق الخدمات المصرفية المشتركة، ويغطي شركات ومؤسسات مالية وهيئات حكومية وأخرى متصلة بالحكومات وعمليات تمويل الاستحواذ والمشروعات من الدرجة الأولى كما يستمر البنك في حصاد العديد من الجوائز العالمية والإقليمية الشاملة كأفضل بنك استثماري في الإمارات وأفضل بنك استثماري في الشرق الأوسط خلال السنوات القليلة الماضية.

– **أسواق ديون رأس المال:** نظرا لمكانة بنك المشرق كمنسق عالمي ومدير للاكتتاب والإصدار، فيقدم المشرق لعملائه تسهيلات الدخول في أسواق ديون رأس المال من خلال السندات والصكوك كما يحتفظ البنك بنطاق واسع من العلاقات المؤسسية مع فئات المستثمرين التي تغطي شركات التأمين وصناديق المعاشات ومدراء الأصول شركات التأمين وصناديق المعاشات ومدراء الأصول ليقدم قاعدة متنوعة من المستثمرين عبر العديد من المناطق الجغرافية.

– **رعاية التمويل:** يعمل بنك المشرق مع شركات إقليمية رائدة في مجال الأسهم الخاصة لتوفير حلول تمويلية منظمة وفريدة تشمل ديون مع حق الرجوع وديون دون حق الرجوع لصالح فرص تمويل عمليات الاستحواذ.

3– التمويل لأجل: تمويل المعدات والمركبات لأجل لقد تم تطوير مجموعة من الخدمات والمنتجات لتلبية متطلبات تمويل الأصول، التمويل العقاري فتم تطوير مجموعة من الخدمات والمنتجات لتلبية متطلبات تمويل الأصول لتحقيق النمو والتوسع (أو بما يتعلق بما يخص أدوات العقارات) أو الاستثمار، وأي متطلبات أخرى فيها أي من متطلبات العقارات المعنية، بحيث يمكنك أن تتمتع براحة البال فيما يخص الوضع المالي لأن الأعمال تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4– حلول السيولة للمؤسسات المالية والاستثمار: الهدف منها توفير معلومات شاملة لإدارة حساب شركات العملاء من الشركات، فخدمة العملاء والكفاءة هي الشعار الأساسي الذي يدفع نحو التمييز، كما أن للبنك فريق مديري علاقات مصرفية متخصصين للمساعدة في كل الأوقات لتقديم الخدمات الاستثمارية والاستشارية وكذلك تقديم حلول مخصصة لإدارة السيولة، وبالإضافة إلى ذلك تقدم الإدارة حسابات الثقة بطرق فعالة وموثوقة للمطورين العقاريين.

5– التمويل الإسلامي المهيكل: لقد كرس المشرق الإسلامي فريق من ذوي الخبرة من الموظفين ذوي خبرة محلية ودولية والتي توفر للعملاء حلول متكاملة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويسعى الفريق إلى تقديم أفضل الخدمات التي تميزه من خلال الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

6– الخزانة: المشرق الإسلامي هو الشركة الرائدة التي توفر الخدمات المضافة القيمة لعمليات الخزينة، وعمل خلال 24 ساعة في اليوم و365 يوما في السنة، وفريق عمل متخصص وذوي خبرة، فيقدم خدماته ويوفر تغطية مستمرة للأسواق العالمية باستخدام أحدث ما توصلت إليه التقنيات الحديثة لتقديم خدمة سريعة وفعالة..

الخدمات التجارية	الخدمات المصرفية للأعمال
يحرص بنك المشرق الإماراتي على تحقيق التغطية الشاملة لكافة القطاعات، وذلك عن طريق تقديم خدمات أفضل تتناسب مع الاحتياجات المالية الخاصة بعملائه، كما أن البنك يسعى دائما إلى تعزيز علاقاته مع عملائه، وذلك عن طريق توفيره لمجموعة من الخدمات التجارية لتلبية الاحتياجات التمويلية لعملائه من خلال الخدمات التالية:	يسعى المشرق الإسلامي إلى تقديم خدمات مميزة لعملائه وذلك بهدف تحقيق التغطية الشاملة لكافة القطاعات، فلقد أولى أهمية بقطاع الأعمال وذلك من خلال توفيره لجملة من الخدمات والمتمثلة في الخدمات التالية
1– حساب الأعمال والودائع: تتطلب أعمالك وجود شريك لك يدعمك ويقف إلى جانبك عندما تحتاج إليه. ولهذا السبب نقوم بتوفير حلول حسابات الأعمال، التي تحظى بثقة عالية، وتمنح لحامليها مكافآت مذهلة، إضافة إلى أنها تتناسب مع كل متطلباتك المصرفية، وسواء كانت أعمالك في قطاع الصناعة أو التجارة، أو كنت من مزودي الخدمات، يمكنك أن تحظى بكل الاطمئنان وراحة البال، فمهما كانت احتياجات أعمالك البنكية فالبنك مستعد لتلبيتها في أي وقت ويتم توفير حسابات الأعمال عبر ثلاث مستويات : الأول، المميز (بريميوم)، وبلاتينوم.	**1– حسابات الأعمال:** يوفر المشرق الإسلامي مجموعة من الحسابات الخاصة بالأعمال والتي من شأنها المساعدة في إدارة وضبط الأمور المالية بكفاءة وبطريقة تتلاءم مع متطلبات المعاملات اليومية.
2– منتجات وخدمات تجارية: يقدم البنك مجموعة من الخدمات التجارية	2– **بطاقة الخصم:** يقدم المشرق الإسلامي مجموعة من البطاقات تتميز بقبول التعامل بها في كافة أنحاء العالم، كما تتيح التعامل مع أكثر من 27 ألف منفذ بيع بالتجزئة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومليون صراف آلي وأكثر من 24 مليون منفذ بيع بالتجزئة منتشر حول العالم.
	3– حلول التمويل التجاري: يقدم مجموعة من الحلول تتمثل **في** خدمة تحصيل المستندات التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة، أو تخصيص مركز لإيصال المستندات – مكتب إيصال المستندات التجارية.
	4– حلول الخزانة الإسلامية: وتتمثل حلول الخزانة الإسلامية في تداول

كرأس المال التجاري والعامل (وهو عبارة عن تسهيلات ائتمانية لتمويل النشاط الجاري متضمنة جاري مدين وقروض قصيرة الأجل)، والحلول التجارية للمستوردين وللمصدرين.

3- العملات الأجنبية: يتفهم المشرق المتطلبات التجارية لعملائه ويقدم مجموعة من الحلول بخصوص العديد من منتجات تداول العملات الأجنبية للحد من مخاطر تداول العملات الأجنبية، كما يقدم أسعار تنافسية لمجموعة واسعة من العملات الأجنبية حيث يمنح البنك أكثر من 40 عملة من عملات دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وآسيا و أمريكا.

4- القروض التجارية: يقوم بنك المشرق الإماراتي بتقديم مجموعة من القروض التجارية، وهذه تتميز هذه القروض بالاختلاف والتنوع بهدف تلبية مختلف احتياجات المتعاملين.

5- حلول الاستثمار: يهتم بنك المشرق الإماراتي بتزويد المتعاملين بالدعم والتنمية وتطوير أعمالك ويعتبر أمر بالغ الأهمية لتحقيق أفضل النتائج من الرصيد الفائض لديه، بالإضافة إلى التشغيل الأمثل للأموال غير المستخدمة ويشمل ذلك استخدام الأدوات والخبرات الصحيحة لتنويع المحفظة المالية مع الإبقاء في نفس الوقت على السيولة المالية.

6- التأمين: يقدم البنك مجموعة من الخدمات التأمينية الخاصة بقطاع الأعمال كخدمة تكافل حماية الأعمال و خدمة حماية الأعمال.

العملات الأجنبية بالعقود الآجلة وفق الشريعة الإسلامية أو الصرف الفوري وفق الشريعة الإسلامية.

5- حلول تداول العملات الأجنبية: يقدم المشرق الإسلامي خدمات مصرفية تجارية،تتفهم متطلبات الأعمال وتقدم الحلول في العديد من منتجات صرف العملات الأجنبية كما يقدم أسعار تنافسية لمجموعة واسعة من العملات الأجنبية، كما تساعد المنتجات المقدمة في إدارة التعرض لمخاطر العملات الأجنبية.

6- تكافل الشركات الصغيرة والمتوسطة: يشتمل هدا التكافل على نوعين هما التكافل المبسط الآمن للأعمال والذي يوفر الحماية المالية للأعمال التجارية، والتكافل الآمن للأعمال يقوم تكافل الآمن للأعمال بحماية أعمالك من الناحية المالية في حال وقوع كارثة، وذلك عن طريق التعويض مقابل تكلفة المعدات المكتبية المفقودة أو التالفة..

- الخدمات الدولية: يقدم المشرق مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الراقية والمصممة خصيصا لتلبية احتياجات العملاء على اختلافها، وتشكل شبكة كتابه وفروعه الواسعة والمنتشرة في أهم المناطق والدول ركيزة أساسية لعملائه وتجعل بنك المشرق الخيار الأمثل كما يجعل منه رائدا.

1- خدمات الحساب: يتم تقديم هذه الخدمات بسبع عملات نقدية في خمسة مواقع مع حد أدنى منخفض أو بدون حد أدنى للرصيد، كما يمكنك تحقيق أرباح ائتمانية على الأرصدة المتغطية للمستوى المتفق عليه.

2- الخدمات التجارية: يتم تقديمها وفق أرقى المعايير في هذا المجال، وتتراوح خدماته ما بين استشارات رسائل الاعتماد، والمشاركة في تحمل المخاطر وترتيبات القروض المشتركة، وذلك بما لديه البنك من خبرة وتجربة وتوليه لدور تنظيمي رائد، كما تمكنه خبراته المالية والتشغيلية من تقديم منتجات مبتكرة.

3- تحويل الأموال حول العالم: صممت هذه الخدمة خصيصا للتعامل مع الحوالات الدولية، بكفاءة وفعالية سواء كان المستفيد من شركات أو أفراد في أي مكان.

4- الفرع الافتراضي: يساعد هذا الفرع على تجنب الإزعاجات والنفقات المتعلقة بالفروع المفتوحة في المراكز المالية في الخارج حيث يمكنك الحصول على كافة الفوائد للفروع الخارجية للبنك وكأنها بنكك المحلي، ولكن في الوقت الحالي تقدم هذه الخدمة إلى مجموعة مختارة من البنوك الشريكة في نيويورك فقط.

5- خدمة رسالة النقد من المشرق: جميع الشبكات بالدولار الأمريكي بما فيها شبكات المسافرين وشيكات الصراف تقبل للتجهيز، بطاقات الائتمان المؤقتة الفورية الممنوحة عند استلام رسالة نقدية في نيويورك ويتم إرسال إشعار المواد المعادة عبر السوفت والتلكس أو البريد الإلكتروني.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بنك المشرق الإماراتي

نلاحظ بأن بنك المشرق الإماراتي يقدم خدمات مصرفية تقليدية متنوعة، ويوفر لكل خدمة تقليدية نظيرتها من الخدمات الإسلامية وذلك كله لتلبية رغبات المتعاملين

الفرع الخامس: تقييم تجربة التحول الجزئي لبنك المشرق الإماراتي

هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفاعليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان وبالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، ولذلك فسلامة عملياتها وصحة سياستها تعتبر من المقتضيات الأساسية لتطور ونمو الاقتصاد، وقصد الوقوف على

أداء بنك المشرق الإماراتي قبل وبعد التحول بشكل عام وتحديد دوره في الاقتصاد سنقوم بدراسة تطور مجموعة من المؤشرات المالية للبنك قبل فترة التحول وبعده.

أولا: دراسة أثر التحول الجزئي على سيولة البنك قبل وبعد التحول.

يعتبر مؤشر السيولة دليل على مدى قوة البنك وصلابة المركز المالي للبنك، ولذلك اخترنا دراسة سيولة البنك بالاعتماد على نقدية البنك وحجم ودائعه خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2004 إلى 2017 وتعتبر سنة 2010 هي الفاصل الزمني ما بين الفترة ما قبل التحول وما بعد التحول

1- دراسة تطور حجم نقدية البنك قبل وبعد التحول: ولدراسة ذلك تم الاستعانة بالجداول التالية

الجدول رقم (27): تطور نقدية بنك المشرق الإماراتي قبل التحول خلال الفترة 2004- 2010

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نقدية (درهم إماراتي)	3.058.500	4.004.935	6.289.382	20.200.123	6.289.382	20.176.957	14.474.722

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكورة

من خلال معطيات الجدول والمتمثلة في نقدية بنك المشرق الإماراتي قبل التحول خلال الفترة 2004-2010، فنلاحظ بأن نقدية البنك خلال فترة الدراسة كانت تتراوح مابين 3 مليون إلى 20 مليون جنيه، فشهدت الفترة من 2004 إلى غاية 2007 ارتفاع مستويات النقدية وهذا راجع إلى سياسة البنك المنتهجة آنذاك فقد كان يعتمد على تنويع مصادر الدخل وتنمية دخله كذلك، أما بالنسبة للسنة الموالية فنلاحظ تراجع مستويات النقدية وذلك نتيجة تباطؤ مختلف القطاعات الاقتصادية لدولة الإمارات تأثرا بأزمة 2008، لتشهد فيما بعد سنتي 2009 و 2010 تحسنا وارتفاعا في النقدية بسبب توجه الاقتصاد العالمي للانتعاش بسبب ارتفاع أسعار النفط.

الجدول رقم (28): تطور نقدية بنك المشرق الإماراتي بعد التحول خلال الفترة 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نقدية (درهم إماراتي)	14.731.800	10.767.087	10.830.218	15.159.258	19.423.423	18.629.582	16.899.075

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكورة

من خلال معطيات الجدول والمتمثلة في نقدية بنك المشرق الإماراتي بعد التحول خلال الفترة 2011 -2017 والتي كانت فيها مستويات النقدية تتراوح ما بين 10 مليون درهم إماراتي إلى غاية 19 مليون درهم إماراتي، ففي سنة 2011 كانت نقدية البنك مرتفعة ثم انخفضت إلى أن وصلت إلى قيمة 10.830.218 درهم إماراتي نتيجة حدوث اضطرابات لا مثيل لها في الشرق الأوسط هذا ما جعل بنك المشرق يبذل قصارى جهده لترشيد وإعادة ترتيب ميزانيته وهذا ما جعل مستويات النقدية ترتفع مرة آخري حتى وصلت إلى أعلى قيمة لها 19.423.423 درهم إماراتي سنة 2015 وذلك نتيجة تفوق أداء البنك وتحقيقه لمستويات أداء مميزة كما سجلت جميع أنشطة البنك الرئيسية نموا بمعدلات قوية، ثم انخفضت مستويات النقدية انخفاضا طفيفا في السنتين المواليتين وهذا الانخفاض راجع للانخفاض الحاد في أسعار النفط. ولتوضيح معلومات الجدولين السابقين

أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك:

الشكل رقم (23): يمثل تطور نقدية بنك المشرق الإماراتي قبل وبعد التحول.

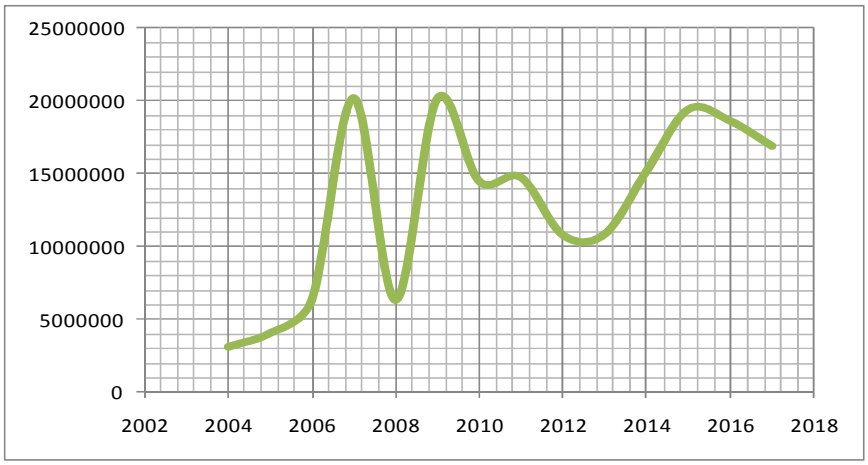

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الجدولين السابقين.

نلاحظ من خلال الشكل والذي يمثل تطور مستويات النقدية خلال الفترة 2004 – 2017 (سنة 2010 هي الفاصل بين فترة قبل وبعد التحول)، بأن مستويات النقدية ارتفعت من مستويات متدنية إلى مستويات مرتفعة حيث أنها قبل التحول كانت في مستويات متدنية مقارنة ببعد التحول الذي شهدت فيه مستويات مقبولة ومرتفعة من النقدية، فبناءا على ما سبق فنلاحظ بأن التحول الجزئي في بنك المشرق الإماراتي ساهم في رفع مستويات النقدية.

2– دراسة تطور حجم ودائع بنك المشرق الإماراتي قبل وبعد التحول: ولدراسة ذلك تم الاستعانة بالجداول التالية

الجدول رقم (29): تطور ودائع بنك المشرق الإماراتي قبل التحول خلال الفترة 2004–2010

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الودائع (درهم إماراتي)	4.649.506	7.066.495	8.556.912	7.959.847	9.077.630	8.261.056	13.373.722

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكور

يبين الجدول الذي يعرض تطور حجم ودائع بنك المشرق الإماراتي قبل التحول خلال الفترة 2004 – 2010، فنلاحظ بأن حجم ودائع بنك المشرق الإماراتي كانت تتراوح ما بين 4 مليون و 13 مليون درهم إماراتي، كما أن حجم الودائع شهد ارتفاع طيلة فترة الدراسة وهذا الارتفاع راجع إلى الثقة الائتمانية التي يتمتع بها بنك وكذلك السياسة الائتمانية الجاذبة التي يطبقها البنك.

الجدول رقم (30): تطور ودائع بنك المشرق الإماراتي بعد التحول خلال الفترة 2011–2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الودائع (درهم إماراتي)	10.147.675	10.176.676	12.946.841	14.211.256	15.009.990	18.667.750	20.135.427

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكورة

من خلال معطيات الجدول والذي يعرض حجم ودائع بنك المشرق الإماراتي بعد التحول، فنلاحظ بأن مستويات الودائع

بعد التحول شهدت ارتفاعا من قيمة 10 مليون إلى 20 مليون درهم إماراتي وذلك راجع لعرض البنك مستويات وأسعار فائدة جيدة، بهدف استقطاب الودائع ورفع مستوى السيولة لدى البنك لتنشيط عمليات التمويل والاقتراض. ولتوضيح معلومات الجدولين السابقين أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك:

الشكل رقم (24): تطور حجم ودائع بنك المشرق الإماراتي قبل وبعد التحول

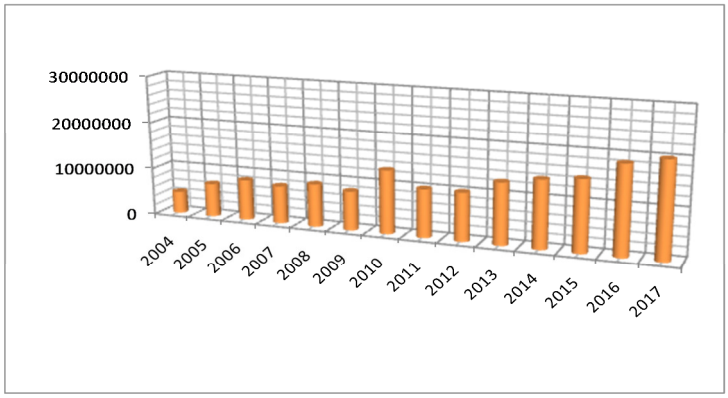

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الجدولين السابقين.

نلاحظ من خلال الشكل والذي يمثل تطور حجم الودائع خلال الفترة 2004 – 2017 (سنة 2010 هي الفاصل بين فترة قبل وبعد التحول)، بأن حجم الودائع ارتفع من مستويات متدنية (قبل التحول) إلى مستويات مرتفعة جدا (بعد التحول)، فبناءا على ما سبق فنلاحظ بأن التحول الجزئي في بنك المشرق الإماراتي ساهم في رفع مستويات حجم ودائع البنك إلى مستويات مرتفعة.

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن التحول الجزئي لبنك المشرق الإماراتي ساهم في الرفع من مستويات السيولة لدى البنك.

ثانيا: دراسة أثر التحول الجزئي على ربحية البنك قبل وبعد التحول

مؤشر الربحية هو عبارة عن مؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع البنك، كما أنه يعد أداة مهمة تعطي مؤشرات عن مدى قدرة البنك على توليد الدخل من الموارد المتاحة له، وهو يعكس الأداء الكلي للبنك.

1– دراسة تطور ربحية بنك المشرق الإماراتي قبل التحول: ولدراسة ذلك تم الاستعانة بالجدول التالي

الجدول رقم (31): تطور ربحية بنك المشرق الإماراتي قبل التحول خلال الفترة 2004– 2010

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الربحية (درهم إماراتي)	839.371	2.012.072	1.642.742	2.125.995	1.732.069	1.064.539	836.602

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكور

من خلال الجدول نلاحظ بأن ربحية بنك المشرق الإماراتي قبل التحول كانت مرتفعة خلال الفترة 2004 – 2007 بسبب تحقيق معدلات نمو متنامية ونمو متميز نتيجة الأداء المتفوق لمختلف مصادر عائدات البنك، ثم انخفض في سنة 2008 تأثرا بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 واستمر هذا الانخفاض حتى وصل ربح البنك قيمة 836.602 درهم إماراتي سنة 2010.

2– دراسة تطور ربحية بنك المشرق الإماراتي بعد التحول: ولدراسة ذلك تم الاستعانة بالجدول التالي

الجدول رقم (32): تطور ربحية بنك المشرق الإماراتي بعد التحول خلال الفترة 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الربحية (درهم إماراتي)	861.042	1.370.636	1.881.863	2.486.270	2.434.645	1.953.911	2.089.530

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكورة

من خلال جدول تطور ربحية بنك المشرق الإماراتي بعد التحول خلال الفترة 2011 – 2017، فنلاحظ ارتفاع ربحية البنك إلى 2.486.270 درهم إماراتي وذلك نتيجة تحقيق البنك لمستويات أداء مميزة واستمرار مسيرة النمو طيلة هذه السنوات وكذلك تحقيق معدلات نمو قوية من الدخل التشغيلي، ليليها في السنة الموالية انخفاض طفيف في ربحية البنك وهذا الانخفاض راجع للانخفاض الحاد في أسعار النفط، ثم في سنة 2017 عاود الارتفاع نتيجة تحسن أسعار النفط. وللتوضيح نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك

الشكل رقم (25): تطور ربحية بنك المشرق الإماراتي قبل وبعد التحول

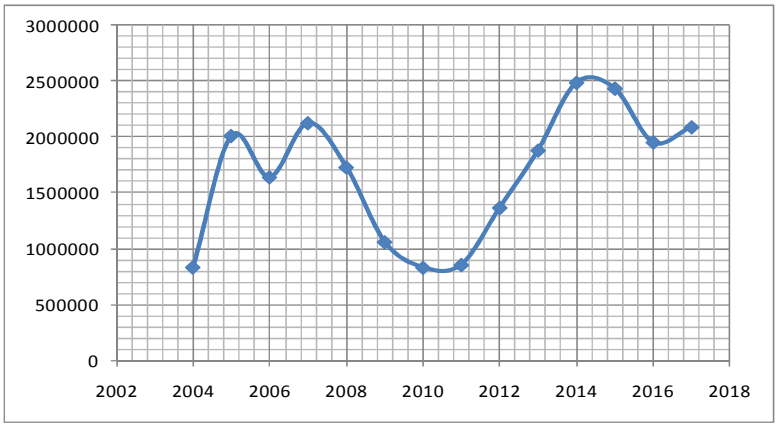

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الجدولين السابقين.

ثالثا: نسبة التمويل الإسلامي في بنك المشرق الإماراتي

النسبة المخصصة للتمويل الإسلامي هي نسبة جديدة ظهرت في ميزانية بنك المشرق الإماراتي بعد التحول، وتدل هذه النسبة على مدى اهتمام البنك بالتمويل الإسلامي، ولتوضيح ذلك تم إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (33): تطور نسبة التمويل الإسلامي لبنك المشرق الإماراتي خلال الفترة 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة التمويل الإسلامي (درهم إماراتي)	5.028.547	5.224.028	6.150.792	5.899.094	6.610.606	2.059.641	9.339.467

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكور

يمثل الجدول المبالغ المخصصة للتمويل الإسلامي بعد التحول، فنلاحظ خلال الفترة 2010 – 2015 أن نسبة التمويل الإسلامي متذبذبة مابين الارتفاع والانخفاض بمبالغ متقاربة وذلك راجع لسياسة البنك المنتهجة في هذه الفترة، لتنخفض انخفاض شديد سنة 2016 نتيجة الانخفاض الشديد في أسعار النفط، ثم إرتفع إلى مستوى أعلى نتيجة تحسن أسعار الصرف،

فنلاحظ بأن بنك المشرق الإماراتي يهتم بالتمويل الإسلامي بعد التحول وهو يخصص له مبالغ معتبرة. وللتوضيح أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك:

الشكل رقم (26): تطور نسبة التمويل الإسلامي لبنك المشرق الإماراتي خلال الفترة 2011-2017

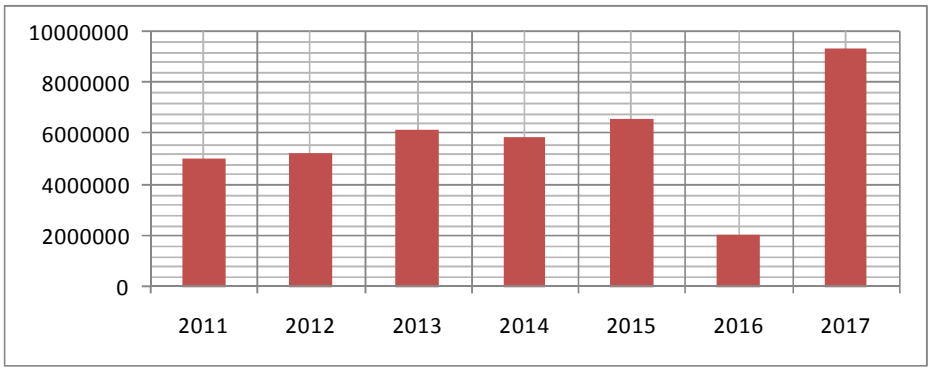

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الجدول السابق.

أثبتت النتائج المتوصل إليها نجاح فكرة التحول الجزئي داخل بنك المشرق الإماراتي من خلال فتحه لنوافذ إسلامية وصناديق استثمار إسلامية، كما أدى هذا التحول إلى حدوث تحسن في المؤشرات المالية للبنك، وتمكن أيضا هذا البنك من تخطي أو تجاوز الأزمة المالية العالمية، إلا أن المشكل الوحيد الذي صادفناه وهو عدم فصل أموال المشرق الإسلامي عن أموال البنك الأم.

المطلب الثاني: بنك الأهلي التجاري السعودي

يدرس هذا المطلب تجربة تحول بنك الأهلي التجاري السعودي من المصرفية التقليدية للمصرفية الإسلامية وذلك من خلال التعرف على البنك ومراحل تحول البنك إضافة إلى التعرف على الهيئة الشرعية للبنك التي تشرف على مدى توافق التحول للمصرفية الإسلامية.

الفرع الأول: نبذة عن بنك الأهلي التجاري السعودي

يعد من أعرق البنوك السعودية وأحد أبرز المؤسسات المالية في المنطقة ويعتبر أول بنك سعودي النشأة، حيث بدأ نشاطه بموجب الأمر الملكي السامي في 26 ديسمبر 1953 كشراكة عامة نتاجا لدمج أكبر مصارف العملات بالمملكة وهما "شركة صالح وعبد العزيز" و "شركة سالم بن محفوظ" لتكونا بعد اندماجهما أول بنك سعودي مسجل قانونا، في عام 1979 قام البنك بإصدار أول صندوق استثماري في المملكة العربية السعودية ومنذ ذلك الحين شارك في سلسلة من الأعمال الأولى من نوعها في صناعة طفرة مصرفية رائدة في المملكة وملتزما بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته وخدماته، ولتأكيد الصدارة قدم البنك الكثير من الابتكارات الخاصة بالتمويل العقاري وتمويل السيارات قائدا بذلك مسيرة الريادة نحو تطوير العديد من خدمات التمويل إضافة إلى كونه أول بنك يخصص فروعا للسيدات .

في 1997 تحول البنك إلى شركة مساهمة وفي عام 1999 دخلت الحكومة السعودية ممثلة في صندوق الاستثمارات العامة بأغلبية ملكية البنك وتم تقسيم بقية الأسهم بين المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وعدد من المستثمرين السعوديين وضمن نطاق الريادة كان البنك من أوائل الشركات السعودية التي قامت بتطبيق مبدأ الحوكمة المؤسساتية، ويعتبر أول بنك في المملكة السعودية يحصل على شهادة اعتماد دولية في استمرارية العمل إضافة إلى ريادته في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث تم إطلاق العديد من البرامج الجديدة شملت برامج فرص العمل والدعم والتسهيلات الخيرية، يعد البنك الأكبر في العالم العربي حيث يقدر رأسماله بـ 30 مليار ريال سعودي في نهاية سنة 2018.[1]

[1] -https://www.alahli.com/ar-sa/about-us/Pages/default.aspx ,consulté le 21 /07/2019 à 15:52.

يحصد البنك الأهلي سنويا العديد من الجوائز والألقاب المرموقة من الهيئات المالية والمؤسسات المصرفية الإقليمية والدولية تقديرا لجهوده وإنجازاته في العديد من المجالات المصرفية والمالية نذكر منها:[1]

– أفضل بنك في الخدمات الإلكترونية للأفراد بالمملكة ضمن قائمة مجلة "جلوبال فاينانس" لأفضل بنوك مزودة للخدمات الإلكترونية لسنة 2018؛

– أفضل بنك في المملكة العربية السعودية ضمن قائمة مجلة "جلوبال فاينانس" لأفضل بنوك مزودة للخدمات الإلكترونية لسنة 2018؛

– أفضل بنك في الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات والمصرفية الشاملة الفئة الإقليمية ضمن مجلة جلوبال فاينانس لأفضل بنوك مزودة للخدمات الإلكترونية لسنة 2017؛

– أفضل بنك في المملكة السعودية ضمن جوائز "يوروموني للتميز" لسنة 2016؛

– أفضل مقدم لخدمات التمويل الإسلامي للمشاريع بالمملكة حسب مجلة "جلوبال فاينانس" لسنة 2015 وغيرها من الجوائز.

كما أن رؤية بنك الأهلي التجاري تتمثل في أن يصبح البنك الأهلي التجاري المجموعة الرائدة إقليميا والأفضل في الخدمات الإلكترونية.[2]

الفرع الثاني: مراحل تحول بنك الأهلي التجاري السعودي

لابد أن عملية التحول للعمل المصرفي الإسلامي في البنك تتم عبر مراحل وبالتدرج لوجود العديد من المتطلبات التي يصعب تجسيدها في وقت قصير، حيث تمثلت أهم مراحل التحول في:

– إنشاء أول صندوق استثماري إسلامي عام 1987 يعمل بنظام المرابحة، وهو صندوق الأهلي للمتاجرة العالمية في السلع الذي يعتمد على صيغة المرابحة في تجارة السلع الدولية؛

– 1990 تم إنشاء أول فرع إسلامي بقرض شخصي من المدير العام للبنك آنذاك، ولقد أدى نجاح الفرع إلى إنشاء إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية ومنحها الاستقلال المالي والإداري عن بقية إدارات وفروع البنك، كما أسند إليها تحويل 26 فرعا كمرحلة أولية.

– تعيين هيئة للرقابة الشرعية في سنة 1996 تضم ثلاثة علماء من فقهاء الشريعة والاقتصاد الإسلامي وفي 1999 تم تعيين مراقب شرعي كما تم تكوين وحدة للرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي لتكون بذلك حلقة وصل بين الهيئة الشرعية والإدارات والأجهزة التنفيذية داخل البنك وكذا لتحقق من التزام الفروع المحولة ورفع تقاريرها للمراقب الشرعي وللهيئة؛

– في نهاية 2001 وصل عدد الفروع المحولة 72 فرعا، كما تم السماح للفروع التقليدية بتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية بعد موافقة الهيئة لتقديم منتجات مصرفية إسلامية بكل فروع بنك الأهلي التجاري كمرحلة تمهيدية لتحويل كل الفروع للعمل المصرفي الإسلامي؛[3]

– في سنة 2004 وصل عدد الفروع المحولة إلى 111 فرعا من عدد الفروع الإجمالية التي وصلت إلى 248 فرعا، وقد تم تشكيل لجنة للعمل المصرفي الإسلامي من الإدارة العليا بالبنك لتشرف وتتابع وتقيم عملية التحول، كما أن البنك دشن تسهيل "التيسير التجاري" المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والمصمم خصيصا لتلبية الاحتياجات المالية للعملاء التجاريين؛[4]

---

[1] -https://www.alahli.com/ar-sa/about-us/Pages/Awards.aspx, consulté le 21 /07/2019 à 16:14.

[2] -https://www.alahli.com/ar-sa/about-us/Pages/default.aspx, consulté le 21 /07/2019 à 16:22.

[3] -https://www.alahli.com/ar-sa/corporate-profile/Pages/default.aspx, consulté le 21 /07/2019 à 16:31.

[4] – التقرير السنوي لبنك الأهلي التجاري، 2004، ص 7.

– في 2005 اتخذ مجلس إدارة البنك قرارا بأن يقتصر نشاط جميع فروع البنك بالمملكة العربية السعودية على تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة، وبلغ عدد الفروع المحولة للمصرفية الإسلامية 161 فرعا أي بنسبة 65% من إجمالي فروع البنك؛

– تمكن البنك توسيع نطاق المنتجات والخدمات التي يقدمها من خلال شراء البنك لنسبة 60% من أسهم بنك turkey finans katilim bankisi؛[1]

– في سنة 2008 تم افتتاح 3 منافذ جديدة تحت مفهوم فرع المبيعات و6 فروع جديدة متكاملة الخدمات وبذلك أصبح البنك يضم 275 فرعا مع عملية تطوير منتجات تمويل التجارة وتمويل البائعين بنظام المرابحة ونظام المشاركة، استمر بنك الأهلي في تطوير منتجاته وتنمية أعماله على مر السنين وركز على تطوير المنتجات والخدمات التي تعزز العمل المصرفي الإسلامي،[2] كما دخل البنك في صفقات تمويلية كبيرة في قطاعات مختلفة شملت: التعدين، الاتصالات، البتروكيماويات.....، كما افتتح البنك 26 فرعا جديدا عام 2017 ليصل إجمالي عدد الفروع إلى 400 فرعا.[3]

الفرع الثالث: هيئة الرقابة الشرعية ببنك الأهلي التجاري

هيئة الرقابة الشرعية هي إدارة داخلية في البنك الأهلي وتعتبر مركزا للتميز وابتكار المنتجات الإسلامية، تتألف من خبراء في مجال الشريعة والمصرفية الإسلامية، من مهام الهيئة بالبنك الأهلي:

– ضمان الرقابة الداخلية اللازمة للالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في كافة أعمال البنك الأهلي التجاري الإسلامية، وإدارة العلاقة بين الهيئة الشرعية ووحدات الأعمال المختلفة في البنك وشرح وتوضيح قرارات الهيئة الشرعية للجهات ذات العلاقة؛

– تقديم الدعم لمختلف وحدات الأعمال في البنك الأهلي التجاري لتطوير المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حسب حاجة العملاء؛

– تقديم الدعم للإدارة التنفيذية في تطوير العمل المصرفي الإسلامي؛

– ضمان الرقابة والمراجعة الشرعية لجميع المنتجات والخدمات لمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المقدمة للعملاء؛

– المتابعة المستمرة للتطورات في الصناعة المصرفية الإسلامية للحفاظ على مكانة البنك الرائدة في هذا المجال؛

– التنسيق مع وحدات التدريب والأعمال المختلفة من أجل رفع مستوى الوعي للمنتجات الإسلامية داخل البنك وخارجه.[4]

– أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ببنك الأهلي التجاري: تتكون هيئة الرقابة بالبنك من[5]

– رئيس الهيئة: الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع هو عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ومستشار في الديوان الملكي وعضو اللجنة الشرعية لإعداد مدونة الأحكام القضائية، وهو أيضا عضو في مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي والمجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، وكان سابقا عضوا في اللجنة القضائية العليا للمملكة منذ تأسيسها، إضافة لكونه عضوا في العديد من الهيئات الشرعية والإشرافية على البنوك في المملكة وأيضا ألف العديد من الكتب في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وفي مجال التمويل والفقه الإسلامي.

---

[1] – التقرير السنوي لبنك الأهلي التجاري، 2007، ص7 -17,

[2] – تقرير مجلس إدارة بنك الأهلي التجاري، 2013، ص 10.

[3] – التقرير السنوي لبنك الأهلي التجاري، 2017، ص 24.

[4] – https://www.alahli.com/ar-sa/about-us/corporate-profile/Pages/Sharia-Committee.aspx#الهيئةالشرعية, consulté le 21 /07/2019 à 17:00.

[5] -https://www.alahli.com/ar-sa/about-us/corporate-profile/Pages/Sharia-Committee.aspx#مصرفيةإسلاميةمبتكرة, , consulté le 21 /07/2019 à 17:23.

– عضو الهيئة: الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد المطلق عضو هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية، يعمل كمستشار لدى الديوان الملكي، وكان عميدا سابقا لقسم الفقه المقارن في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.

– الدكتور محمد بن علي القري: أستاذ سابق في الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز بجدة المملكة العربية السعودية، والمدير السابق لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في نفس الجامعة، خبير معروف في مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، والمجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، قام بتأليف العديد من الكتب والمقالات عن التمويل الإسلامي وهو متحدث دائم عن المصرفية الإسلامية في المؤتمرات المالية في جميع أنحاء العالم.

– الدكتور عبد الله بن عبد العزيز المصلح: شغل منصب الأمين العام للهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرءان والسنة، وشغل منصب عميد كلية الشريعة وأصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في "أبها"،كما أنه مؤلف للعديد من الكتب في مجال التمويل والفقه الإسلامي.

الفرع الرابع: خدمات البنك الأهلي الرئيسية

يتكون البنك من خمس قطاعات تشغيلية رئيسية، والتي تعتبر الوحدات الإستراتيجية للبنك وتقدم منتجات وخدمات مختلفة، تدار بشكل منفصل على أساس الهيكلة الإدارية والتقارير الداخلية، تتمثل في[1]

أولا– مصرفية الأفراد: تقدم الخدمات المصرفية للأفراد والعملاء والتي تتضمن التمويل الشخصي والحسابات الجارية بالإضافة إلى منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تشرف عليها هيئة شرعية مستقلة.

ثانيا– مصرفية الشركات: تقدم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بما في ذلك كافة المنتجات الائتمانية التقليدية ومنتجات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثا– الخزينة: تقدم جميع منتجات وخدمات الخزينة والبنوك المراسلة بما في ذلك سوق المال وصرف العملات الأجنبية إلى عملاء البنك، إضافة إلى القيام بالاستثمارات ونشاطات المتاجرة وإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.

رابعا– سوق المال: تقدم خدمات إدارة الثروات وإدارة الأصول والاستثمار المصرفي وخدمات وساطة الأسهم.

خامسا– المصرفية الدولية: تتضمن خدمات مصرفية مقدمة خارج المملكة العربية السعودية من خلال بنك "تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي".

*** منتجات بنك الأهلي التجاري المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية:**

يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة يتم إجازتها والإشراف عليها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تتمثل في:[2]

– المرابحة: يقوم البنك بشراء وتملك سلعة بناء على طلب العميل ثم يبيعها البنك للعميل بثمن محدد متفق عليه ومؤجل ويسدد على أقساط دورية، تشمل الاستخدامات الرئيسية للمرابحة التمويل السكني،وتمويل العقارات والتمويل التجاري.

– التيسير: منتج تم تطويره من صيغة التورق الجائزة شرعا وقد قام البنك الأهلي بتطويره لخدمة عملائه الذين هم في حاجة للسيولة النقدية، حيث يقوم البنك بشراء سلعة من الأسواق المحلية أو العالمية ثم يبيعها إلى العميل بثمن محدد متفق عليه ومؤجل

[1] – التقرير السنوي لسنة 2017، بنك الأهلي التجاري، ص 22.

[2] – التقرير السنوي لسنة 2016، بنك الأهلي التجاري، ص ص84:85.

الدفع ويسدد على أقساط دورية ثم يقوم العميل بنفسه أو يعين وكيلا لبيع السلعة لطرف ثالث نقدا، تتضمن الاستخدامات الرئيسية لبرنامج تيسير: التمويل الشخصي،البطاقات الائتمانية، تمويل الشركات.

– **الإجارة مع الوعد بالتمليك**: يقوم البنك بشراء أصل معين بناء على مواصفات العميل وبثمن نقدي، ثم تؤجره للعميل بأجرة محددة متفق عليها بين الطرفين يسددها العميل على أقساط دورية، وبموجب عقد الإيجار يعطي البنك للعميل وعدا بتمليكه العين المستأجرة في نهاية العقد على سبيل الهبة أو البيع.

– **الإستصناع**: عبارة عن عقد بيع للحصول على أصل يتم تصنيعه للعميل طبقا لمواصفات يحددها مسبقا، حيث يقوم البنك بالتوقيع مع العميل لتوفير تلك الأصول بثمن متق عليه يتضمن تكلفة البنك مضافا إليها هامش ربح ويتم الاتفاق مع العميل على شروط السداد، ثم يقوم البنك بالتعاقد مع جهة متخصصة في تصنيع تلك الأصول لانجازها حسب المواصفات المحددة من قبل العميل ويسدد البنك تكاليف التصنيع حسب الاتفاق.

– **الخيرات**: منتج مبني على مرابحة السلع متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ،يقوم البنك بصفته وكيلا عن العميل بشراء سلع بموجب المبالغ المستلمة من العميل ثم يبيعها لنفسه على أساس المرابحة بثمن متفق عليه بين الطرفين لاستحقاق آجل "6،3،9،12 أشهر" وهو منتج موجه للأفراد.

– **الخيرات المركبة**: عبارة عن منتج معزز يوفر بديلا للودائع المركبة، يتضمن إيداع الخيرات مع الوعد بإبرام معاملة مرابحة ثانوية لصالح العميل ،حيث يتم ربط الربح بمؤشر محدد مسبقا.

– **منتجات التحوط المركبة**: تقدم هذه المنتجات للعملاء من أجل التغطية والتحوط لتعرضهم للعملات الأجنبية وتعتمد على مبدأ الوعد، حيث يقدم البنك وعدا لشراء أو بيع مبلغ محدد من العملة الأجنبية بسعر متفق عليه.

– **الاستثمارات المركبة**: تقدم هذه المنتجات للعملاء من أجل توفير عائد لهم يكون في صورته المثالية أعلى من عائد منتج الخيرات العادي.

الفرع الخامس: تقييم تجربة التحول الجزئي لبنك الأهلي التجاري السعودي

تم اختيار الفترة من سنة 2013 إلى 2018 نظرا لكون البنك الأهلي التجاري بدأ بالتحول نحو المصرفية الإسلامية منذ سنوات ماضية وكذلك لاختلاف المؤشرات المالية التي تمكن من دراسة أثر التحول، لذا اقتصرت دراستنا على السنوات الأخيرة.

1– دراسة تطور الموجودات بالبنك: يمثل الجدول التالي تطور موجودات البنك خلال الفترة المذكورة

الجدول رقم (34): تطور موجودات بنك الأهلي التجاري السعودي خلال الفترة 2013–2018

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
موجودات (ريال سعودي)	377.287	434.878	448.642	442.657	443.866	453.390

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكورة

من خلال معطيات الجدول والمتمثلة في الموجودات ببنك الأهلي التجاري خلال الفترة 2013–2018، فنلاحظ بأن موجودات البنك خلال فترة الدراسة كانت تتراوح مابين377 مليون إلى 453 مليون ريال سعودي، نلاحظ ارتفاع مستويات الموجودات والسيولة لاعتماد البنك على إدخال ابتكار منتجات جديدة تعمل على تلبية رغبة العملاء وجذب المزيد مهم كل حسب حاجته، يمكننا تلخيص تطور موجودات البنك في الشكل التالي:

الشكل رقم (27): تطور موجودات بنك الأهلي التجاري السعودي خلال الفترة 2013-2018

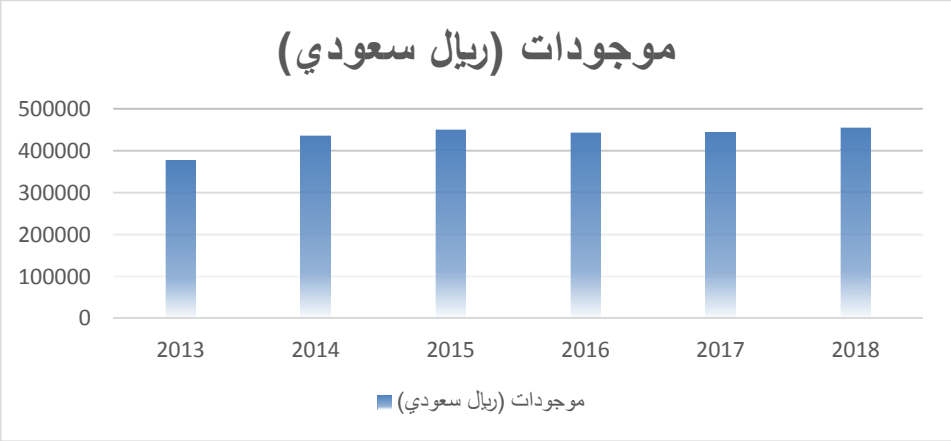

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم33.

2- دراسة تطور حجم ودائع بنك الأهلي التجاري السعودي: للتعرف على حجم ودائع البنك خلال فترة الدراسة تم الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (35): تطور ودائع بنك الأهلي التجاري السعودي خلال الفترة 2013-2018

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الودائع (ريال سعودي)	300.601	333.095	323.868	315.618	308.942	318.698

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكورة

يبين تطور حجم ودائع البنك الأهلي خلال الفترة 2013 – 2018، فنلاحظ بأن حجم ودائع بنك الأهلي التجاري السعودي كانت تتراوح ما بين 300 مليون إلى 318 مليون ريال سعودي، يرجع ارتفاع حجم الودائع بالبنك للسياسة المتبعة من طرف البنك من خلال العمل على الوصول للعملاء أينما تواجدوا وارتفاع درجة الثقة الائتمانية، يمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (28) : تطور ودائع بنك الأهلي التجاري السعودي خلال الفترة 2013-2018.

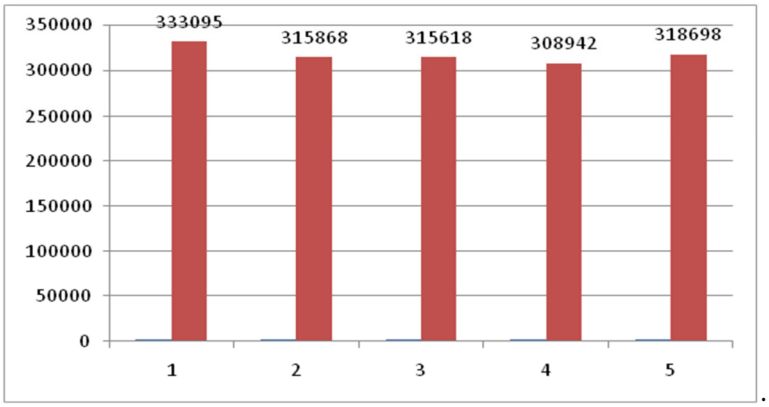

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 34.

3- دراسة أثر التحول الجزئي على ربحية البنك بعد التحول: مؤشر الربحية هو عبارة عن مؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع البنك، ولدراسة ذلك تم الاستعانة بالجدول التالي

الجدول رقم (36): تطور ربحية بنك الأهلي التجاري خلال الفترة 2013-2018

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صافي الدخل (مليون ريال سعودي)	7.852	8.655	9.089	9.317	9.802	10.845

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات المذكورة

من خلال جدول صافي الدخل ببنك الأهلي التجاري خلال الفترة 2013- 2018، فنلاحظ ارتفاع ربحية البنك من 7 مليون ريال سعودي إلى 10 مليون ريال سعودي حيث ركز البنك على زيادة حجم محفظة التمويل وجودة الأصول بهدف الزيادة في دخل البنك وربحيته، وللتوضيح أكثر نشير إلى الشكل البياني الموضح لذلك:

الشكل رقم (29): تطور ربحية بنك الأهلي التجاري خلال الفترة 2013-2018

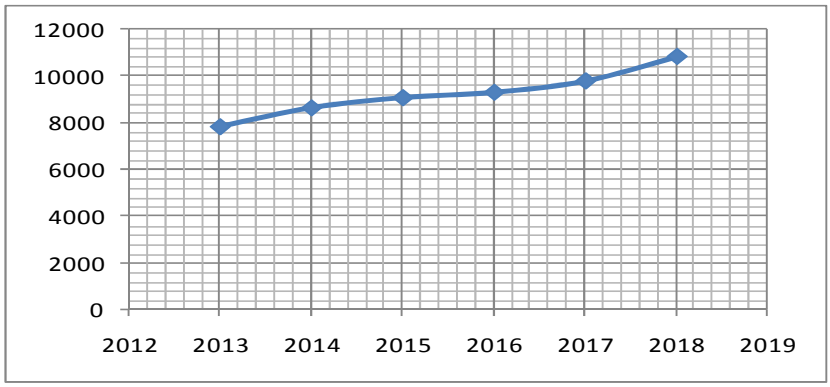

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 35

لقد أثبتت البيانات المالية، نجاح تجربة التحول الجزئي في بنك الأهلي التجاري وهذا النجاح مهد لها الطريق نحو التحول كليا إلى العمل المصرفي الإسلامي.

المطلب الثالث: تجربة البنوك الجزائرية في التحول الجزئي.

لقد حققت المالية الإسلامية إنتشارا واسعا في كافة دول العالم وأنحاءه، وذلك راجع للنجاح الكبير الذي حققته وأثبتت قوتها كأداة تمويلية، وفي ظل الوضع الراهن الذي تعيشه الجزائر يتطلب منها اللجوء إلى التحول للعمل المصرفي الإسلامي من خلال افتتاح نوافذ التمويل الإسلامية من أجل الحفاظ على العملاء وتقديم خدمات مزدوجة في محاولة منها في تحسين الوضعية الاقتصادية للبلد.

الفرع الأول: التحول للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

تعد الجزائر من البلدان المتأخرة في تطبيق الصيرفة الإسلامية وذلك راجع لغياب الإطار القانوني المنظم للتحول، فسيتم في هذا الفرع التطرق إلى مراحل تحول العمل البنكي في الجزائر، والتنظيم القانوني والتشريعي لهذا التحول.

أولا: مراحل التحول للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

مرت الجزائر بمرحلتين حاسمتين للتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي وهما:

- **المرحلة الأولى**: بدأ إهتمام الجزائر بالتوجه نحو الخدمات المالية الإسلامية منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي وذلك من خلال السماح لبنك البركة بالعمل في السوق المصرفية الجزائرية في إطار سعيها إلى إصلاح المنظومة المصرفية والمالية كجزء من

عملية الإصلاح الإقتصادي الشامل، ويقتصر تقديم الخدمات المالية الإسلامية بالجزائر على بنكين إسلاميين وهما بنك البركة الجزائري ومصرف السلام.[1]

– **المرحلة الثانية:** سماح السلطات الجزائرية للبنوك التقليدية بتقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وفي نفس الوقت الذي تقدم فيه خدماتها المصرفية.[2]

ثانيا: التنظيم القانوني لتحول البنوك الجزائرية للعمل المصرفي الإسلامي

لابد من توفر الإطار القانوني لعملية تنظيم التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، وبالنسبة للجزائر يوجد قانونين رئيسيي تم الاعتماد عليهم لتنظيم التحول للعمل المصرفي:

– قانون 90-10: ويعتبر أهم تحول في النظام المصرفي الجزائري والذي فتح القطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية، كما يقتصر تقديم الخدمات المالية الإسلامية بالجزائر على بنكين إسلاميين وهما بنك البركة الجزائري، وبنك السلام.[3]

– النظام رقم 18-02: المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق لـ 4 نوفمبر سنة 2018، ويتضمن قواعد ممارسة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.[4]

ثالثا: التنظيم الشرعي لتحول البنوك الجزائرية للعمل المصرفي الإسلامي

تشهد البنوك التقليدية الجزائرية الإقبال على التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، وأول بنك سوف يتم تطبيق هذه التجربة فيه هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فقد تم إنشاء قسم متخصص للإشراف ومراقبة عمل النوافذ الإسلامية (هيئة الرقابة الشرعية) على مستوى البنك المركزي الجزائري.[5]

رابعا: نوافذ التمويل الإسلامية في البنوك الأجنبية بالجزائر

لقد كانت البنوك الأجنبية الجزائرية السباقة في فتح نوافذ التمويل الإسلامية، وفيما يلي سنقوم بالتطرق إلى البنوك التي قامت بفتح هذه النوافذ:[6]

– **بنك خليج الجزائر:** يخصص بنك خليج الجزائر نافذة للخدمات البنكية الإسلامية وتتمثل في خدمتين تمويليتين تسميان « مهنة الـ proline» وهما السلم والمرابحة ويتوافقان مع تعاليم الشريعة الإسلامية، كما استحدث خدمة أخرى سنة 2014 سميت بالـ leasing وهي عبارة على خدمة التمويل التأجيري.

– **بنك ترست:** كما أطلق كذلك بنك ترست الجزائر كذلك نافذة إسلامية توفر لعملائه حلول تمويلية وفق صيغة المرابحة، إضافة إلى توفير الحساب التشاركي الذي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء، ومن المتوقع أن يمتد هذا العرض بسرعة للبنوك التقليدية.

– **بنك بي أن بي باريبا:** كما أعلن بنك بي أن بي باريبا الجزائر عن منتجات إسلامية من خلال عرض الإجارة وحساب البديل.

وبناءا على ما سبق سيتم التطرق لتجربة النوافذ الإسلامية في بنك خليج الجزائر.

---

[1] – جعفر هني محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 98.

[2] – القانون رقم 18-02، المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق لـ 4 نوفمبر سنة 2018، المتضمن العمليات التشاركية.

[3] – القانون رقم 90-10، المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق لـ 14 أفريل سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، المادة 128.

[4] – النظام رقم 18-02، المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق لـ 4 نوفمبر سنة 2018، الجريدة الرسمية بتاريخ 9 ديسمبر سنة 2018، العدد 73.

[5] – مقابلة يوم 2019/05/13، مع إطار في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية برج بوعريريج، على 11- 10.

[6] - https://www.arabnak.com/الصيرفة-الإسلامية-في-الجزائر/, consulté le 20/07/2019 à 11:45.

الفرع الثاني: بنك خليج الجزائر

يعتبر بنك الخليج الجزائري من بين البنوك التي تسعى دائما لتحقيق الريادة في مجال الاقتصاد والتمويل وتقديم الخدمات الجيدة للمتعاملين بغرض زيادة رأس مالها وتوسيع نطاق عملها محققا بذلك النمو وازدهار البلاد.

أولا: نبذة عن بنك خليج الجزائر

تأسس بنك خليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003 بموجب القانون الجزائري برأس مال قدره 10.000.000.000 أي 10 مليار دولار، من طرف ثلاث بنوك ذات سمعة دولية مرموقة وهي بنك برقان بقيمة 60 % وبنك تونس العالمي بـ 30 % و 10% من البنك الأردني الكويتي، تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة كيبكو.

ولقد تأسس بنك خليج الجزائر في شكل شركة مساهمة، وقد وافق عليه بنك الجزائر كبنك تجاري طبقا للقرار رقم 03/03، وبعدما تأسس البنك في 2013 افتتح 08 فروع، ولديه الآن 44 وكالة في كامل التراب الوطني.

وهو بنك تجاري يمارس اليوم نشاطا اقتصاديا ومصرفيا ويسعى لأن يكون ذو كفاءة عالية وجودة كبيرة ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم خدماته المختلفة في مجال التمويل البنكي والضمانات وغيرها لمختلف الشركات والأفراد من خلال تقديم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية كما يقدم البنك منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية،[1] وحتى يتقرب البنك من عملائه وليصل لهم في مختلف المناطق يصل عدد فروعه حاليا بالجزائر إلى 63 فرعا.[2]

ثانيا: التنظيم القانوني والتشريعي لبنك خليج الجزائر

التنظيم القانوني والتشريعي أمران ضروري توفرهما لضمان السير الحسن لعمل نافذة المعاملات المالية الإسلامية في بنك خليج الجزائر.....

يسير التنظيم القانوني للبنوك الإسلامية والمعاملات الإسلامية في أربعة اتجاهات وهي النظام المصرفي بالكامل، ونظام الجمع بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، ونظام لكل بنك إسلامي، ونظام تخضع فيه البنوك الإسلامية للقوانين التقليدية، وهذا الأخير هو الاتجاه الذي أخذت به الجزائر، كون البنوك الإسلامية والأجنبية تنظمها مجموعة من القوانين التقليدية التي تخضع لها باقي البنوك التقليدية، وبالتالي فنافذة بنك خليج الجزائر تخضع لقوانين البنوك التقليدية، كما تخضع إدارة البنك إلى القواعد والمبادئ المحاسبية التي يحددها بنك الجزائر بناء على قانون النقد والقرض وتتلائم كل الإجراءات المحاسبية والمالية المتبعة في بنك خليج الجزائر مع المخطط المحاسبي الوطني، أما فيما يخص الخدمات البنكية الإسلامية فهي تخضع للمعايير المحاسبية المتبعة في البنوك الإسلامية.[3]

ثالثا: الخدمات المقدمة عبر النافذة الإسلامية

يقدم البنك لعملائه من خلال نافذته خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية تتمثل في الخدمات التالية:

1- مهنة الـ «proline»: وهي تشتمل على خدمتي السلم والمرابحة.[4]

- التمويل بالسلم: يقوم البنك بدفع ثمن بضاعة مقدما يتعاقد على شرائها من المتعامل الذي يتعهد بتسليم البضاعة للبنك بعد إنتاجها، توجه هذه الصيغة في البنك لتمويل رأس مال العامل ، من خلال :

---

[1] - التقرير السنوي لبنك خليج الجزائر، لسنة 2013، ص 8.

[2] - التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر، 2018، ص5.

[3] - جميلة الجوزي وحدو علي، واقع الرقابة على المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري بالمقارنة مع التنظيمات الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 12، جامعة الجزائر 12، الجزائر، 2015، ص 37.

[4] https://www.agb.dz/article-view-16-111111-154-23-175.html, consulté le 10 /09/2019 à 10 :41

* تمويل سنوي متجدد تصل قيمته إلى 5 مليون دينار جزائري؛

* تمويل سنوي يصل 70 بالمئة من البطاقة الأوراق المالية المقدمة لبنك؛

* إعادة تسديد لفترة 90 يوما بعد صرف المبلغ.

– التمويل بالمرابحة: يقوم البنك بشراء سلعة موصوفة له على حسابه، ولأنه دفع قيمتها فقد امتلكها علما أنه لا ينوي امتلاكها ولكن ليبيع السلعة المشتراة للعميل للاستفادة منها،واحتفاظا للبنك بالملكية كضمان مقابل التمويل بالأجل أي أن الثمن يقسط، توجه لتمويل العملاء لاقتناء المعدات وتتم وفقا للشروط التالية:

* أقصى مبلغ للتمويل يتمثل في 20 مليون دينار جزائري؛

* إمكانية تمويل حتى 80 بالمئة من ثمن معدات المراد تمويلها؛

* تمثل 5 سنوات مدة التمويل القصوى؛

* تسديد الأقساط يكون شهريا.

2– التمويل التأجيري: يقوم البنك بشراء أصل رأسمالي بطلب من العميل بهدف استثماره مقابل دفعات دورية ، مع احتفاظ البنك لملكية الأصل حتى نهاية العقد، مع امتلاك المستأجر خيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير أو إعادة الأصل للمؤجر أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى.[1]

رابعا: دراسة وتحليل البيانات المالية لبنك خليج الجزائر

بالاعتماد على مجموعة من البيانات المالية والتقارير السنوية للبنك، سيتم تحديد مساهمة بنك خليج الجزائر في القطاع المصرفي الجزائري وكذلك مساهمته في التمويل الإسلامي.

1– حجم نشاط بنك خليج الجزائر في النظام المصرفي الإسلامي

بلغ عدد البنوك العاملة في الجزائر 20 بنك بنهاية مارس 2014، شملت 6 بنوك حكومية و14 بنكا خاصاً، وهذه الأخيرة تتوزع بين بنوك محلية، وعربية، وأجنبية، كما تنقسم البنوك في الجزائر إلى 18 بنكا تجارياً، وبنكين إسلاميين، وتسيطر البنوك الحكومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي في الجزائر، إذ تستحوذ على حوالي 80% من موجودات القطاع المصرفي، و85% من القروض و90% من الودائع.

يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر 10 بنوك جزائرية حوالي 77% من مجموع موجودات القطاع، ولديها أكثر من 75% من الودائع وحوالي 62% من القروض. يبين الجدول التالي بيانات أكبر 10 بنوك جزائرية وترتيبها بحسب حجم الموجودات.

[1] https://www.agb.dz/article-view-16-111111-154-23-175.html, consulté le 10 /09/2019 à 10 :30

الجدول رقم (37): بيانات أكبر عشرة بنوك جزائرية (مليون دولار)

	موجودات			ودائع			قروض			حقوق الملكية			الأرباح		
السنوات	2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011
01 بنك الجزائر الخارجي	27.018	29.478	34.675	21.491	23.632	28.702	9.614	7.371	7.425	1.998	1.799	2.476	268	455	398
02 البنك الوطني الجزائري	غ.م	26.369	21.312	غ.م	16.963	12.764	غ.م	14.517	11.841	غ.م	1.644	1.410	غ.م	348	458
03 القرض الشعبي الجزائري	غ.م	14.651	13.137	غ.م	10.457	9.145	غ.م	6.854	5.784	غ.م	951	901	غ.م	197	176
04 بنك الفلاحة والتنمية الريفية	غ.م	12.606	12.116	غ.م	10.737	10.364	غ.م	5.323	4.832	غ.م	809	451	غ.م	72	133
05 بنك التنمية المحلية	غ.م	5.779	5.694	غ.م	3.768	3.744	غ.م	3.434	2.600	غ.م	379	363	غ.م	27	25
06 بنك البركة الجزائري	2.010	1.917	1.760	1.197	1.481	1.363	802	832	775	286	274	272	52	54	50
07 بنك خليج الجزائر	1.778	1.347	989	1.173	838	575	1040	832	587	258	219	131	64	52	34
08 بنك المؤسسة العربية المصرفية	650	606	552	325	318	283	362	257	426	218	197	147	17	17	12
09 بنك الإسكان للتجارة والتمويل	592	519	398	285	222	159	205	151	130	183	163	132	20	18	14
10 بنك ترست الجزائر	524	466	396	235	189	163	341	241	241	234	229	212	18	13	12
المجموع	**غ.م**	**93.738**	**91.029**	**غ.م**	**68.603**	**67.262**	**غ.م**	**40.039**	**34.641**	**غ.م**	**6.475**	**6.495**	**غ.م**	**1254**	**1312**

المصدر: إتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري، تحديث وتطوير مستمران،
http://www.uabonline.org/ar/research/banking/157516041602159115751593157516041605158 9/7467/4

من خلال معطيات الجدول أعلاه والذي يمثل بيانات أكبر عشرة بنوك جزائرية، نلاحظ أن البنوك الحكومية هي التي تسيطر على القطاع المصرفي الجزائري بالمقارنة مع البنوك الأجنبية، وذلك راجع لانخفاض معدلات الفوائد المطبقة على القروض في البنوك العمومية مقارنة بنظيرتها الأجنبية هذا ما يجعل المتعاملين يلجئون إلى البنوك العمومية بشكل كبير، أما بخصوص البنوك الأجنبية فنجد أن بنك خليج الجزائر يحتل المرتبة السابعة من حيث ترتيب أهم البنوك في الجزائر، والأولى من حيث البنوك الأجنبية، فهو يحتل مكانة مهمة في المنظومة المصرفية الجزائرية مقارنة بأنه بنك حديث النشأة.

3- مساهمة بنك خليج الجزائر في التمويل الإسلامي في الجزائر: تتركز الصيرفة الإسلامية في الجزائر في بنكين إسلاميين فقط ينحصران في: بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنة 1990، وبنك السلام الذي دخل السوق المصرفية الجزائرية عام 2008، ففي سنة 2013، بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر أكثر من 3 مليار دولار أي حوالي 2.4% من إجمالي الأصول المصرفية، إلا أن البنوك التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية في الجزائر تنمو بوتيرة أسرع من البنوك التقليدية، إذ سجلت نسبة نمو 15% في العام 2013. وقد بلغ حجم أصول بنك البركة للجزائر2.01 مليار دولار ، وأصول بنك السلام حوالي 0.41 مليار دولار[1]، وأصول بنك خليج الجزائر بنسبة 0.15 مليار دولار، والجدول الموالي يوضح حجم الأصول الإسلامية الموزعة على المؤسسات المالية بالجزائر [2]

الجدول رقم (38): توزيع حجم الأصول الإسلامية على المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر

المؤسسات المالية الإسلامية	حجم الأصول الإسلامية (مليار دولار)
بنك بركة الجزائر.	2.01
بنك سلام الجزائر.	0.41
بنك خليج الجزائر.	0.15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع إتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري، تحديث وتطوير مستمران، والتقرير السنوي لبنك خليج الجزائر لسنة 2013.

يمثل الجدول رقم 38 توزيع حجم الأصول الإسلامية على المؤسسات المالية الإسلامية الجزائرية، فمن خلال معطيات الجدول نلاحظ بأن بنك البركة يحتل الصدارة في الترتيب لأنه يستحوذ على الحصة الأكبر من حجم الأصول الإسلامية 2.01 لكونه أقدم بنك وأول بنك تم اعتماده في هذا المجال، ليليه بنك السلام بقيمة 0.41 وذلك راجع لحداثة البنك في المجال المصرفي الإسلامي في الجزائر كما أن عدد فروعه محدود جدا، وأخيرا نجد أن قيمة حجم أصول بنك خليج الجزائر تنحصر في 0.15 وهي نسبة لا بأس بها مقارنة بحداثة نشأة هذه النوافذ الإسلامية داخل البنك بالإضافة إلى كون الخدمات المقدمة في هذه النوافذ تقتصر على خدمة المرابحة والسلم والإجارة، فيمكننا القول لو كان البنك يقدم أو يعتمد على الصيغ الإسلامية الأخرى لاتسعت شريحة عملائه وكبر حجم أصوله الإسلامية وازدادت نسبة مساهمته في الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

[1] http://www.uabonline.org/ar/research/banking/157516041602159115751593157516041605158 9/7467/4, cosulté le 29/08/2019 à 19 :30.

[2]- التقرير السنوي لبنك خليج الجزائر، 2013، ص 23.

3- مقارنة حجم التمويل الإسلامي بالتمويل التقليدي في البنك: من خلال التقرير السنوي لبنك خليج الجزائر تحصلنا على حجم التمويلات التقليدية والتمويلات الإسلامية خلال الفترة 2013 إلى غاية 2016 وللتوضيح تم الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (39): تطور التمويلات التقليدية والإسلامية في بنك خليج الجزائر خلال الفترة 2013- 2016.

السنوات	2013	2014	2015	2016
التمويلات التقليدية (مليون دينار)	44.800	50.707	40.764	51.267
التمويلات الإسلامية (مليون دينار)	12.240	13.889	17.209	17.955

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير بنك الخليج لسنة 2016 الصفحة 23.

يمثل الجدول تطور التمويل التقليدي والإسلامي في بنك خليج الجزائر خلال الفترة 2013- 2016، فمن خلال معطيات الجدول نلاحظ أن حجم التمويلات التقليدية يزيد بنسب متقاربة نوعا ما من سنة إلى أخرى بينما التمويل الإسلامي بقيم متقاربة نوعا خلال فترة الدراسة لتبلغ قيمة 17.955 مليون دينار سنة 2016، ففي سنة 2015 نلاحظ انخفاض حجم التمويلات التقليدية انخفض سنة 2015 وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول بينما التمويلات الإسلامية لم تنخفض وهذا ما يظهر أهمية التمويلات الإسلامية داخل البنك وهذا ما يعكس رغبة العملاء وتزايد طلبهم على الخدمات المصرفية الإسلامية.

إن فكرة إقامة نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية الجزائرية فكرة سديدة، يمكن أن تساهم في زيادة كفاءة النظام المصرفي الجزائري وذلك إذا تم التأكيد على الاستقلال التام للنوافذ الإسلامية عن البنك الرئيسي إداريا وماليا ومحاسبيا، مع ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية دائمة ومستمرة لضمان نجاح هذه التجربة.

خلاصة الفصل:

لقد تم في هذا الفصل تجسيد الجانب النظري في تجارب دول عربية، حيث تم فيه دراسة تحول هذه الأخيرة إلى العمل المصرفي الإسلامي بآليتيه الجزئي والكلي، هذا بالإضافة إلى المرور بتجربة الجزائر من خلال التطرق إلى المجهودات المبذولة من قبل السلطات النقدية والتشريعية في سبيل إدخال العمل المصرفي الإسلامي إلى المنظومة المصرفية الجزائرية.

وتم التوصل في النهاية إلى أن إزدواجية الخدمات المصرفية تعد تمهيدا للتحول الكلي وهذا ما أثبتته تجربة بنك الأهلي التجاري، كما أن التحول الكلي أثبت نجاحه في جميع الدول التي تم تطبيقه فيها وهذا ما أثبتته دراسة الحالة.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر ظاهرة توجه البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي من أبرز الأحداث التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية في الآونة الأخيرة، إذ أنها تساهم في نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية، وعامل مهم لجذب الأفراد من خلال إقبالهم على المنتجات المصرفية الإسلامية المقدمة لاستثمار مدخراتهم وتعظيم عوائدهم المالية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

وتعد عملية التحول بمثابة الانتقال من وضع إلى وضع جديد يقتضي تحديد خطة، تتضمن متطلبات وضوابط شرعية لضمان إسلاميات المعاملات المقدمة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي، باعتبارها أحد أهم القضايا التي تواجهها البنوك في الوقت الراهن، وتمكنا في النهاية من التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي على أساسها تم تقديم جملة من الاقتراحات.

أولا: عرض النتائج

سمحت لنا عملية اختبار مختلف الفرضيات التي اعتبرت كإجابات أولية على إشكالية بحثنا هذا، التوصل إلى نتائج نقدمها بشكل نختبر فيه مدى صحة تلك الفرضيات المقدمة:

1- تتمثل آليات تحول البنوك التقليدية نحو البنوك الإسلامية في آليتين هما: آلية التحول الجزئي وآلية التحول الكلي.

حيث تتمثل آلية التحول الجزئي في قيام البنك التقليدي بالتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال: تقديم خدمات مصرفية ازدواجية: أي من خلال تقديمه للخدمات الإسلامية بالمحاذاة مع الخدمات التقليدية، بفتح فروع إسلامية، أو إنشاء نوافذ إسلامية، أو من خلال قيامه بإنشاء صناديق استثمار إسلامية.

أما آلية التحول الكلي فتتمثل في تحول البنك كليا إلى العمل المصرفي الإسلامي، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

2- تسعى البنوك التقليدية إلى تقديم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك لرغبة منها في تلبية احتياجات المتعاملين بعدم التعامل بالربا بهدف كسب عملائها وجذب عملاء جدد، إضافة إلى سعيها لتعظيم الأرباح وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- تتحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي لعدة أسباب أهمها نذكر: رغبتها في توسيع حصتها السوقية من أجل زيادة أرباحها، أو تطبيقا لأوامر السلطات النقدية أو التشريعية (مثل ما حدث في السودان)، أو بناء على رغبة عملائه في الحصول على تمويلات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو لمنافسة البنوك التي تقدم هذا النوع من التمويل...إلخ، وبالتالي فتحول البنك التقليدي نحو العمل المصرفي الإسلامي قد يكون اختياريا أم إجباريا و هذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

4- يعتبر اعتماد منهج التدرج من التحول الجزئي نحو التحول الكلي، أسلوب فعال لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات إسلامية بأقل تكلفة ووقت ممكن، وهو بذلك خطوة مشجعة في تحول العديد من الفروع والنوافذ الإسلامية إلى بنوك إسلامية مستقلة، وخير مثال على ذلك تجربة تحول بنك الجزيرة السعودي الذي كانت بداية توجهه نحو العمل المصرفي الإسلامي عبر تقديم خدمة إسلامية عبر فرع إسلامي واحد، ليتم بعد ذلك تعميم هذه الخدمة عبر كامل فروعه، ليتحول بذلك البنك كليا إلى بنك إسلامي قائم على أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة

5- أثبتت نافذة المعاملات في بنك خليج الجزائر نجاحها بشكل مقبول من خلال استقطابها لشريحة واسعة من المجتمع الجزائري، هذا أيقظ وعي المهتمين بالمصرفية الإسلامية في الجزائر، إلى جانب تحرك السلطات القائمة على الجهاز المصرفي الجزائري بسنها لقانون ينظم الخدمات المصرفية التشاركية داخل البنوك التقليدية الجزائرية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

ثانيا: التوصيات

وفي الأخير وبعد دراستنا لموضوع تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي والإلمام بأهم الجوانب المحيطة به تمكنا من الخروج بالتوصيات التالية:

1- العمل على نشر الوعي المصرفي الإسلامي بين جميع إدارات البنوك بصفة خاصة وأفراد المجتمع بصفة عامة وتشجيع التعامل بالخدمات المصرفية الإسلامية؛

2- تشكيل هيئة الرقابة الشرعية للإشراف على عملية التحول ضرورة حتمية؛

3- ضرورة إلى التعاون بين البنوك الإسلامية والتقليدية الراغبة في التحول للاستفادة من الخبر المهنية للعاملين بالبنوك الإسلامية لتفعيل عملية التحول؛

4- الاستفادة من تجارب البنوك التي أتمت التحول بنجاح واختيار الأنسب من بينها والأكثر ملائمة للمجتمع الجزائري؛

5- ضرورة تعديل القوانين والتشريعات المصرفية بما يسمح بانتشار المصرفية الإسلامية؛

6- القيام بحملات إعلانية وإشهارية لتوعية الأفراد بأهمية الفروع والنوافذ الإسلامية ؛

7- فتح المجال أمام الفروع والنوافذ الإسلامية التي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية لاستقطاب المزيد من المدخرين والمستثمرين الرافضين للتعامل بالفوائد الربوية؛

8- إنشاء بنوك مركزية إسلامية لضمان شرعية المعاملات؛

9- إنشاء مراكز خاصة بتدريس الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية في كافة الجامعات؛

10-الحرص التام على عمل النوافذ والفروع الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وعدم اختلاط أموالها وأرباحها مع البنك الأم؛

11- ضرورة إنشاء أو إقامة مراكز بحوث متخصصة في الدراسات والبحوث التطبيقية التي تتعلق بتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية منافسة للخدمات التقليدية.

ثالثا: آفاق الدراسة

يعد موضوع تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية من المواضيع الواسعة، لاعتبار التحول خطوة هامة في أسلمة النظام المصرفي وتحويل البنوك التقليدية للعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فحتى بعد دراسة الخدمات المصرفية الإسلامية كآلية لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية إلا أن الدراسة تتضمن العديد من الفروع التي يمكن دراستها من أمثلتها :

- دور البنوك المتحولة للعمل المصرفي الإسلامي في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية ؛
- دور السلطات النقدية والتشريعية في تنظيم آلية التحول؛
- مدى فعالية هيئة الرقابة في نجاح عملية التحول ؛
- أثر تقديم خدمات مصرفية إسلامية على ربحية البنوك التقليدية؛
- دور الفروع والنوافذ الإسلامية في التصدي للأزمات المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- حسن أيوب، **فقه المعاملات المالية في الإسلام**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 2003.
- حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 319، لبنان، 2006.
- حمود حسن الصوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2001.
- حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية**، دار المازوري، ط 1، الأردن، 2012.
- خالد عبد المنعم، **موسوعة الاقتصاد الإسلامي**، مركز الدراسات المصرفية، مصر، بدون سنة نشر.
- شوقي أحمد، **الجعالة والإستصناع تحليل فقهي واقتصادي**، البنك الإسلامي للتنمية، ط 3، السعودية، 2004.
- صخر أحمد الخصاونة، **عقد التأجير التمويلي– دراسة مقارنة–** ، دار وائل للنشر، ط 1، الأردن، 2005.
- عادل عبد الفضيل، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية– دراسة مقارنة–**، دار الفكر الجامعي، مصر،2007.
- فارس مسدور، **التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية**، دار هومة، الجزائر،2007.
- محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، إيتراك للنشر والتوزيع، ط 1، مصر الجديدة، مصر، 1999.
- محسن أحمد الخضيري، **التمويل بدون نقود**، مجموعة النيل العربية، ط 1، مصر، 2001.
- محمد عبد العليم عمر، **الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2004.
- نجاح عبد العليم وعبد الوهاب أبو الفتوح، **أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، ط 1، الأردن، 2014.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1– الأطروحات

- رقية بوحيضر، استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2011-2012.
- يزن خلف سالم العطيات، **تحول المصرف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية – دراسة لبيان مدى إمكانية تطبيق الدراسة بالأردن –**، أطروحة دكتوراه، المصارف الإسلامية، الأردن، 2007.

2–الرسائل.

– إسلام بوازدية وفاطمة إلهام رقيعي، مقومات تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تمويل مصرفي، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، منشورة،2015–2016.

– حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في الفقه وأصوله، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004.

– زهرة حوحباوي وفتحية حلايمية، **دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تفعيل أداء البنوك الإسلامية– دراسة حالة شركة الراجحي مالية–**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تمويل مصرفي، علوم تجارية، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2015–2016.

– سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل ماستر أكاديمي في التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر،2017–2018.

– عائشة حيمود وهاجر حيمورة، **دور صناديق الاستثمار في تفعيل سوق الأوراق المالية الناشئة – دراسة حالة سوق الأسهم السعودي–**، شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، علوم اقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر،2015 –2016.

– عبد الله بلعبيدي، **التمويل برأس المال المخاطر– دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة –**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008.

– مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية– دراسة تطبيقية على بعض بنوك السعودية–**، رسالة ماجستير، اقتصاد إسلامي، قسم الإقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر، 2006.

ثالثا: المجلات والجرائد

– أحمد خلف حسين الدخيل، **النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية**، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد2، 2013.

– جعفر هني محمد، **نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، العدد 12، 2017.

– جميلة الجوزي وحدو علي، واقع الرقابة على المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري بالمقارنة مع التنظيمات الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري–، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 12، جامعة الجزائر 12، الجزائر، 2015. – توثيق – بنك السودان المركزي، تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مخطط الوثائق، الإجراءات والتعاميم المتعلقة بالتجربة، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2006، ص 34.

- حسين حسين شحاتة، **الطبيعة المميزة لصناديق الاستثمار الإسلامية – خصائصها وضوابطها الشرعية**، سلسلة دراسات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، بدون سنة نشر.

- حسين حسين شحاته، **الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240، ربيع الأول 1422/ يونيو 2001م.

- حنان شريط، **تقييم أداء صناديق الاستثمار الإسلامية – دراسة عينة من الصناديق المدرجة في سوق الأسهم السعودي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد الثامن، الجزء 2، الجزائر، ديسمبر 2017.

- سراح الدين عثمان مصطفى، **خصوصية العمل المصرفي الإسلامي**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 299، لبنان، 2005.

- سعيد محمود عرفة، **تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، مصر، 1987.

- سفيان قمومية وعلي بلعزوز، **تجربة بنك المشرق الإماراتي في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، الجزائر، 18 جوان 2017.

- سلمى بوقطاية وعبد الحفيظ مازري، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2018.

- صابر محمد الحسن، **دور الجهات الرقابية في الضبط الشرعي للصكوك والأدوات المالية الأخرى**، تجربة بنك السودان المركزي في إصدار وضبط الصكوك، السودان، دون ذكر السنة.

- صالح مفتاح وفريدة معارفي، **الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية ودور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميترا التجاري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد 35/34، الجزائر، مارس 2014.

- عثمان بابكر أحمد، **تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية تجربة بعض المصارف السودانية**، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، بحث رقم 49، ط 2، سنة 2004.

- عز الدين شرون، **آليات تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد7، جامعة 20 أوت، سكيكدة، الجزائر، 2017.

- كهينة رشام، **تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية الآليات والمعوقات**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة أكلي محند. أولحاج، البويرة، الجزائر، مارس 2016.

- محمد بلبية، **هيئات الرقابة الشرعية ودورها في مراقبة أعمال المصارف الإسلامية**، مجلة الإحياء، العدد 20، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017.

- محمد يدو ومريم سياخن، **دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية – مع الإشارة للتجربة السعودية –**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، جامعة البليدة 02، الجزائر، أفريل 2017.

- نايف بن جمعان الجريدان، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية – دراسة تنظيرية تطبيقية –**، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد 23، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية، فبراير 2014.

- هيام محمد عبد القادر الزيدانيين، **الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل والتطبيق**، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 40، العدد 1، الجامعة الأردنية، عمان، 2013.
- وليد هويمل عوجان، **صناديق الاستثمار الإسلامية – دراسة وتحليل–**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الثامن، العدد 1، دون ذكر بلد النشر، 2012.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات

- سعيد بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2003.
- عجيل جاسم النشمي، **تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية– المبادئ والضوابط والإجراءات–**، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية"،قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية الإسلامية، 14- 15 أفريل 2015.
- فهد الشريف، **الفروع الإسلامية الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر.
- لطفي محمد السرحي، **نحو تمويل مصرفي إسلامي لمحاصيل الحبوب في اليمن**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمؤول، دائرة الشؤون والعمل الخيري بدبي، دبي، بتاريخ 30-31 ماي 2006.
- لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية واقع وأفاق المستقبل، اليمن، 20-21 مارس 2010، ص 3.
- محمد أمين علي القطان، **الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2004.
- محمد بوجلال ومريم زايدي، **دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية الإسلامية – حالة سوق الأسهم السعودية –**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، **آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، يومي 8و9 ديسمبر 2013. - نوال بن عمارة، **متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد لخضر حمة، الوادي، الجزائر، ديسمبر2017.
- نايف الشريف، **الفروع الإسلامية الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2016.
- هشام جابر، **صناديق الاستثمار الإسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول- الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة-، الاستثمار والتمويل في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 8-9 مايو 2005.
- يزن خلف العطيات ومنير سليمان الحكيم، **أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها**، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا، 2009.
المصارف الإسلامية اليمنية واقع وأفاق المستقبل، اليمن، 20-21 مارس 2010.

خامسا: القوانين واللوائح

- الجريدة الرسمية لسنة 1992، لائحة الجزاءات والمخالفات المالية والإدارية، العدد 8.
- القانون المؤرخ بتاريخ 1994/01/01، والمتضمن قانون سوق الأوراق المالية لسنة 1994، المادة 01.
- القانون رقم 90-10، المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق لـ 14 أفريل سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، المادة 128.
- النظام رقم 18-02، المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق لـ 4 نوفمبر سنة 2018، الجريدة الرسمية بتاريخ 9 ديسمبر سنة 2018، العدد 73.

سادسا: التقارير السنوية

- التقرير السنوي لبنك الأهلي التجاري لسنة 2004-2017.
- التقرير السنوي لبنك الجزيرة السعودي لسنة 2002-2018.
- التقرير السنوي لبنك الخرطوم السوداني لسنة 2017.
- التقرير السنوي لبنك الشارقة الإسلامي لسنة 2014- 2018.
- التقرير السنوي لبنك المشرق الإماراتي لسنة 2004- 2017.
- التقرير السنوي لبنك أم درمان الوطني لسنة 2017.
- التقرير السنوي لبنك خليج الجزائر 2018
- التقرير السنوي لبنك خليج الجزائر لسنة 2013.
- التقرير السنوي لبنك خليج الجزائر لسنة 2016.
- التقرير السنوي لبنك فيصل الإسلامي السوداني لسنة 2017.
- التقرير السنوي للبنك السوداني المصري لسنة 2017.
- التقرير السنوي للبنك المركزي السوداني لسنة 2017.
- تقرير مجلس إدارة بنك الأهلي التجاري لسنة 2013.

سابعا: الآيات

- سورة ص، **الآية 23– 24**.
- سورة الأنبياء، **الآية7**.
- سورة البقرة، **الآية.85**
- سورة البقرة، **الآية 173** .

- سورة البقرة، **الآية275**.
- سورة البقرة، **الآية 278– 279**.
- سورة البقرة، **الآية 282**.
- سورة الطلاق، **الآية 26**.
- سورة القصص، **الآية 6**.
- سورة الكهف، **الآية 108**.
- سورة المزمل، **الآية 20**.

ثامنا: المراجع باللغة الفرنسية

-Naif jamaan Juraidan , **legality of advisory opinion (fatwa) organization work and legitimate Suprvission in Islamic banks (Inductive and analytical study)**, Global journal of economic and business, Najran University, Kingdom of Saudi Arabic, 2017, p 15.

-Iooking for the perfect Islamic window, Global Islamic finance report, Gifr 2014, p110.

- Islam webnet fatwa.islamweb.net/ consulté le 11/01/2019 à 18:04

تاسعا: المقابلات

- مقابلة يوم 2019/05/13، مع إطار في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية برج بوعريريج، على 11:10.

عاشرا: مواقع الأنترنت

- بنك السودان المركزي، على الرابط التالي: قانون صندوق ضمان-الودائع-
- https://www.baj.com.sa/ar-sa/Treasury.
- https://www.mashreqbank.com/uae/ar/about-us/home
- http://www.aleqt.com/2019/08/31/article_1667086.html
- http://www.aleqt.com/2019/08/31/article_1667086.html.
- http://www.aleqt.com/2019/08/31/article_1667086.html.
- http://www.aleqt.com/2019/08/31/article_1667086.htmloard
- http://www.fibsudan.com/page/4
- http://www.fibsudan.com/page/6
- https://ar.wikipedia.org/wiki/بنك_الكويت_الدولي

- https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/84001/27-12-2009,.
- https://www.arabnak.com/الصيرفة-الإسلامية-في-الجزائر/.
- https://www.baj.com.sa/ar-sa/About-Us/Corporate-Profile.
- https://www.baj.com.sa/ar-sa/About-Us/Corporate-Profile.
-https://www.baj.com.sa/ar-sa/Corporate-Banking
- https://www.baj.com.sa/ar-sa/Investment-Banking
- https://www.baj.com.sa/ar-sa/Personal-Banking/Credit-Cards/AlJazira-Credit-Cards.
- https://www.kib.com.kw/home/Business/Finance/Finance.html
- https://www.kib.com.kw/home/Business/Soultions/Products/Tojjar-Card.html.
- https://www.kib.com.kw/home/Personal/about-us/Disclosures/Disclosure-on-the-Resolutions-of-the-Ordinary-General-Assembly-Meeting-of-Kuwait-International-Bank-s-Shareholders-for-the-Year-Ending-31-12-2016-.html
- https://www.kib.com.kw/home/Personal/Invest/Deposits.html
- https://www.kib.com.kw/home/Personal/islamic-finance/Murabaha.html
- https://www.mashreqbank.com/uae/ar/about-us/awards-accolades/awards,
- https://www.mashreqbank.com/uae/ar/about-us/home
- https://www.mashreqbank.com/uae/ar/about-us/vision-mission-values
- https://www.sib.ae/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D
- https://www.sib.ae/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D
- https://www.sib.ae/ar/%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84-, consulté le 19 /07/2019 à 9 :00.
-https://www.sib.ae/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8.
- https://www.sib.ae/ar/الشؤون-الشريعة#.XWuYDuMzbIU.
- https://www.sib.ae/ar/الشؤون-الشريعة#.XWuYDuMzbIU.
- https://www.mashreqb1ank.com/bahrain/ar/about-us/company-information/corporate-governance/shariah-board%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%8C#.XWmNRdo3vIU
-http://www.fibsudan.com/page/15
-http://www.fibsudan.com/page/6.

http://www.uabonline.org/ar/research/banking/157516041602159115751593157516041605 1589/7467/4
- http://www.uabonline.org/en/magazine.
-https://www.agb.dz/article-view-16-111111-154-23-175.html
-https://www.agb.dz/article-view-16-111111-154-23-175.html
-https://www.alahli.com/ar-sa/about-us/corporate-profile/Pages/Sharia-Committee.aspx#الهيئةالشرعية,
-https://www.alahli.com/ar-sa/about-us/corporate-profile/Pages/Sharia-Committee.aspx#مصرفيةإسلاميةمبتكرة
-https://www.alahli.com/ar-sa/about-us/Pages/default.aspx
-https://www.alahli.com/ar-sa/corporate-profile/Pages/default.aspx
-https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/84001/27-12-2009-
-https://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=79e3e42a-ad97-47c0-8cbb-03775f7e9fc6.
-https://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=79e3e42a-ad97-47c0-8cbb-03775f7e9fc6
-https://www.kib.com.kw/home/Personal/Bank/accounts.html.
-https://www.kib.com.kw/home/Personal/Crads/credit-cards.html
- https://www.mubasher.info/markets/BK/stocks/KIB/financial-statements
https://www.sib.ae/ar/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81/%D8%A7%
.https://www.sib.ae/ar/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81/%D8 .
https://www.sib.ae/ar/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81/%D
https://www.sib.ae/ar/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81/%D8%A7%D9
https://www.sib.ae/ar/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81/%D8%A7%D9-
- https://www.sib.ae/ar/الحسابات#.XXq1wy4zbIU,
-Human Rights And Develop ،, لسنة- المصرفي- العمل- تنظيم- قانون-/ 1991/arabic.hudocentre.org
- www.fibsudan.com/page/4.

تم بحمد الله

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي، كونها تشكل أهم القضايا التي تشغل بال العلماء والباحثين في الاقتصاد الإسلامي.

حيث شهد العالم انتشارا واسعا للصيرفة الإسلامية في الآونة الأخيرة، ولم يقتصر الأمر على تأسيس بنوك تتبنى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية فقط بل تعداها إلى تحول العديد من البنوك إلى العمل المصرفي الإسلامي تحولا كليا، أو من خلال فتح فروع أو نوافذ إسلامية، أو عن طريق تأسيس صناديق للتمويل الإسلامي.

ولقد خلصت الدراسة في النهاية إلى أن ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي هي ظاهرة عالمية انتشرت في العديد من الدول خصوصا العربية منها ك: السودان، الكويت، السعودية، والإمارات... إلخ.

والجزائر كغيرها من الدول مهدت بالتوجه نحو المصرفية الإسلامية من خلال فتح نوافذ للتمويل الإسلامي، وبالرغم من محدودية المجهودات المبذولة من قبل السلطات النقدية والتشريعية بالمقارنة بباقي الدول التي قامت بعملية التحول، إلا أنها تعتبر نقطة تحول للمنظومة المصرفية الجزائرية وبإمكانها التطور مستقبلا للحاق بباقي الدول التي تبنت التوجه نحو هذا النوع من التمويل.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، التحول المصرفي، النوافذ الإسلامية، الفروع الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية، البنوك التقليدية.

Summary

his study aimed to identify the phenomenon of traditional banks' shift towards Islamic banking, as they constitute the most important issues of concern to scientists and researchers in the Islamic economy.

The world has witnessed a wide spread of Islamic banking in recent times, not only the establishment of banks that adopt the work of Sharia law, but also to the transformation of many banks to Islamic banking completely transformed, or through the opening of branches or Islamic windows, or through Establishment of Islamic finance funds.

Finally, the study concluded that the phenomenon of traditional banks turning towards Islamic banking is a global phenomenon that has spread in many countries, especially Arab countries such as: Sudan, Kuwait, Saudi Arabia, UAE, etc.

Algeria, like other countries, has paved the way for Islamic banking by opening windows of Islamic finance. Despite the limited efforts made by the monetary and legislative authorities compared to other countries that have made the transition, it is considered a turning point for the Algerian banking system and can develop in the future to catch up with the other countries that adopted. Going towards this type of funding.

Key words: Islamic banks, banking transformation, Islamic windows, Islamic branches, Islamic investment funds, conventional banks.